تقرير الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

حول اجتماعات الجمعية العامة الـ144، والدورة الـ209، للمجلس الحاكم واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي

نوسا دوا، إندونيسيا، 20 – 24 آذار/مارس 2022

الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

تقرير الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي،
حول اجتماعات الجمعية العامة الـ144، والدورة الـ209، للمجلس الحاكم
واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي
نوسا دوا، إندونيسيا، 20 – 24 آذار/مارس 2022

مقدمة:

في الفترة من 20 إلى 24 آذار/مارس 2022، انعقدت بدعوة من البرلمان الإندونيسي، اجتماعات الجمعية العامة الرابعة والأربعين بعد المئة للاتحاد البرلماني الدولي، والدورة الـ209 للمجلس الحاكم للاتحاد والاجتماعات ذات الصلة في نوسا دوا، (مركز بالي الدولي للمؤتمرات BICC).

شاركت في هذه الفعاليات وفوداً برلمانية تمثل (101) برلماناً أعضاءً في الاتحاد. وحضر الاجتماعات، بصفة عضو مشارك أو مراقب، ممثلو عديد من منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى المختصة كالصليب الأحمر الدولي، وممثلو المنظمات البرلمانية الإقليمية، ومن بينها الاتحاد البرلماني العربي.

ويسر الأمانة العامة للاتحاد، أن تقدم للبرلمانات والمجالس العربية الموقرة، هذا التقرير الذي يقدم عرضاً لأبرز وقائع الاجتماعات، وأهم القضايا التي تم تداولها، وما تمخضت عنه من نتائج وقرارات. والأمانة العامة للاتحاد تأمل أن تتلقى أي ملاحظات أو اقتراحات على أسلوب إعداد هذا التقرير ومضمونه، ليتسنى لنا أخذها عند إعداد أي تقارير مستقبلية، تعميماً للفائدة ووصولاً إلى الأهداف المرجوة. وسيتمّ لاحقاً ترجمة التّقرير النهائي الذي صدر عن الاتحاد البرلماني الدولي، من قِبل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، وسيوزّع على البرلمانات والمجالس العربية الموقّرة، تعميماً للفائدة.

* * *

الفهرس

الموضوع	الصفحة
حفل الافتتاح	06-04
اجتماعات الدورة الـ 209 للمجلس الحاكم	33-07
اجتماعات الجمعية العامة الـ 144 للاتحاد البرلماني الدولي	74-34
اللجنة التنفيذية	82-75
اللجنة الفرعية للتمويل	83-82
منتدى النساء البرلمانيات	88-83
منتدى ومجلس البرلمانيين الشباب	90-89
اجتماع الهيئات واللجان الخاصة الأخرى	101-91
الأنشطة والفعاليات أخرى	113-102
ملء الشواغر في أجهزة الاتحاد	115-114
الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية	121-116
الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإسلامية	122
الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الآسيوية	122
الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإفريقية	122
أنشطة الاتحاد البرلماني العربي	124-123
الجدول التفصيلي لنتائج التصويت على البنود الطارئة	131-125
الخاتمة	132

أولاً – حفل الافتتاح

أقيم حفل افتتاح الجمعية العامة الـ 144 للاتحاد البرلماني الدولي في مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)، نوسا دوا، إندونيسيا عند الساعة 19:30 من يوم الأحد، 20 آذار/مارس 2022، بحضور فخامة الرئيس جوكو ويدودو.

وفي رسالة عبر الفيديو، قال ***السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة***، إنه بينما يكافح عالمنا للتعافي من جائحة كوفيد-19، يتسبب العنف الطائش في الموت والدمار في أوكرانيا، مهدداً السلم والأمن العالميين. وتؤدي الحرب أيضاً إلى تفاقم أوجه الضعف الاقتصادية والاجتماعية القائمة في المنطقة، وخارجها. كما أنها تُظهر كيف يضع الإدمان العالمي على الوقود الأحفوري، أمن الطاقة والعمل المناخي والاقتصاد العالمي بأكمله تحت رحمة الجغرافيا السياسية.

فالاستجابات لكارثة المناخ العالمية واضحة: خفض الانبعاثات بنسبة 45 في المئة في هذا العقد وتحقيق صفر صافي انبعاثات بحلول العام 2050، والاستثمار في نسبة 50 في المئة من التمويل المتعلق بالمناخ في التكيف والمرونة لحماية المجتمعات الضعيفة، وضمان الوفاء بالتزامات التمويل المتعلق المناخ تجاه البلدان النامية. واعتبر أن البرلمانات والمشرعين أساسيين لتحقيق هذه الأهداف، وعليهم أن يدفعوا قدماً بالسياسات المناخية الطموحة، والانتقال إلى الطاقة المتجددة والوظائف المراعية للبيئة.

ورحبت ***السيدة بوان مهاراني، رئيسة مجلس النواب في جمهورية إندونيسيا***، بالمشاركين في إندونيسيا، وأشارت إلى أن استمرار حالة عدم التيقن لجائحة كوفيد-19 تضاف إلى العديد من التحديات المعقدة التي يواجهها العالم في الأصل. تتطلب المسائل العالمية حلولاً عالمية، وتمتعت البرلمانات بدور رئيسي في حشد الدعم السياسي للتعاون الدولي، وتعددية الأطراف. لا معنى للالتزامات من دون التنفيذ على الصعيد الوطني.

وستوفر الجمعية العامة الـ144 منتدى أساسياً لعقد حوار برلماني دولي حول الديمقراطية، والسلم، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة. وقد واجهت الديمقراطية تحديات بطرق مختلفة في العديد من البلدان. كما ستتيح الجمعية العامة فرصة للمجتمع الدولي للدعوة إلى إنهاء الحرب في أوكرانيا، والإعراب عن دعمه للاستقلال الكامل لدولة فلسطين وتشجيع ميانمار على اتباع طريق الديمقراطية مرة أخرى.

وكان لاختيار تغير المناخ كموضوع للجمعية العامة الـ 144 أهمية خاصة وعلى البرلمانيين اتباع عدة خطوات لمعالجة الأزمة: العمل على توفير وضع جيوسياسي سلمي ومستقر يفضي إلى دبلوماسية المناخ، وتسريع التوفر العالمي المنصف للقاحات، وحشد الالتزامات والإجراءات لإنقاذ العالم من آثار تغير المناخ، وتسريع تعافي الاقتصاد العالمي في أعقاب الجائحة.

ولا يمكن التغلب على التحديات وأوجه عدم اليقين التي تواجه العالم إلا من خلال العمل المشترك وتعزيز التعاون الدولي. والبرلمانات أساسية في هذا الجهد وتحتاج إلى إظهار قيادتها في حشد إجراءات ملموسة لبناء عالم صحي وسلمي ومزدهر.

وشكر ***السيد دوارتي باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي***، البرلمان الإندونيسي لاستضافته الحارة، وجهودهم لضمان عقد الجمعية العامة تحت أفضل ظروف ممكنة. أشار إلى أن العالم على مفترق طرق، وهو يدخل العام الثالث لجائحة كوفيد-19 المدمرة، التي لم يكن لديها عواقب صحية مباشرة فحسب على الملايين، بل شكلت أيضاً انتكاساً للتقدم المحرز في التنمية المستدامة. ومع ذلك، بقيت البرلمانات، والاتحاد البرلماني الدولي متاحة للعمل، وواصل البرلمانيون تأدية أدوارهم في ضمان حياة أفضل للجميع.

وتلقي الأزمة في أوكرانيا بظلالها على الجمعية العامة بشكل ملحوظ. غزا عضو من المجتمع الدولي عضواً آخر، مما أدى إلى كارثة بشرية هائلة في أوروبا، وتداعيات حول العالم. إن حجم الخسائر البشرية للغزو غير مقبول، وكذلك، التهديد باستخدام القوة النووية. دعا الاتحاد البرلماني الدولي برلمان روسيا الاتحادية إلى وقف الحرب، والمشاركة في البحث عن حل سلمي. كذلك، وقف الاتحاد البرلماني الدولي على استعداد لتيسير الحوار، باعتباره الطريقة المثلى لحل الأزمة.

وواجه العالم العديد من التحديات الأخرى، لكن لم يكن أي تحدٍ ملحاً أكثر من أزمة المناخ التي تم اختيارها بالتالي الموضوع الرئيسي للجمعية العامة. لقد سئمت شعوب العالم من الكلمات، وتمنوا أن يروا الانتقال إلى التطبيق. أدت جميع الأزمات إلى أوجه عدم مساواة متزايدة، ولم تكن أزمة المناخ مختلفة عن ذلك. وبالتالي، احتاجت الجمعية العامة إلى حشد برلمانات العالم لاتخاذ إجراءات حازمة قبل فوات الأوان.

وكذلك، وجهت الجمعية العامة اهتمامها إلى العدد الذي يتزايد للقضايا المطروحة أمام لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، وكذلك، المحنة التي يمر بها البرلمانيون في أفغانستان، وميانمار، وغيرها من البرلمانات الواقعين في أزمة. احتاجت البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي أن تكون خاضعة للمساءلة إثر أدائها، ومواصلة الابتكار، والتجدد، والتحسين، لا سيما عبر مضاعفة الجهود للتوصل إلى التكافؤ الجندري، وزيادة مشاركة الشباب في السياسية.

ورحب ***فخامة السيد جوكو ويدودو، رئيس جمهورية إندونيسيا،*** بالمشاركين في إندونيسيا وأشار إلى أن التحديات التي طرحها المتحدثون الآخرون ستكون أكبر السنوات القادمة. وسيكافح العالم دائماً لمواكبة وتيرة التغير التكنولوجي، وقد أظهرت جائحة كوفيد-19 كيف يمكن لأزمة واحدة أن تعطل كل شيء. ويواجه الناس الآن زيادات هائلة في تكاليف المعيشة بسبب ندرة الطاقة وتعطل الخدمات اللوجستية العالمية. وما زال يتعين أن تقابل الأقوال الصادرة عن البرلمانات والحكومات بشأن تغير المناخ بأفعال. ويبدو أن الانتقال من الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة حل بسيط ظاهرياً ولكنه سيشكل تحدياً هائلاً لتنفيذه، ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو.

ويتعين على المجتمع الدولي حشد الاستثمار في الطاقة المتجددة من دون إبطاء. ولدى إندونيسيا إمكانات هائلة للطاقة المتجددة من الطاقة الكهرومائية وطاقة الرياح والمد والجزر والطاقة الشمسية، لكنها تحتاج إلى استثمارات كبيرة ونقل التكنولوجيا للاستفادة منها. ولا يمكن للمجتمع العالمي أن يتجاهل الدمار الناجم عن تغير المناخ لفترة أطول من ذلك بكثير. وعلى البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي الحشد والعمل المشترك الآن لصياغة سياسات وإجراءات ملموسة يمكن تنفيذها على أرض الواقع.

وأعلن فخامة الرئيس جوكو ويدودو افتتاح الجمعية العامة الـ 144 للاتحاد البرلماني الدولي.

*****

ثانياً – اجتماعات الدورة الـ 209 للمجلس الحاكم

انعقدت في إطار الجمعية العامة الرابعة والأربعين بعد المائة، اجتماعات الدورة الـ 209، للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي، وتمت الموافقة على جدول أعمال الدورة الـ 209 للمجلس الحاكم، المتضمنة البنود التالية:

1. إقرار جدول الأعمال

2. الموافقة على المحاضر الموجزة للدورة الـ 208 للمجلس الحاكم

3. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ 144

4. النظر في الطلبات المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي

سينظر المجلس الحاكم في توصيات اللجنة التنفيذية بشأن أي طلبات للانضمام إلى الاتحاد البرلماني الدولي وإعادة الانتساب إليه وصفة المراقب.

5. تقرير الرئيس

(أ) بشأن أنشطته منذ الدورة الـ208 للمجلس الحاكم

(ب) بشأن أنشطة اللجنة التنفيذية

6. عرض الأمين العام لتقرير تأثير الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2021

سيقدم الأمين العام تقريراً عن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2021، وكذلك تقريراً عن الاجتماعات المتخصصة التي عقدها الاتحاد البرلماني الدولي مؤخراً.

7. استراتيجية اتصالات للفترة 2022–2026

سيدعى المجلس الحاكم إلى تأييد توصيات اللجنة التنفيذية بشأن استراتيجية الاتصالات للفترة 2022–2026، التي تتوافق مع استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022–2026.

8. التعديل المقترح إدخاله على قواعد لجنة شؤون الشرق الأوسط

سيدعى المجلس الحاكم إلى اعتماد تعديل مقترح على قواعد لجنة شؤون الشرق الأوسط بناء على توصية من اللجنة التنفيذية.

9. الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة

سيدعى المجلس الحاكم إلى الموافقة على قائمة الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة، على النحو الذي أوصت به اللجنة التنفيذية.

10. النتائج المالية للعام 2021

سيتم إبلاغ المجلس الحاكم بالنتائج المالية للعام 2021.

11. حالة بعض البرلمانات

سينظر المجلس الحاكم في توصيات اللجنة التنفيذية المتعلقة بالبرلمانات التي تم حلها بصورة غير دستورية أو التي تمر بأزمة، وسيتخذ قراراً بشأن تلك البرلمانات.

12. تقرير لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

سيدعى المجلس إلى اتخاذ قرارات بشأن القضايا المعروضة على لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين.

13. أنشطة اللجان والهيئات الأخرى

(أ) منتدى النساء البرلمانيات

(ب) منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي

(ج) لجنة شؤون الشرق الأوسط

(د) لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

(هـ) مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)

(و) الفريق الاستشاري المعني بالصحة

(ز) الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

(ح) مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا

14. ما يستجد من أعمال

ناقش المجلس بنود جدول أعماله وفق ما هو مبين أعلاه، واتخذ حولها القرارات اللازمة، وفيما يلي عرض لبعض قرارات المجلس، (علماً بأن كامل القرارات ضمنت في التقرير النهائي الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي والتي ستقوم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي بترجمته):

1. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ144

في جلسة المجلس الحاكم الأولى، في 21 آذار/مارس، اقترح انتخاب السيدة ب. مهاراني، رئيسة مجلس النواب في جمهورية إندونيسيا، رئيسة للجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي.

ووقف المجلس الحاكم دقيقة صمت حداداً على رئيس البرلمان الأوغندي، السيد جاكوب ل. أولانيا، الذي توفي في اليوم السابق.

2. تقرير رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

أحاط المجلس الحاكم علماً بتقرير أنشطة رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، التي تغطي اجتماعات ثنائية خلال الجمعية العامة الـ 143 في مدريد، وزيارات إلى مختلف البلدان لتعزيز العلاقات مع الأعضاء، ومؤتمرات صحافية لزيادة ظهور الاتحاد البرلماني الدولي، ومبادرات لتعزيز العضوية العالمية للاتحاد البرلماني الدولي، وزيارة إلى أوكرانيا تلاها بيان حول الأزمة في أوكرانيا يدين غزو البلاد، ويعرب عن تضامن الاتحاد البرلماني الدولي مع شعب أوكرانيا، ويعرض دعم الاتحاد البرلماني الدولي لحل الأزمة.

وأحاط المجلس الحاكم علماً بالمناقشة التي دارت في اللجنة التنفيذية بشأن التقرير المتعلق بمشاركة الاتحاد البرلماني الدولي مع الأمم المتحدة على مدى السنوات العشرين الماضية. وأيد المجلس الحاكم توصية اللجنة التنفيذية بالدعوة لمدخلات إضافية لهذا التقرير من قبل كل من اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة والمجموعات الجيوسياسية.

وقد ناشد المجلس الحاكم أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، مجدداً لضمان إشراك شاغلي مكاتب الاتحاد البرلماني الدولي في وفودهم الوطنية.

وقد أُبلغ المجلس الحاكم باقتراح الرئيس إنشاء نشيد وطني للمنظمة. وأحاط علماً بالطريقة المقترحة للمضي قدماً، التي سيتم من خلالها صياغة اختصاصات عملية تنافسية وتقديمها لمواصلة مناقشتها.

وتم تذكير أعضاء المجلس الحاكم بالموعد النهائي لتقديم الترشيحات لجائزة كريمر-باسّي: 30 نيسان/ أبريل. وسيتم الإعلان عن الفائز في 30 حزيران/ يونيو.

3. تقرير الوقع والأثر للاتحاد البرلماني الدولي

أُحيط المجلس الحاكم علماً بتقرير الأمين العام، عن أنشطة المنظمة ونتائجها خلال الفترة التي تغطيها الاستراتيجية السابقة للفترة 2017-2021. وعلى الرغم من النكسات التي تعرضت لها الديمقراطية في العديد من البلدان، بقي الاتحاد البرلماني الدولي ثابتاً في مهمته لبناء برلمانات قوية وديمقراطية. تضمن التقرير الإنجازات في مجال وضع المعايير وبناء مؤسسات أقوى، وتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والدفاع عن حقوق الإنسان، ودعم تمكين الشباب، والمساهمة في بناء السلام والأمن، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتسهيل الدبلوماسية البرلمانية والمشاركة مع الأمم المتحدة.

4. استراتيجية الاتصالات للفترة 2022-2026

وافق المجلس الحاكم على استراتيجية اتصالات الاتحاد البرلماني الدولي، للفترة 2022-2026، التي تم تصميمها لتعزيز جهود الاتصالات لمساعدة الاتحاد على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة في السنوات الخمس المقبلة.

وحددت الاستراتيجية الشاملة الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي، للفترة 2022-2026 الاتصالات على أنها محرك شامل للتغيير.

وبُنيت استراتيجية الاتصالات المحدثة هذه على العمل، الذي بدأ في استراتيجية الاتصالات السابقة للاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2019-2021، التي بدأ فيها الاتحاد البرلماني الدولي تحوله الرقمي، وشارك بشكل نشط مع أعضائه من خلال قنوات الاتصال الخاصة به وزاد من ظهوره بشكل كبير في الفضاء الإعلامي.

وبشكل عام، كان الهدف الرئيسي لاستراتيجية الاتصالات المحدثة هو تعزيز مكانة الاتحاد البرلماني الدولي، كمورد عالمي أساسي للبرلمانات وفيما بينها، واستهدفت بشكل خاص 46000 برلماني حول العالم.

وتماشياً مع الهدف الاستراتيجي رقم 5 لاستراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026، تم تحديد مساءلة الأعضاء كعامل نجاح حاسم لاستراتيجية اتصالات الاتحاد البرلماني الدولي المحدثة.

وساهمت المساهمة النشطة لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، في أن يصبح الاتحاد البرلماني الدولي معروفاً بشكل أفضل لدى جميع البرلمانيين في أنحاء العالم كافة. ومن العناصر الأساسية للاستراتيجية المحدثة تنشيط هؤلاء البرلمانيين، بحيث يصبحون سفراء محليين للمنظمة.

وتم تنظيم استراتيجية الاتصالات المحدثة حول ثلاثة مسارات عمل رئيسية:

- تسريع تحول الاتصالات الرقمية للاتحاد البرلماني الدولي.
- تشجيع المزيد من المشاركة والمساءلة من وبين الجهات المعنية في الاتحاد البرلماني الدولي؛
- زيادة تأثير الاتحاد البرلماني الدولي وظهوره.

5. تعديل قواعد لجنة شؤون الشرق الأوسط

بناءً على توصية من اللجنة التنفيذية، اعتمد المجلس الحاكم تعديلاً لقواعد لجنة شؤون الشرق الأوسط. وكان القصد من التعديل أن يعكس الممارسة الراسخة لتلك اللجنة فيما يتعلق بالتوازن بين الرجال والنساء (الجندري) في تشكيلها.

6. الاجتماعات البرلمانية المقبلة

وافق المجلس الحاكم على قائمة الاجتماعات والأنشطة الأخرى التي سيتم تمويلها من خلال الموازنة العادية للاتحاد البرلماني الدولي ومن الموارد الخارجية.

سلسلة من الندوات عبر الإنترنت حول نزع السلاح منظمة من شبكة "برلمانيون من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح"	افتراضية كانون الثاني/يناير –كانون الأول/ديسمبر 2022
سلسلة التمكين العالمية: جلسات إحاطة وتدريب للبرلمانيين الشباب	اجتماع افتراضي (كل شهر) 2022
سلسلة من حوارات العلم من أجل السلام	افتراضية بداية آذار/مارس 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)

اجتماع/ الدعوة لإنقاذ منطقة الساحل: تمويل الإرهاب وتمويل مكافحة الإرهاب	جنيف (سويسرا) نيسان/أبريل – أيار/مايو 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
ندوة إعلامية حول هيكل الاتحاد البرلماني الدولي وعمله للمشاركين الناطقين باللغة الفرنسية	افتراضية 17-20 أيار/مايو 2022
المؤتمر العالمي الثامن للبرلمانيين الشباب	جمهورية مصر العربية أيار/مايو 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
المؤتمر الإقليمي المعني بالقضاء على العنف ضد المرأة في إفريقيا، الذي يشارك في تنظيمه الاتحاد البرلماني الإفريقي	سيتم تحديد المكان لاحقاً أيار/مايو 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
ورشة عمل دولية أو إقليمية لأعضاء لجان حقوق الإنسان البرلمانية	جنيف (سويسرا) أيار/مايو – حزيران/يونيو 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
مؤتمر الدعوة لإنقاذ منطقة الساحل: منع التطرف العنيف: الظروف المؤدية إلى الإرهاب	سيتم تحديد المكان لاحقاً أيار/مايو – حزيران/يونيو 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
مؤتمر برلماني حول الهجرة	إسطنبول (تركيا) 9-10 حزيران/يونيو 2022
دور البرلمان في تعزيز استعداد الأمن الصحي: لجنة اللوائح الصحية الدولية في مؤتمر الأمن الصحي العالمي 2022.	سنغافورة (سنغافورة) 28 حزيران/يونيو – 1 تموز/يوليو 2022

ندوة إقليمية لبرلمانات منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي حول تغير المناخ	مونتفيديو، (أوروغواي) حزيران/يونيو 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي	مونتفيديو، (أوروغواي) حزيران/يونيو 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
ندوة عالمية عبر الانترنت منظمة بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن تغير المناخ واللاجئين	افتراضية حزيران/يونيو 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
ورشة العمل الـ15 للباحثين البرلمانيين، والبرلمانيين، يشارك برعايتها الاتحاد البرلماني الدولي، ومركز الدراسات التشريعية، جامعة هال، المملكة المتحدة منتدى برلماني في المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة حول التنمية المستدامة	روكستون (المملكة المتحدة) 30 – 31 تموز/ يوليو 2022 نيويورك (الولايات المتحدة الأمريكية) تموز/يوليو 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
القمة الرابعة عشرة لرئيسات البرلمانات	أوزبكستان 8-9 أيلول/سبتمبر 2022
ندوة إقليمية حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة لبرلمانات آسيا والمحيط الهادئ	إسلام أباد (باكستان) أيلول/سبتمبر 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
ورشة عمل لأعضاء لجان حقوق الإنسان البرلمانية من البلدان الناطقة باللغة الفرنسية التي استعرضها مؤخراً مجلس حقوق الإنسان أو سيستعرضها قريباً	جنيف (سويسرا) أيلول/سبتمبر 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)

مؤتمر الدعوة لإنقاذ منطقة الساحل: الأمن والتنمية في مجال مكافحة الإرهاب	افتراضية أيلول/سبتمبر 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
ندوة عبر الإنترنت عن الجرائم الإلكترونية	افتراضية أيلول/سبتمبر 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
اجتماع برلماني في سياق المنتدى العام لمنظمة التجارة العالمية	جنيف (سويسرا) أيلول/سبتمبر – تشرين الأول/أكتوبر 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
اجتماع البرلمانات والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات للشراكة من أجل تأثير الرقابة المالية ومساءلة أكبر مع المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات	افتراضية أيلول/سبتمبر – تشرين الأول/أكتوبر 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
قمة رؤساء البرلمانات (P20) بمناسبة قمة مجموعة العشرين	جاكارتا (اندونيسيا) 6-7 تشرين الأول /أكتوبر 2022
الجمعية العامة الـ145 والاجتماعات ذات الصلة	كيغالي (رواندا) 11-15 تشرين الأول/أكتوبر 2022
اجتماع برلماني في مؤتمر الأطراف الـ27	شرم الشيخ (جمهورية مصر العربية) 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

المؤتمر العالمي حول القضاء على العنف ضد المرأة	كييف (أوكرانيا) تشرين الثاني/نوفمبر 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
مؤتمر الدعوة لإنقاذ منطقة الساحل: الكرامة الإنسانية والمرأة والطفل	افتراضية تشرين الثاني/نوفمبر 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
اجتماع برلماني حول الجرائم الإلكترونية	تشرين الثاني/نوفمبر 2022 (المكان والمواعيد تؤكد لاحقاً)
المؤتمر البرلماني السنوي المعني بمنظمة التجارة العالمية	جنيف (سويسرا) تشرين الثاني/نوفمبر – كانون الأول/ديسمبر 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
قمة الدعوة لإنقاذ منطقة الساحل: الاستجابة العالمية للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل	سيتم تأكيد المكان لاحقاً كانون الأول/ديسمبر 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات حول مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف لمجموعة دول الساحل الخمس	نيامي (النيجر) 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
ندوة أقاليمية حول أهداف التنمية المستدامة	افتراضية 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)

الندوة الإقليمية الثانية للبرلمانات الإفريقية حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة	جيبوتي (جمهورية جيبوتي) 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
الندوة الإقليمية الثالثة لبرلمانات منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة	مدينة باناما (باناما) 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
الندوة الإقليمية الثالثة لمجموعة 12+ حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة	باريس (فرنسا) 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
المؤتمر العالمي للحوار بين الثقافات والأديان: *العمل معاً من أجل السلام والإنسانية*	سانت بطرسبرغ (روسيا الاتحادية) 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
سلسلة من الندوات عبر الإنترنت الإقليمية ودون الإقليمية حول انعدام الجنسية	افتراضية 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
سلسلة من ورش عمل افتراضية إقليمية وعالمية حول المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، وتمكين المرأة	افتراضية 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
ندوة عالمية عبر الإنترنت منظمة بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول التعليم واللاجئين	افتراضية 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)

ندوة إعلامية عن هيكل وعمل الاتحاد البرلماني الدولي لبرلمانات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	2022 المكان والمواعيد تؤكد لاحقاً
ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات حول مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف لمجموعة أوراسيا	2022 المكان والمواعيد تؤكد لاحقاً
ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات حول مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف لمجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	2022 المكان والمواعيد تؤكد لاحقاً
ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات حول مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف للمجموعة الإفريقية	2022 المكان والمواعيد تؤكد لاحقاً
ورشة عمل إقليمية حول تعزيز حقوق الطفل لبرلمانات غرب إفريقيا	2022 المكان والمواعيد تؤكد لاحقاً
ورشة عمل إقليمية حول تعزيز حقوق الطفل لبرلمانات منطقة شرق وجنوب آسيا	2022 المكان والمواعيد تؤكد لاحقاً
مؤتمر القمة الخامس لرؤساء برلمانات دول جنوب آسيا حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة	2022 المكان والمواعيد تؤكد لاحقاً
ورشة عمل حول نزع السلاح الشامل	2022 المكان والصيغة والمواعيد تؤكد لاحقاً
سلسلة من ورشات العمل حول الأمن البشري، في إطار الحملة العالمية لتوفير الأمن البشري للجميع	2022 المكان والصيغة والمواعيد تؤكد لاحقاً
المسار البرلماني في منتدى حوكمة الإنترنت للعام 2022	2022 (المكان والمواعيد تؤكد لاحقاً)
المنتدى البرلماني بمناسبة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بالبلدان الأقل نمواً	الدوحة (دولة قطر) 5-9 آذار/مارس 2023 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
الجمعية العامة الـ146 والاجتماعات ذات الصلة	المنامة (مملكة البحرين) 11-15 آذار/مارس 2023

الجمعية العامة الـ147 والاجتماعات ذات الصلة	جنيف (سويسرا) 8-12 تشرين الأول/أكتوبر 2023
فعالية جانبية في الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة	نيروبي (كينيا) 2023 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
القمة البرلمانية العالمية الثانية بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف	2023 المكان والمواعيد تؤكد لاحقاً

7. النتائج المالية للعام 2021

نظر المجلس الحاكم، في التقرير المالي والبيانات المالية المدققة للعام 2021. وقد أُعدت الكشوف المالية بالامتثال التام للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتم دمج حسابات الاتحاد البرلماني الدولي وصندوق المعاشات التقاعدية المغلق في مجموعة واحدة من البيانات المالية.

وعرضت السيدة ك. ويدغرين (السويد)، رئيسة اللجنة الفرعية للتمويل النتائج المالية للعام 2021. وذكرت أن مدقق الحسابات الخارجي، قد أوضح لها أن البيانات المالية كانت دقيقة وأنه تلقى دعماً مستمراً من فريق الشؤون المالية في الاتحاد البرلماني الدولي. تم إجراء التدقيق عن بعد بسبب قيود السفر. وجد المدققون أن الضوابط الداخلية للاتحاد البرلماني الدولي كانت قوية. خلال السنة قيد المراجعة، زاد صافي الأصول بمقدار 0.38 مليون فرنك سويسري بسبب انخفاض نفقات السفر والتشغيل الناجم عن استمرار تأثير جائحة كوفيد-19. انتهى الأداء الاستثماري العام بشكل إيجابي وبنتيجة صافية بلغت 0.42 مليون فرنك سويسري. في نهاية العام 2021، وصل صندوق رأس المال العامل إلى المستوى المستهدف لأول مرة. وبما أن إجمالي المساهمات المقررة في العام 2022 كان لا يزال أقل بكثير من المستوى الذي كان عليه في العام 2010، اقترحت السيدة ويدغرين أن تنظر اللجنة الفرعية في إعادة التوازن إلى مستوى دخل المساهمات في السنوات القادمة.

ورحبت السيدة ويدغرين بالزيادة المستمرة في المساهمات الطوعية، لأن البرلمانات والشركاء الجدد قدموا دعمهم إلى الاتحاد البرلماني الدولي. وأكدت أن المنظمات الشريكة تعتبر الاتحاد البرلماني الدولي على أنه وثيق الصلة وشفاف ويستحق الدعم. وفي الوقت نفسه، كان من المهم أن يأتي ثلاثة أرباع دخل الاتحاد البرلماني

الدولي مباشرة من الأعضاء، مما يضمن عدم تمكن أي شخص من "شراء" الاتحاد البرلماني الدولي. وشكرت الأعضاء على التزامهم بدفع مساهماتهم على الرغم من تحديات كوفيد-19. ومع ذلك، فقد شكل عدد الأعضاء الذين لديهم متأخرات عن مساهماتهم المقررة مصدراً للقلق، وكان عشرة أعضاء وأعضاء منتسبين معرضين حالياً لخطر التعليق المحتمل لحقوق عضويتهم في الاتحاد البرلماني الدولي في وقت لاحق من العام. وينبغي أن تعمل جميع هيئات الاتحاد البرلماني الدولي معاً في بذل كل جهد لمنع ذلك.

وعرضت السيدة ل. فيلمان- ريبل (سويسرا)، التي عينها المجلس الحاكم تقرير المدقق الداخلي، بناء على توصية من اللجنة التنفيذية، لتحل محل السيدة س. مولينغوي- مويلا (الغابون) التي لم تعد نائب برلمانية. وأعربت عن رأيها بأن الحسابات أعطت انعكاساً حقيقياً وعادلاً للوضع المالي للاتحاد في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2021 وامتثلت لجميع المعايير والقواعد الحالية. ولم يبدِ مدقق الحسابات الخارجي أي تحفظات على الكشوف المالية، مشيراً إلى جودة نوعيتها وأكد أن جميع التوصيات السابقة كانت قيد التنفيذ. وقدمت أربع توصيات جديدة وافقت عليها إدارة الاتحاد البرلماني الدولي وستنظر في أفضل السبل لتنفيذها. أدت النتيجة الإجمالية للعام 2021 إلى زيادة احتياطيات الاتحاد البرلماني الدولي إلى المستوى المستهدف. كان للإدارة المالية للاتحاد البرلماني الدولي أساس قوي قائم على الضوابط الداخلية وكان مركزه المالي متيناً.

واستكمل الأمين العام، هذه التقارير بملخص للوضع المالي حتى تاريخه، وحشد التبرعات من أجل تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي. وكانت قاعدة التمويل الطوعي قوية وكان شركاء جدد يقدمون الدعم.

وورد العديد من المداخلات من قبل الحضور، هنأوا اللجنة الفرعية للتمويل وفريق الأمانة العامة، على النتائج الممتازة التي تحققت وعلى الالتزام بإدارة مالية قوية وفعالة. ورداً على ملاحظات الوفد الياباني بشأن كفاءة التكلفة والتوظيف، أكد أعضاء اللجنة الفرعية للتمويل أن موازنة المساهمات المقررة للاتحاد البرلماني الدولي لم تزداد منذ العام 2007، وهو ما لم يكن ممكناً من دون التقيد الوثيق بوفورات التكاليف والإدارة المالية الدقيقة. وأثنى وفد زيمبابوي على جهود الأمانة العامة للحفاظ على عمل المنظمة على الرغم من تجميد مساهمات الأعضاء، الذي كان من الممكن أن يحدث فحسب بجهود صارمة لتحقيق الكفاءات.

وشدد رئيس اللجنة الفرعية للتمويل، على التزام اللجنة الفرعية بالشفافية والمساءلة في العمليات المالية للاتحاد البرلماني الدولي، ووصف الأمين العام إجراءات التوظيف وأهمية التنوع داخل الأمانة العامة، والمعيار الأهم هو تأمين أعلى معايير الاختصاص بغض النظر عن الأصل القومي. كما أكد أنه لا يخطط لتقليل أعداد الموظفين لأن الموظفين الحاليين يتحملون بالفعل ما يفوق طاقاتهم، وحدد مختلف تدابير توفير التكاليف التي

اتخذها وسيواصل النظر فيها. ورداً على ملاحظات أخرى من وفد زيمبابوي، أكد الأمين العام أن المجلس الحاكم، في جمعية مدريد العامة، قد عين اثنين من المدققين الداخليين للبيانات المالية للعام 2022. وسيتم تعيين المدققين الداخليين للعام 2023 في الدورة المقبلة في كيغالي.

ووافق المجلس الحاكم على الإدارة المالية للأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي وعلى النتائج المالية للعام 2021.

8. المسائل المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي وصفة المراقب

وافق المجلس الحاكم، على توصية اللجنة التنفيذية بتعليق قبول المراقبين الجدد إلى أن يحين وقت حصولها على تفاصيل أكثر اكتمالاً من المراقبين المرشحين، بما في ذلك الجمعية البرلمانية لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO-PA)، ورابطة البرلمانيين من أجل القدس ورابطة العالم الإسلامي (MWL).

وفي هذا الصدد، اتفق المجلس الحاكم، أيضاً مع اللجنة التنفيذية على أن تقييم المراقبين كل أربع سنوات سيوفر فرصة ثمينة، لا سيما في سياق استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026، لوضع منهجية أوضح وأكثر صرامة لقبول المراقبين الجدد. قرر المجلس الحاكم دراسة هذه المسألة خلال الجمعية العامة الـ 145 في كيغالي.

وأحاط المجلس الحاكم، علماً ببيان اللجنة التنفيذية بتاريخ 26 شباط/ فبراير بشأن غزو روسيا الاتحادية لأوكرانيا. وأعرب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، عن اعتقاده بأن شن حرب واسعة النطاق ضد دولة مستقلة وذات سيادة أمر لا يغتفر. ودعا المجلس الحاكم، إلى وقف فوري للأعمال العدائية، التي من المحتمل أن تهدد السلام العالمي في ضوء تأثيرها الواسع النطاق المتوقع.

وأعرب المجلس الحاكم، عن تضامنه مع شعب أوكرانيا ورحب بالمبادرات الجارية للرئيس والأمين العام التي تهدف، تماشياً مع إيمان الاتحاد البرلماني الدولي الراسخ بالسلام والتزامه به، إلى إعادة إقامة الحوار بين برلمانات روسيا الاتحادية وأوكرانيا لاستعادة السلام.

وتم إطلاع المجلس الحاكم، على الوضع في بعض البرلمانات وأيد التوصيات ذات الصلة التي قدمتها اللجنة التنفيذية فيما يتعلق بكل من تلك البرلمانات. وكرر قراراته السابقة بشأن أفغانستان وميانمار، عقب توصيات اللجنة التنفيذية وتضامناً مع شعوب هذين البلدين، للاعتراف بالبرلمانات المعلقة لهذين البلدين بوصفهما

المحاورين الرئيسيين للاتحاد البرلماني الدولي والسماح بمشاركتهما في الاتحاد البرلماني الدولي بصفة مراقب ليس له حق التصويت.

وفيما يتعلق بجمهورية فنزويلا البوليفارية، أيد المجلس الحاكم مجدداً توصية اللجنة التنفيذية التي قدمت في مدريد في تشرين الثاني/ نوفمبر 2021 بقبول وفد من الدولة فقط كمراقب إذا كان يتألف من أعضاء من كلا البرلمانيين (تم انتخابهم في 2015 و2020). ورحب المجلس الحاكم بالأنباء الإيجابية بشأن استئناف محادثات السلام بين الطرفين تحت رعاية حكومة المكسيك. وطالب الأمين العام بمواصلة مراقبة الوضع.

وأيد المجلس الحاكم توصية اللجنة التنفيذية بالإبقاء على عضوية بوركينا فاسو لأن وضعها مماثل للوضع في مالي وغينيا، التي أيد بموجبه التوصية نفسها الصادرة عن اللجنة التنفيذية. ومع ذلك، حث المجلس الحاكم السلطات الوطنية في بوركينا فاسو على العمل من أجل العودة السريعة للنظام الدستوري وعرض دعم الاتحاد البرلماني الدولي لهذا الغرض.

وفيما يتعلق في الجمهورية التونسية، فقد أوصى المجلس الحاكم، أثناء موافقته على توصية اللجنة التنفيذية بمواصلة الحوار مع البرلمان المنتخب والسلطات الوطنية، بإجراء تحليل متعمق للوضع في البلاد في ضوء تعقيد الأزمة والدور المهم الذي أدته الدولة في الربيع العربي.

وأشار المجلس الحاكم بقلق إلى التطور المقلق للوضع السياسي في إسواتيني وحث السلطات على اتخاذ الترتيبات اللازمة لتحقيق نتيجة ناجحة للحوار الوطني الذي يهدف إلى إنهاء الاضطرابات الاجتماعية السياسية في البلاد. وشجع المجلس الحاكم لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين على النظر في قضايا اثنين من أعضاء البرلمان الذين اعتقلوا في سياق هذه الأزمة.

ووافق المجلس الحاكم على توصية اللجنة التنفيذية بمواصلة مراقبة الوضع في جمهورية السودان. وشجع السلطات السودانية على بذل قصارى جهدها من أجل العودة السريعة إلى النظام الدستوري.

كما وافق المجلس الحاكم، على توصية اللجنة التنفيذية بأن يواصل الأمين العام مراقبة الوضع في البلدان التالية وتقديم تحديثات خلال الدورة المقبلة: تشاد، وإسواتيني، وغينيا بيساو، وهايتي، ودولة ليبيا، ومالي، ودولة فلسطين، وجنوب السودان، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية التونسية، والجمهورية اليمنية.

9. تقارير اللجان والهيئات الأخرى

وافق المجلس الحاكم، على التوصيات الواردة في التقارير المتعلقة بأنشطة منتدى النساء البرلمانيات، ومنتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي، ولجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، ولجنة شؤون الشرق الأوسط، ولجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، ومجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)، والفريق الاستشاري المعني بالصحة، والفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، ومجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا. وأقر المجلس التعيينات الجديدة في تلك الهيئات.

وأشار المجلس الحاكم، بارتياح إلى زيادة مشاركة البرلمانيين الشباب في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي واجتماعاته. وكدعم لهذا الزخم، شجع المجلس الحاكم البرلمانات الوطنية على إنشاء منصات للمشاركة المبكرة للشباب في السياسة اعتباراً من سن المدرسة الثانوية.

وأكد المجلس الحاكم، دعمه لجهود مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) وشجع الأعضاء على الانخراط في الاتجاه الإيجابي الحالي من أجل بلوغ هدف المجموعة المتعلق بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) بين المشاركين في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي.

ورحب المجلس الحاكم، بالنشر المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية لكتيب إرشادي جديد للبرلمانيين بعنوان *تعزيز التأهب للأمن الصحي: اللوائح الصحية الدولية*، الذي من شأنه أن يدعم جهود البرلمانيين لجعل مجتمعاتهم وبلدانهم أكثر أماناً.

واعتمد المجلس الحاكم، تسعة قرارات قدمتها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين تتعلق بـ 217 برلمانياً (بما في ذلك 22 بالمئة من النساء) في تسعة بلدان.

وفيما يتعلق بالقرار الخاص بمسألة جمهورية مصر العربية، طلب المجلس الحاكم، أثناء اعتماده لهذا القرار، مراجعة الديباجة بالتشاور مع الوفد المصري بهدف التأكد من دقة المعلومات الواردة فيه.

وقد أحاط المجلس الحاكم، علماً بالقلق الذي أعرب عنه وفد إسرائيل قائلاً إن الاتحاد البرلماني الدولي لا ينبغي أن يدافع عن الإرهابيين. كما أخذ المجلس الحاكم علماً بالشرح الذي قدمه الأمين العام لتوضيح هذه المسألة. وقال إن الاتحاد البرلماني الدولي، ولجنة الحقوق المدنية التابعة له لا يدافعان عن المجرمين، الذين ربما انتهكوا القانون. كانت لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، تدافع عن البرلمانيين كجزء من المؤسسة التي كان من المفترض أن تعمل من دون عوائق في أي ديمقراطية. إذا تمت ملاحقة أي من أعضاء البرلمان بسبب أدائهم

لواجباتهم كأعضاء في البرلمان، فيمكن للجنة أن تبدي رأيها في قضاياهم وتطلب من المجلس الحاكم، اتخاذ قرارات. وأضاف أن اللجنة حريصة جداً على تصوير نفسها على أنها مؤسسة تقوم بعملها، بحيادية وفقاً لولايتها للدفاع عن حقوق الإنسان للبرلمانيين في أداء واجباتهم. ومع ذلك، إذا ارتكب أعضاء البرلمان جرائم، فيجب أن يواجهوا السلطة الكاملة للقانون. وكان طلب اللجنة في تلك الحالة بالذات هو تقديم هؤلاء الأشخاص لمحاكمة حرة وعادلة.

استراتيجية الاتصالات للاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022–2026

وافق عليها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 209

(نوسا دوا، 21 آذار/مارس 2022)

1. مقدمة والأهداف العامة

تم تصميم استراتيجية الاتصالات للاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026، لتعزيز جهودنا في مجال الاتصالات لمساعدة الاتحاد البرلماني الدولي على تحقيق أهدافه الاستراتيجية في السنوات الخمس المقبلة. وتشير إلى أنه حددت الاستراتيجية العامة الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026 الاتصالات كمحرّك شامل للتغيير.

وتستند استراتيجية الاتصالات المحدّثة إلى العمل الذي بدأ في استراتيجية الاتصالات السابقة للاتحاد البرلماني الدولي، للفترة 2019-2021 التي بدأ فيها الاتحاد البرلماني الدولي تحوله الرقمي، وشارك بنشاط مع أعضائه من خلال قنوات الاتصال الخاصة به وعزز ظهوره بشكل كبير في مجال وسائل الإعلام.

وتنتقل استراتيجية الاتصالات المحدثة من دورة مدتها ثلاث سنوات إلى خمس سنوات لتتماشى بشكل أفضل مع الاستراتيجية الشاملة. ومع ذلك، وبالنظر إلى وتيرة التطور السريعة للاتصالات، قد يلزم استعراضها على أساس أكثر انتظاماً.

وبوجه عام، يتمثل الهدف الرئيسي لاستراتيجية الاتصالات المحدثة في تعزيز مكانة الاتحاد البرلماني الدولي بصفته المورّد العالمي الرئيسي **للبرلمانات وحولها وفيما بينها**، وهو موجه بصفة خاصة إلى **الـ 46000 برلماني** في جميع أنحاء العالم.

والهدف من ذلك هو تجاوز الاتصال في اتجاه واحد، الذي يكتفي ببث وإبلاغ الجهات المعنية بالاتحاد البرلماني الدولي إلى العمل معهم بنشاط من أجل إحداث التغيير.

وتهدف اتصالات الاتحاد البرلماني الدولي، إلى إلهام جميع الجهات المعنية في النظام البرلماني للعمل على تحقيق الأهداف الاستراتيجية العامة الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي، من خلال الرسائل الجريئة ورواية القصص المقنعة والدعوات القوية للعمل. نريد أن نقود إنشاء مجتمعات عبر الإنترنت ومساحات رقمية تسمح للجهات المعنية في الاتحاد البرلماني الدولي، بالتواصل والتعلم من بعضهم البعض وكذلك الوصول إلى البرلمانيين الذين لا يتعاملون عادة مع الاتحاد البرلماني الدولي من خلال أنشطته التقليدية.

وستركز اتصالات الاتحاد، بشكل صارم على الأولويات المحددة في الاستراتيجية العامة للاتحاد البرلماني الدولي. سنعمل أيضاً على اتصالات «أكثر مراعاة للبيئة» لتقليل بصمتنا الكربونية.

وفيما يتعلق بالرسائل، سنشدد على تميّز الاتحاد البرلماني الدولي وقيمته المضافة فضلاً عن أهميته المستمرة كما يتضح من نموه الذي استمر لأكثر من 13 عقداً.

وتماشياً مع الهدف الاستراتيجي رقم 5 من استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي، للفترة 2022-2026، تمثّل مساءلة الأعضاء عامل نجاح حاسم لاستراتيجية الاتصالات للاتحاد البرلماني الدولي المحدثة. وتعتبر المساهمة النشطة لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي مفيدة للاتحاد البرلماني الدولي لكي يصبح معروفاً على نحو أفضل لـ 46000 برلماني في العالم. سيكون أحد العناصر الرئيسية للاستراتيجية المحدثة هو تنشيط هؤلاء البرلمانيين، حتى يصبحوا سفراء محليين للمنظمة.

وتنظم استراتيجية الاتصالات المحدثة حول ثلاثة مسارات عمل رئيسية يتم توسيعها في القسم 2:

- تسريع وتيرة تحول الاتصالات الرقمية للاتحاد البرلماني الدولي؛
- التشجيع على زيادة المشاركة والمساءلة من الجهات المعنية في الاتحاد البرلماني الدولي وفيما بينها؛
- زيادة تأثير الاتحاد البرلماني الدولي ومكانته.

كما تتضمن الاستراتيجية المحدثة نموذجاً لإشراك الجهات المعنية في القسم 3 وجدولاً زمنياً لأبرز الاتصالات في العام في القسم 4.

2. مسارات العمل

2.1 تسريع وتيرة تحول الاتصالات الرقمية للاتحاد البرلماني الدولي

أدت جائحة كوفيد-19 إلى تسريع وتيرة التطوير الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي، بشكل كبير، على سبيل المثال، من خلال استثمارات كبيرة في تكنولوجيا المعلومات، وتحسين التكنولوجيا للاجتماعات الافتراضية وتطوير قاعدة بيانات مركزية جديدة لتوجيه اتصالاتنا مع أعضاء البرلمان بشكل أفضل.

وفي دورة الاستراتيجية المقبلة، سنكثف الجهود لإنشاء مجتمعات افتراضية مترابطة وتنشيط البرلمانيين غير المرتبطين بالاتحاد البرلماني الدولي من خلال أنشطته التقليدية التي تقام بالحضور الشخصي.

وسيركز جزء كبير من الاستثمار على الموقع الالكتروني الرئيسي للاتحاد البرلماني الدولي، www.ipu.org، فضلاً عن دعم تطوير منصات أخرى، ولا سيما بارلاين Parline، data.ipu.org، وهو مصدر البيانات المفتوحة للاتحاد البرلماني الدولي بشأن البرلمانات. وستساهم الاتصالات في الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً في التطوير الاستراتيجي الشامل لمجموعة منصات الاتحاد البرلماني الدولي الرقمية المتنامية لضمان تحسين الروابط بينها.

الاستثمار في المنصة الرقمية الأساسية للاتحاد البرلماني الدولي

يمثل الموقع الإلكتروني الرئيسي للاتحاد البرلماني الدولي، الركن الأساسي في استراتيجية الاتحاد للاتصالات الرقمية، التي حددتها أيضاً الأغلبية الساحقة من الجهات المعنية في الاتحاد البرلماني الدولي في استطلاع للاتصالات أجري في العام 2021 كمصدر رئيسي للمعلومات[1].

وأدى إطلاق موقع الكتروني جديد والتحسينات المستمرة في السنوات الثلاث الماضية إلى زيادة عدد الزوار، حيث زار أكثر من 370000 شخص الموقع في العام 2021 (ارتفاع بنسبة 24% مقارنة بالعام 2020) بما في ذلك العديد من البلدان الجديدة. البيانات مشجعة، حيث يقضي الزوار المزيد من الوقت على الموقع الالكتروني (ازدادت مشاهدة الصفحات بنسبة 16٪ في العام 2021 مقارنة بالعام 2020) مما يدل على أنهم مهتمون بما يقدمه الاتحاد البرلماني الدولي.

وللحفاظ على هذا المسار التصاعدي، سنقوم بإعادة تنظيم الموقع الالكتروني من أجل مواءمته بشكل أفضل مع الاستراتيجية العامة الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي ومواصلة تحسين تجارب المستخدمين، لا سيّما على شاشات الهاتف المحمول.

تحسين إنتاج المحتوى الرقمي الخاص بنا

سنواصل في الحفاظ على مكانة الاتحاد البرلماني الدولي، في صدارة السرد المتعلق بالعمل البرلماني للتصدي للتحديات العالمية. بناءً على نجاح السنوات السابقة، سنقوم بتحسين استراتيجية المحتوى الخاصة بنا بمزيد من المحتوى الرقمي الاستراتيجي.

وسيكون هذا المحتوى الرقمي إيجابياً ويركز على الحلول، سواء أكان مقالات رأي أو بيانات إخبارية أو مقابلات أو منشورات وسائل التواصل الاجتماعي أو فيديو أو بودكاست. وسنواجه المعلومات المضللة لتوطيد صوت الاتحاد البرلماني الدولي بصفته مصدراً رسمياً وموثوقاً للأخبار بالنسبة للبرلمانات وحولها وفيما بينها. سنمارس ما نعظ به لإنتاج محتوى مراعياً دائماً للمنظور الجندري.

وسنعرض إجراءات متابعة مبادرات الاتحاد البرلماني الدولي، لتشجيع المزيد من مساءلة الأعضاء، وتعزيز الممارسات البرلمانية الجيدة، والربط المشترك مع بيانات بارلاين Parline، والاستفادة بأكبر قدر ممكن من الابتكار من بيانات الاتحاد البرلماني الدولي، والخرائط، والتصورات، والحقائق والأرقام.

[1]صرحت نسبة 90 بالمئة من الجهات المعنية التي شملها الاستطلاع أن الموقع الالكتروني ipu.org مصدر معلوماتهم الرئيسي عن الاتحاد البرلماني الدولي.

وسنمنح المزيد من وقت البث للبرلمانيين أنفسهم، من خلال مقابلات مثل سلسلة الفيديو «محادثة مع...» بالإضافة إلى تجربة سلسلة بودكاست جديدة أكثر ملاءمة للمقابلات المتعمّقة مع البرلمانيين.

وبالتعاون الوثيق مع شركاء الاتحاد البرلماني الدولي، سنركز على عدد أقل، ولكن أكثر استراتيجية، من المنشورات والكتيبات للبرلمانيين، التي تغطي الأولويات الرئيسية للسياسات.

وتعمل الكتيبات على وجه الخصوص، كأدوات هامة لبناء القدرات من أجل تعزيز وتمكين البرلمانات التي تعاني أحياناً من نقص المعرفة والبيانات.

وسنواصل أيضاً تقليص استخدام الورق، ونقل بعض محتوياتنا إلى صيغ إلكترونية لتجربة أكثر تفاعلية للمستخدم، مثل تقرير الوقع والأثر للعام 2020.

دعم المنصات الرقمية الأخرى قيد الإعداد

سيدعم فريق الاتصالات أيضاً الزملاء في تنفيذ المشاريع الرقمية الأخرى للاتحاد البرلماني الدولي، لا سيما بعد تنفيذ شير بوينت SharePoint في الفترة 2021-2022، وهي منصة تعاونية عبر الإنترنت لإدارة الوثائق.

وستتيح المنصة للاتحاد البرلماني الدولي، إنشاء شبكة داخلية للأمانة العامة، وتبسيط بعض تدفقات العمل الإدارية، فضلاً عن التخطيط لإمكانية إنشاء شبكة خارجية مخصصة للأعضاء فقط، تتضمن وثائق الحوكمة والجمعية العامة على سبيل المثال.

وتشمل المشاريع الأخرى قيد الإعداد خلال دورة الخمس سنوات المقبلة دعم منصة الفعاليات الافتراضية أو الهجينة، والمشاريع الرقمية لمكافحة الإرهاب، وموقع التعلم عبر الإنترنت.

2.2 التشجيع على زيادة المشاركة والمساءلة من الجهات المعنية في الاتحاد البرلماني الدولي

وسيتمثل أحد العناصر الرئيسية لاستراتيجية الاتصالات المحدثة في تحسين المشاركة مع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانيين الـ 46000 في جميع أنحاء العالم.

وتماشياً مع الاستراتيجية الشاملة الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي، سوف نتجاوز النظر إلى البرلمانات بمعزل عن النظر في النظام الذي تعمل فيه.

وسينصب التركيز الأساسي على التواصل، مع الأعضاء النشطين في الاتحاد البرلماني الدولي، أثناء محاولة تنشيط أولئك الأقل مشاركة.

ومع وجود فريق صغير فقط من الأمانة العامة، فإننا نعتمد اعتماداً كبيراً على أعضائنا لتوسيع رسائلنا لمساعدتنا على الانخراط داخل برلماناتهم وكذلك إلى الناس.

وإن مشاركة الأعضاء ضعيفة في اتصالات الاتحاد البرلماني الدولي ومبادراته. نتيجة لذلك، نقترح التوقف عن إنشاء مجموعات أدوات اتصال مفصّلة للجهات المعنية التي نادراً ما يتم استخدامها.

وسننظر أيضاً في سبل لإظهار القيمة المضافة للبرلمانيين في أن يصبحوا مناصرين للاتحاد البرلماني الدولي في بلدانهم.

وسنقوم بتبسيط طرق العمل الحالية بحيث يكون الأعضاء واضحين بشأن ما هو متوقع منهم وكيف يمكنهم بسهولة أن يعملوا كموسّعين للمنظمة على الصعيد الوطني. وبالمثل، سنطلب بانتظام من الأعضاء أن يبرهنوا على الإجراءات التي اتخذوها لزيادة إبراز مكانة الاتحاد البرلماني الدولي في حيزهم الوطني. سنعرض هذه الإجراءات على منصات الاتصالات لدينا لتشجيع الأعضاء البرلمانيين الآخرين على القيام بالأمر نفسه.

توحيد قواعد بياناتنا وإضفاء الطابع المركزي عليها

للتواصل مع الجهات المعنية لدينا، نحتاج إلى تحديد كيفية ومكان الاتصال بهم. في العام 2021، استثمرنا بكثافة لتركيز قوائم جهات الاتصال المجزأة في الاتحاد البرلماني الدولي في قاعدة بيانات مركزية واحدة لعلاقات العملاء باستخدام البرنامج الإلكتروني زوهو Zoho.

وفي بداية العام 2022، تحتوي قاعدة البيانات على حوالي 12000 جهة اتصال، معظمهم برلمانيون. وستركز استراتيجية الاتصالات المقبلة على زيادة وإثراء معلومات الاتصال الخاصة بهم من أجل توجيه الاتصالات على نحو أفضل في المستقبل.

حملات توعية واتصال موجهة بقدر أكبر

ستسمح لنا قاعدة بيانات غنيّة، مع المزيد من البيانات حول الاهتمامات المحددة للأعضاء البرلمانيين، بالحصول على حملات اتصالات موجهة بقدر أكبر على النحو الموصي به في الاستراتيجية العامة الجديدة.

وعلى سبيل المثال، في العام 2021، كان إطلاق حملة *أنا أقول نعم للشباب في البرلمان!* فرصة جيدة للعمل مباشرة مع البرلمانيين المهتمين بقضايا الشباب وتشجيعهم على التعهد بتجديد برلماناتهم. في العام 2022، بعد تعليقات الأعضاء، سنطلق حملة اتصالات محددة حول الإجراءات البرلمانية لمعالجة حالة الطوارئ المناخية.

وتتمثل إحدى أدوات التسويق المباشر في النشرة الإلكترونية الشهرية للاتحاد البرلماني الدولي. في السنوات القليلة الماضية، شهدت الرسالة الإخبارية نمواً قوياً سنعتمد عليه في دورة الاستراتيجية القادمة.

2.3 زيادة التأثير والمكانة (وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي على حد سواء)

كجزء من استراتيجية الاتصالات للفترة 2019-2021، استثمرنا بكثافة في ملء قنوات التواصل الاجتماعي ورعايتها وكذلك في التواصل مع الصحافيين. وفي دورة الاستراتيجية المقبلة، سنستند إلى هذا العمل وننتقل بالاتحاد البرلماني الدولي إلى المستوى التالي من حيث المشاركة في وسائل التواصل الاجتماعي وزيادة التغطية المتعمقة في أهم الوسائط الإعلامية.

تشجيع المزيد من المشاركة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي

إن العائد على جهودنا في الدورة الاستراتيجية السابقة على وسائل التواصل الاجتماعي، مشجع، مع وجود قاعدة متزايدة من المتابعين، والوصول والمشاركة على القنوات الموجودة مسبقاً تويتر واليوتيوب وفيسوبك بالإضافة إلى أحدث حسابات الاتحاد البرلماني الدولي على انستغرام ليكندإن.

وسنركز على عدد أقل من المنشورات ولكن ستكون أكثر استراتيجية وسنشجع على المزيد من التفاعل من قبل أعضائنا على منصات التواصل الاجتماعي الخاصة بنا. شهدت الابتكارات مثل عرض صفحة على وسائل التواصل الاجتماعي خلال جمعياتنا الرئيسية مشاركة ممتازة من الأعضاء، والتي سنستمر فيها.

وفي الدورة الاستراتيجية المقبلة، سنسهل على أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي إعادة استخدام محتوى الفيديو أو مقتطفات من كلمات الأعضاء البرلمانيين. سنواصل بث الفعاليات الرئيسية للاتحاد البرلماني الدولي وعرض اللقطات على القنوات التلفزيونية البرلمانية.

زيادة تأثيرنا من خلال وسائل الإعلام التقليدية

بدأ تأثيرنا على وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام التقليدية في الظهور. على سبيل المثال، يشمل المتابعون على وسائل التواصل الاجتماعي كبار الصحافيين المؤثرين، بالإضافة إلى النشطاء الشباب والمنظمات الشريكة ومراكز الأبحاث والمؤسسات وبالطبع العديد من البرلمانيين.

وفي وسائل الإعلام التقليدية، يزداد الاعتراف بالاتحاد البرلماني الدولي، بصفته السلطة العالمية على البرلمانات. غالباً ما يتم تغطية بيانات الاتحاد البرلماني الدولي حول النوع الاجتماعي والعنف ضد المرأة والشباب والابتكار من قبل وسائل الإعلام الدولية ووكالات الأنباء رفيعة المستوى مثل رويترز (Reuters) أو سي إن إن (CNN) أو وكالة فرانس برس (AFP) أو الباييس El País أو واشنطن بوست Washington Post. كما يتم الإشارة إلى عملنا بانتظام في منشورات مؤثرة من، على سبيل المثال،

المنتدى الاقتصادي العالمي أو مطبعة جامعة كامبريدج. سنعزز علاقاتنا مع وسائل الإعلام الوطنية حيثما أمكن ذلك.[1]

وسيكون أحد الابتكارات في استراتيجية الاتصالات المحدثة هو الترويج للقصص المتداولة محلياً للصحافة، والعمل مع الفرق الصحافية في البرلمان حيثما أمكن ذلك.

سيكون إطلاق أول جائزة كريمر-باسّي، ما يسمى بجائزة «عضو برلمان العام»، فرصة سنوية جيدة لزيادة مكانتنا وعمل البرلمانيين بأسلوب يحظى باهتمام وسائل الإعلام في 30 حزيران/يونيو، واليوم الدولي للبرلمانية والذكرى السنوية لتأسيس الاتحاد البرلماني الدولي.

وسنواصل أيضاً الاحتفال باليوم الدولي للديمقراطية في 15 أيلول/سبتمبر، وهو أيضاً الذكرى السنوية الهامة لاعتماد الإعلان العالمي للاتحاد البرلماني الدولي بشأن الديمقراطية في العام 1997.

3. نموذج مشاركة الجهات المعنية في الاتحاد البرلماني الدولي

تتمثل إحدى التجديدات في الاستراتيجية الشاملة للاتحاد البرلماني الدولي في النظر إلى النظام الجهات المعنية والديناميات التي تعمل فيها البرلمانات. أدناه قمنا بتعيين تلك الجهات المعنية لتوجيه اتصالاتنا بشكل أفضل. يوضح الرسم البياني دوائر متداخلة من المشاركة وتوسيع النطاق. وتمثل تلك الجهات المعنية معاً شبكة فريدة يمكن للاتحاد البرلماني الدولي من خلالها التوصل إلى حلول لمجالات تركيز السياسات الأربعة على مدى السنوات الخمس المقبلة.

[1] اعتبر إطلاق التقرير عن التحيز الجنسي في البرلمانات الأفريقية أواخر العام 2021 فرصة جيدة لتوفير تغطية استباقية في وسائل الإعلام الوطنية بالإضافة إلى الصحف الإقليمية مثل Jeune Afrique والصفحات الإفريقية من صحيفة Le Monde.

شركاء الأمم المتحدة والمجتمع المدني ومراكز الأبحاث
أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي والأعضاء البرلمانيون الـ 46000 في العالم
الجهات المانحة والحكومة والسفارات والبعثات
وسائل الإعلام والمواطنون

الجهة المعنية	مَن	المشاركة	قناة المشاركة
أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي والأعضاء البرلمانيون الـ 46000 في العالم	قيادة الاتحاد البرلماني الدولي، وشاغلو المناصب في هيئات حوكمة الاتحاد البرلماني الدولي، وأمناء وفود الاتحاد البرلماني الدولي والموظفون البرلمانيون، ورؤساء البرلمانات، وأعضاء البرلمان الذين يحضرون فعاليات الاتحاد. تشمل هذه المجموعة أيضاً البرلمانيين الذين إما ليسوا على دراية بالاتحاد البرلماني الدولي أو لديهم اهتمام محدود به. يجب تنشيطهم. يشمل أيضاً الشبكة الإلكترونية ومكاتب الصحافة في البرلمانات التي تهتم بالقصص الوطنية أكثر من القضايا العالمية.	تضم من الأفراد أولئك الذين يشاركون في أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي إما في هياكل الحوكمة الخاصة به أو من خلال حضور الفعاليات أو استخدام مواردنا. تشارك هذه المجموعة بنشاط مع الاتحاد البرلماني الدولي على وسائل التواصل الاجتماعي وهي على استعداد للدفاع نيابة عن الاتحاد والقيم التي نروج لها. يتألف الأفراد أيضاً جميع النواب البالغ عددهم 46000 في العالم الذين يحتاجون إلى تنشيط من خلال الاتصالات الموجهة حتى يصبحوا وسيلة لإيصال صوتنا.	الفعاليات بالحضور الشخصي، والفعاليات الافتراضية، والمواقع الإلكترونية، ووسائل الإعلام التقليدية، ووسائل التواصل الاجتماعي، والمنشورات، والمشتركين في النشرات الإخبارية للاتحاد البرلماني الدولي.
شركاء الأمم المتحدة والمجتمع المدني ومراكز الأبحاث والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية	المنظمات الدولية أو وكالات الأمم المتحدة أو مجموعات المجتمع المدني المهتمة بمواضيع الاتحاد البرلماني الدولي مثل حقوق الإنسان أو تغير المناخ. يشمل أيضاً الباحثين والأكاديميين.	لدى الاتحاد البرلماني الدولي العديد من الشراكات في هذه المجموعة. تختلف المشاركة وفقاً للمصالح المشتركة. بوجود الشريك الاستراتيجي المناسب، يمكن لهذه المجموعة أن تكون مناصراً فعالاً للغاية ووسيلة لإيصال صوت الاتحاد البرلماني الدولي.	الفعاليات بالحضور الشخصي، والفعاليات الافتراضية، ووسائل الإعلام التقليدية، ووسائل التواصل الاجتماعي، والموقع الإلكتروني، والمشتركون في النشرات الإخبارية للاتحاد البرلماني الدولي، والمنشورات الرئيسية. مجموعة جيدة من المتحدثين والخبراء لفعالياتنا.
الجهات المانحة والحكومة والسفارات والبعثات	السلطة التنفيذية والسفارات والبعثات الدبلوماسية الدائمة، وخاصة في مدن الأمم المتحدة. المنظمات المانحة التي تراقب أنشطتنا عن كثب.	الكثير من المشاركة من خلال مكاتب الاتحاد البرلماني الدولي الثلاثة في جنيف ونيويورك وفيينا	الفعاليات، ووسائل التواصل الاجتماعي، ووسائل الإعلام التقليدية، باعتبارها متحدثين في فعالياتنا.
وسائل الإعلام والمواطنون المشاركون	تستهدف اتصالات الاتحاد البرلماني الدولي وسائل الإعلام العالمية والمنافذ الوطنية لفعاليات أو مبادرات محددة. هذه هي قناتنا الرئيسية للتواصل مع المواطنين المهتمين.	ستتمحور المشاركة حول لحظتين أو ثلاث رئيسية خلال العام عندما يكون لدى الاتحاد البرلماني الدولي أخبار مهمة أو بيانات جديدة للإبلاغ عنها.	النشرات الصحافية والمواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام التقليدية والمطبوعات الرئيسية.

4. النقاط البارزة

يُظهر الجدول الزمني أدناه أبرز وســـائل الاتصـــال في العام عندما يكون لدى الاتحاد البرلماني الدولي ما يقوله والذي يمكن أن يفضي إلى قدر أكبر من الاهتمام والمشاركة من قبل الأعضاء ووسائل الإعلام.

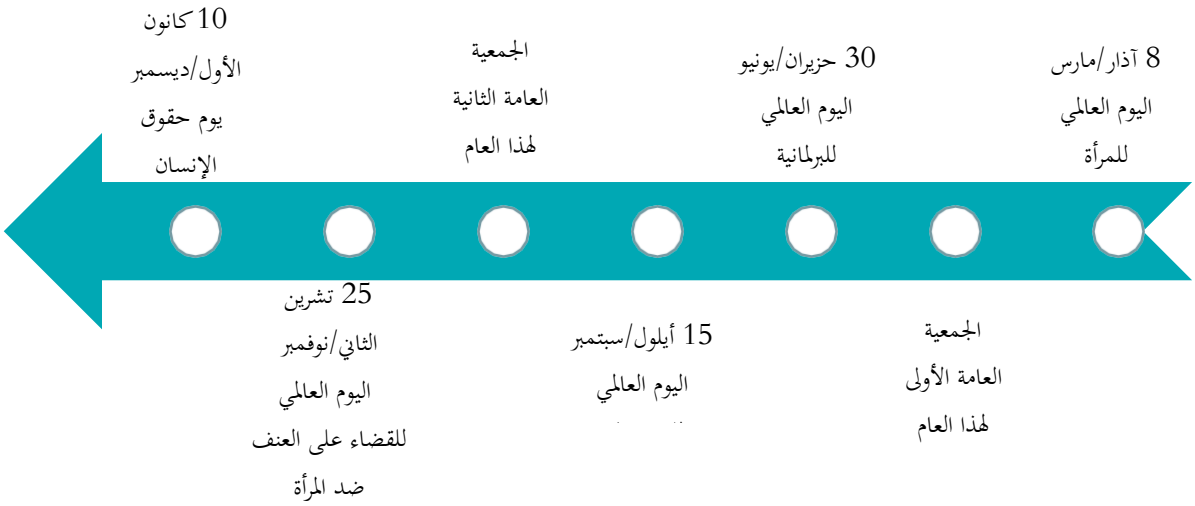

بالإضافة إلى النقاط البارزة المذكورة أعلاه، تدعم اتصالات الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً جميع فعاليات وأنشطة الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى على مدار العام، بما في ذلك برامجه السبعة.

****

ثالثاً – اجتماعات الجمعية العامة الرابعة والأربعين بعد المائة

عقدت اجتماعات الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي، وتمت الموافقة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ 144 المتضمن البنود التالية:

1. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ144 ونواب رئيسها
2. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة
3. المناقشة العامة حول موضوع *الوصول إلى صفر انبعاثات: حشد البرلمانات للعمل بشأن تغير المناخ*
4. *إعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم*

(اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين)

5. *تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل مساعد لقطاع التعليم، بما في ذلك خلال أوقات الجائحة*

(اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة)

6. تقارير اللجان الدائمة
7. الموافقة على البنود الموضوعة للجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة للجمعية العامة الـ146 وتعيين المقررين المشاركين
8. البند الطارئ: *الحل السلمي للحرب في أوكرانيا، امتثالاً للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والسلامة الإقليمية*

ناقشت الجمعية بنود جدول أعمالها في عدة جلسات، واتخذت حولها القرارات اللازمة، واستمعت الجمعية إلى كلمات السيدات والسادة رؤساء البرلمانات والمجالس والوفود البرلمانية المشاركة، **كما عقدت جلستها الختامية،** بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في **2022/03/24**، وتمت المصادقة بالإجماع على إعلان نوسا دوا، وتم عرض مشروعي القرارين الواردين من اللجنتين الدائمتين الاثنتين، من قِبل مقرريهما اللذين حظيا بموافقة الجمعية وتم إقرارهما.

وفيما يلي عرض قرارات الجمعية، (علماً بأن القرارات ضمنت في التقرير النهائي الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي، والتي ستقوم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي بترجمته):

1.البند الأول من جدول الأعمال:

انتخاب رئيس ونواب رئيس الجمعية العامة الـ144

تم انتخاب السيدة ب. مهاراني، رئيسة مجلس النواب في جمهورية إندونيسيا، رئيسة للجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي.

2.البند الثاني من جدول الأعمال:

النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة:

في 21 آذار/مارس، أبلغ الرئيس الجمعية العامة بأنه تم اقتراح الطلبات الثلاثة التالية لإدراج بند طارئ:

- *العدوان الروسي والبيلاروسي على أوكرانيا* (أوكرانيا)
- *دور البرلمانات في دعم الحل السلمي للنزاع الروسي – الأوكراني* (إندونيسيا)
- *الحل السلمي للحرب في أوكرانيا، امتثالاً للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والسلامة الإقليمية* (نيوزيلاندا)

سحبت أوكرانيا، التي قدمت اقتراحها بشأن البند الطارئ عبر منصة زووم(Zoom) ، هذا الاقتراح دعماً لاقتراح نيوزيلندا.

واعترضت بولندا على الاقتراح المقدم من قبل إندونيسيا، معربة عن تأييدها لاقتراح نيوزيلندا. وعارضت جنوب إفريقيا الاقتراح المقدم من قبل نيوزيلندا وأعربت عن تأييدها لاقتراح إندونيسيا.

وشرعت الجمعية العامة في التصويت بنداء الأسماء على الاقتراحين المتبقيين (راجع الصفحتين ... و .....).

واعتُمد الاقتراح المقدم من قبل نيوزيلندا، التي حصلت على أغلبية الثلثين المطلوبة من الأصوات، وأضيف إلى جدول الأعمال بوصفه البند رقم 8، تحت عنوان:

"الحل السلمي للحرب في أوكرانيا، امتثالاً للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والسلامة الإقليمية"

جرت المناقشة حول البند الطارئ في صباح يوم 22 آذار/مارس برئاسة السيد ج. موديندا، رئيس الجمعية الوطنية في زيمبابوي. وانضم إلى المناقشة كل من رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي. وأخذ الكلمة 34 متحدثاً.[3]

وقبل بدء المناقشة، عُرضت رسالة مرئية من السيدة ل. فاسيلينكو، عضو في البرلمان الأوكراني، ناشدت فيها زملائها البرلمانيين في الجمعية العامة أن يتفاعلوا بشكل حاسم مع الحرب العدوانية ضد أوكرانيا. كما أوضح السيد ك. كوساشيف نائب رئيس المجلس الاتحادي لروسيا الاتحادية عبر رسالة مرئية، أن الحرب كانت امتداداً للنزاع الذي بدأ في العام 2014 وكان الهدف منه وقف الإبادة الجماعية للروس في أوكرانيا.

وأعرب العديد من المتحدثين عن تضامنهم مع شعب أوكرانيا، ولا سيما النساء والأطفال وكبار السن والمعاقين، الذين يعانون أكثر من غيرهم من الحرب، وأعربوا عن أسفهم للخسائر في الأرواح للعديد من المدنيين. فرَّ أكثر من 3 ملايين شخص من أوكرانيا بينما نزح 6 ملايين شخص داخلياً، بمن فيهم مواطنون آخرون.

وأعرب المتحدثون عن أسفهم لقصف المدارس ومستشفى للولادة ودعوا إلى وقف فوري لإطلاق النار من أجل فتح الممرات الإنسانية لتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة والسماح للأوكرانيين بمغادرة مناطق النزاع بأمان.

وشدد العديد من المندوبين على أهمية احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الأساسي، بما في ذلك الحاجة إلى احترام وحدة أراضي دولة ذات سيادة وحق جميع البلدان في التعايش السلمي. وأشادوا بأعمال التضامن من قبل الدول المجاورة، مثل بولندا وجمهورية مولدوفا ورومانيا، التي تستضيف ملايين اللاجئين.

وأعرب مندوبون آخرون عن خيبة أملهم لعدم وجود سياق تاريخي في الاقتراح المختار، وأعربوا عن أسفهم للتناقضات في الطريقة التي عبر بها الاتحاد البرلماني الدولي، عن آرائه بشأن النزاعات السابقة. لم يكن الاتحاد البرلماني الدولي قوياً في إدانة الجهات الفاعلة في العمليات العسكرية السابقة. ورأى العديد أن اللهجة الواردة في أجزاء من القرار مثيرة للفتن وليست مفيدة من حيث تشجيع الحوار والوساطة الهادفة إلى إنهاء الحرب. كما دعوا الاتحاد البرلماني الدولي إلى التحلي بثبات في التعبير عن القيم والآراء بطريقة محايدة في المستقبل.

وشدد معظم المندوبين على الحاجة إلى الحوار، لوقف الحرب على الفور وتحقيق السلام بين عضوين في الاتحاد البرلماني الدولي ودعا العديد منهم الاتحاد البرلماني الدولي إلى تولي هذا الجهد.

---

[3] دولة الإمارات العربية المتحدة، وسويسرا، وفيتنام، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، ومالطا، وجزر المالديف، واليونان، وإندونيسيا، وبيلاروسيا، وجمهورية التشيك، والصين، والباراغواي، وأستراليا، وجنوب إفريقيا، وهولندا، والمملكة المتحدة، وزيمبابوي، والبرتغال، وبولندا، وسورينام، وتيمور الشرقية، والهند، والنمسا، وزامبيا، وفنلندا، والجمهورية العربية السورية، وماليزيا، وتركيا، والمملكة الأردنية الهاشمية، ونيجيريا، وإسبانيا، وإسرائيل، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ونيوزيلندا.

وفي تلخيص للمناقشة، شددت السيدة ل. وول (نيوزيلندا)، معدة اقتراح البند الطارئ، على ضرورة الحلول السلمية والدور الذي يمكن وينبغي أن يؤديه الاتحاد البرلماني الدولي– بإرثه من الحوار والدبلوماسية – للمساعدة في تحقيق السلام. ودعت إلى وقف فوري لإطلاق النار وحثت المشاركين في الجمعية العامة الـ144 للاتحاد من أجل معالجة هذه المسألة.

وأحالت الجمعية العامة البند الطارئ، إلى لجنة صياغة مؤلفة من ممثلي بيلاروسيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإندونيسيا، وكازاخستان، ودولة الكويت، وجزر المالديف، والمكسيك، وبولندا، وجنوب إفريقيا، والمملكة المتحدة، والأوروغواي.

اعتماد القرار بشأن البند الطارئ

اعتمدت الجلسة العامة للجمعية العامة بعد ظهر يوم 23 آذار/ مارس، القرار بتوافق الآراء.

وبعد اعتماد القرار، أخذ الكلمة عدد من الوفود للإعراب عن تحفظات أو لتبرير تصويتهم:

وأبدت مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة وزيمبابوي تحفظات على الفقرات 2 و3 و4 من المنطوق، وكذلك على الفقرة 8 (دولة الإمارات العربية المتحدة وزيمبابوي) والفقرة 9 (زيمبابوي). وأبدت الجمهورية الإسلامية الإيرانية والجمهورية العربية السورية وفيتنام تحفظاً على نص القرار بأكمله. وأعربت بيلاروسيا وجنوب إفريقيا عن معارضتهما للقرار.

وبينت معظم تلك الوفود أنه ينبغي الحفاظ على حياد الاتحاد البرلماني الدولي، مضيفة أن أي قرار يدين طرفاً واحداً فحسب لا يدعم الوساطة من أجل حلّ سلمي. كما أعربت زيمبابوي عن أسفها لعدم وجود أي قرارات من قبل الاتحاد البرلماني الدولي تدين الدول الغربية في الحروب الماضية. وصرحت الصين أن القرار فشل في أن يعكس وجهات نظر العديد من الدول وأنه ترد حاجة دائمة للشجاعة السياسية لإيجاد مساحة للسلام وإفساح المجال للتسوية السياسية. كما أكدت على وجوب احترام سيادة أراضي جميع الدول وسلامتها.

3.البند الثالث من جدول الأعمال:

المناقشة العامة حول موضوع الوصول إلى صفر انبعاثات: حشد البرلمانات للعمل بشأن تغير المناخ

خلال الأيام الثلاثة من المداولات، ساهم في المناقشة العامة 114 مشرعاً من 87 برلماناً عضواً، بمن فيهم 22 رئيساً و15 برلمانياً شاباً، إلى جانب ممثلين عن عضوين منتسبين وثلاثة مراقبين دائمين. وأرسلت رسائل

مرئية عدة وفود لم تتمكن من السفر إلى نوسا دوا لحضور الجمعية. وبثت وقائع المناقشة على الهواء مباشرة، وتجسّد العديد من الممارسات الجيدة والتوصيات في الوثيقة الختامية.

وافتتحت ***السيدة مهاراني، رئيسة مجلس النواب في جمهورية إندونيسيا،*** المناقشة العامة في 21 آذار/مارس، مشيرة إلى أن العالم يواجه العديد من الأزمات: استمرار جائحة كوفيد-19 مدفوعة بمتحورات الفيروس، والتصعيد السريع للتوترات الجيوسياسية، والارتفاعات الكبيرة في تكلفة المواد الأساسية، والفشل المستمر في معالجة قضايا الاحتباس الحراري العالمي. ويتعين على العالم أن يتكاتف، ويبني الثقة ببعضه البعض، ويعزز التضامن العالمي ويدعم الشراكات لمعالجة تلك الأزمات.

وقالت إن الهدف الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي المتمثل في جعل البرلمانات أقوى لتعزيز الديمقراطية والسلام والتنمية المستدامة، قد أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى. ومن خلال الاعتياد على الحوار ووضع الدبلوماسية في المقام الأول، تتاح للبرلمانات فرصة إثبات أنها حارسة الديمقراطية ويمكنها أن تجعل الديمقراطية أكثر مرونة. ولا تزال ترد حاجة للتصميم على إنهاء الجائحة، لا سيما عن طريق التسريع بتوزيع اللقاحات المتكافئ على الصعيد العالمي، وتعزيز الهيكل الصحي العالمي أيضاً للاستجابة لأي جائحة في المستقبل. لا يتعلق التعافي من الجائحة بالصحة والاقتصاد فحسب، بل يتعلق أيضاً بالتعافي الاجتماعي، بما في ذلك زيادة مشاركة النساء والشباب في هيئات صنع القرار.

وشكل تغير المناخ أزمة وجودية لكوكب الأرض، وعلى البرلمانات أن تؤدي دورها في التصدي لها من خلال حشد إجراءات ملموسة والقيادة بالقدوة. ويتعين على البرلمانات أن تعتمد إجراءات للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه على حدّ سواء، وأن تدرك التزام المجتمع الدولي بتقديم 100 مليار دولار أمريكي لتمويل المناخ سنوياً ودعم الانتقال إلى الطاقة النظيفة من خلال نقل التكنولوجيا والاستثمار. ولذلك، ينبغي أن تراعي مداولات الجمعية العامة الـ 144 على النحو الواجب أهمية تعزيز الشراكات العالمية وتعددية الأطراف، والحاجة إلى ترجمة الالتزامات الدولية إلى التزامات ملموسة على الصعيد الوطني، والحاجة إلى بناء ثقافة سلام تتسم بالحوار والتسامح، وضرورة قيام البرلمانات بدور نشط في تضييق فجوة الاختلافات وبناء الثقة. وإندونيسيا ملتزمة باستضافة الجمعية العامة وقيادتها بطريقة شفافة وشاملة، وتعتقد أنه من خلال الحوار والتضامن، يمكن لبرلمانات العالم أن تبني عالماً أكثر أمناً وعدلاً وازدهاراً.

وبيّن ***السيد دوارتي باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي،*** أن تغير المناخ يزداد سوءاً مع مرور كل دقيقة وسيستمر في الاشتداد ما لم تسن البرلمانات التغييرات الرئيسية في الاقتصادات وممارسات استخدام الطاقة والنظم الغذائية. والنشاط البشري هو المحرك الرئيسي لتغير المناخ، الذي لا يؤثر على الكوكب والتنوع البيولوجي فحسب،

بل يؤثر أيضاً على سبل عيش جميع السكان البشريين. لقد تأثرت النساء والفتيات وأفراد المجتمع المهمشون والممثلون تمثيلاً ناقصاً بشكل غير متناسب. ويزداد النزوح والهجرة المرتبطان بتغير المناخ في أجزاء كثيرة من العالم.

ولقد ارتأت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) أن هدف الحد من الاحتباس الحراري العالمي إلى 1.5 درجة مئوية لا يمكن تحقيقه من دون تخفيضات فورية في انبعاثات غازات الدفيئة. وعلى البرلمانيين اتخاذ إجراءات عاجلة لتقليل الآثار الأكثر تدميراً لتغير المناخ إلى أدنى حد ممكن، من خلال العمل على الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (مؤتمر الأطراف الـ26) في غلاسكو في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 وتنفيذ اتفاق باريس. يجب أن تكون الإجراءات المتخذة للتصدي لتغير المناخ مستنيرة بالعلم وأن يتم تطويرها من خلال منظور مراعي للنوع الجندري وشامل اجتماعياً، لضمان عدم إهمال أحد. فتغير المناخ لا يعترف بالحدود ويجب الاعتراف بطبيعته كتحد مشترك من خلال تعزيز الحوارات البناءة والمفتوحة والمتعددة الأطراف وتحديد إجراءات ملموسة. ومن حق الأجيال القادمة توقع كوكب أرض سليم.

وفي رسالة مرئية، بيّن ***السيد بان كي-مون، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، والرئيس المشارك لمركز بان كي مون للمواطنين العالميين***، أن الجمعية العامة الـ 144 للاتحاد البرلماني الدولي تعقد في أوقات عصيبة، حيث يواجه العالم صراعاً مزدوجاً يتمثل في حالة الطوارئ المناخية وجائحة كوفيد-19، تاركاً التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة متأخراً كثيراً عن التوقعات. ويمكن للبرلمانات أن تؤدي دوراً أساسياً في حشد العمل المناخي الشامل، من خلال دعم كل من الدبلوماسية الدولية والتنفيذ المحلي على مستوى القاعدة الشعبية.

وفي مؤتمر الأطراف الـ26 الذي انعقد في غلاسكو في تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، تعهدت حكومات العالم بالحد من الاحتباس الحراري إلى 1.5 درجة مئوية، على النحو المنصوص عليه في اتفاق باريس. ومع ذلك، من الواضح أن الانبعاثات لا تنخفض بالسرعة الكافية، وترد حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتحفيز الاستجابة التشريعية اللازمة. وترد حاجة إلى حلول تخفيف مبتكرة وعالية التأثير، وتحتاج البلدان إلى متابعة التعهدات التي قطعتها على نفسها في مساهماتها المحددة وطنياً.

وفي رسالة مرئية تعرض نتائج التقرير الأخير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، أشار ***السيد أ. غوتيريس، الأمين العام للأمم المتحدة،*** إلى أن التقرير كان اتهاماً غير مسبوق للقيادة المناخية الفاشلة، حيث يتعرض نصف البشرية لخطر داهم ووصلت النظم البيئية إلى نقطة اللاعودة. ولم تتحقق أهداف تخفيض الانبعاثات، ولا يزال الوقود الأحفوري يخنق البشرية. ويتعين على البلدان أن تتكاتف لتعجيل التحول في مجال الطاقة وإنهاء اعتمادها على الوقود الأحفوري.

وينبغي التركيز على بشكل متساوٍ على التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ وزيادة الاستثمار في كليهما، ولا سيما بالنسبة للبلدان الواقعة على خط المواجهة. وأي تأخير في الحصول على التمويل للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأقل نمواً من الناحية الاقتصادية سيكون قاتلاً. وعلى بنوك التنمية أن تعمل جنباً إلى جنب مع القطاعين العام والخاص لتأمين التمويل، وتحتاج مجموعة العشرين إلى قيادة الطريق. وقال إن شعوب العالم قلقة وغاضبة وقد حان الوقت لتحويل هذا الغضب إلى أفعال.

وفي رسالة مرئية مسجلة في مؤتمر الأطراف الـ26 الذي انعقد في غلاسكو في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، قال ***السيد س. بينيتالا تيو، رئيس برلمان توفالو،*** إن غالبية بلاده كان على ارتفاع بضعة أقدام فحسب فوق مستوى سطح البحر وكان يشعر بالفعل بتأثير ارتفاع مستوى سطح البحر وتغير أنماط الطقس. وتدخل المياه المالحة المجاري المائية وتؤثر على المحاصيل الأساسية في البلد. وكان الحل للأزمة في أيدي الدول الغنية. وقال إن توفالو بالكاد تساهم في الانبعاثات العالمية ولكنها تدفع ثمناً باهظاً، حيث يتوقع العديد من شعبها الآن أن يضطر إلى مغادرة البلد في السنوات المقبلة. وترد حاجة إلى استثمارات من البلدان المتقدمة النمو لبناء دفاعات توفالو والعديد من الدول الجزرية الأخرى.

وصرحت ***السيدة م. ويسن، الناشطة الشبابية الإندونيسية وزعيمة حركة يوزتوبيا (Youthtopia) ومؤسسة حملة وداعاً للأكياس البلاستيكية،*** أن تغير المناخ حقيقي ويحدث الآن، مع عدم وجود مكان على الأرض غير متأثر بذلك. يعرف الشباب جيداً أنه ترد حاجة إلى العمل. وقالت إنها بدأت حملتها الناجحة ضد التلوث البلاستيكي في سن 12 عاماً، والآن، في سن 21 عاماً، ترى جيلاً جديداً من الناشطين يناضلون بشأن قضايا مثل حماية التنوع البيئي، وتعزيز أصوات السكان الأصليين، ووقف إزالة الغابات، والاعتراض على مرافق الطاقة النووية الجديدة، ودعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وأصبحت الفيضانات وحرائق الغابات والأحوال الجوية القاسية حقيقة ماثلة للجميع، مما أدى في كثير من الأحيان إلى فقدان الناس لمنازلهم وتحولهم إلى لاجئين. فالمؤتمرات والخطب وفرص التقاط الصور ليست كافية؛ لقد حان الوقت للعمل. والشباب مستعدون للمشاركة وأخذ مكانهم الصحيح على طاولة صنع القرار. وينبغي أن يضاعف البرلمانيون جهودهم لأنه لا يوجد وقت للتدبّر.

وأشارت سعادة السيدة هالة رمزي فايز (مملكة البحرين)، النائب الأولى لرئيس مكتب النساء البرلمانيات، متحدثة بالنيابة عن السيدة ل. فاسيلينكو (أوكرانيا)، رئيسة مكتب النساء البرلمانيات، أن موضوع المناقشة العامة يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للنساء والفتيات في كل مكان. وسيشعر السكان الضعفاء والمهمشون أصلاً بالأثر المباشر لتغير المناخ. ومن شأن اتخاذ تدابير استباقية لزيادة مشاركة المرأة في البرلمانات أن

يعزز العمل المناخي نظراً لوجود علاقة إيجابية قوية بين النسبة المئوية للنساء في البرلمان والأولويات المتزايدة لسياسة تغير المناخ.

وينبغي استكمال التشريعات المناخية بسياسات اجتماعية، بما في ذلك السياسات المراعية للمنظور الجندري. وينبغي للمؤسسات، بدءاً من البرلمانات، أن تكون أكثر مراعاة للبيئة وأكثر استجابة للمنظور الجندري. وينبغي أن يكون الاقتصاد الأخضر شاملاً، مع مراعاة الجندر والاحتياجات الأخرى المتباينة اجتماعياً. وترد حاجة إلى العمل الآن، ليس من أجل أسر اليوم فحسب، بل من أجل أطفال المستقبل أيضاً.

وأشارت سعادة السيدة سحر البزار (جمهورية مصر العربية)، رئيسة مجلس منتدى البرلمانيين الشباب، إلى أن تغير المناخ، بوصفه القضية الرئيسية في عصرنا، يحتل مكان الصدارة في أذهان الشباب.

وقد بدأ تدهور البيئة قبل ولادة معظم شباب اليوم بوقت طويل، ومع ذلك فإن الشباب هم الذين سيعانون من الآثار وسيتعين عليهم إصلاح الضرر. ينبغي أن يكون للشباب رأي في العمل المناخي، ولا سيما للاستفادة من مواهبهم وأفكارهم الجديدة.

وقالت إن البرلمانيين الشباب في وضع مثالي لنقل آراء الشباب إلى البرلمان، ولكن 3 بالمئة فحسب من البرلمانيين تقل أعمارهم عن 30 عاماً. وترد حاجة إلى المزيد من البرلمانيين الشباب، وينبغي أن يشرك المجتمع المدني الشبابي في العمليات البرلمانية، وينبغي على البرلمانيين من جميع الأعمار أن يستمعوا إلى الشباب وأن يتحدثوا من أجلهم. تم تشجيع الحضور في الجمعية العامة الـ 144 على المشاركة في الحملة المستمرة للاتحاد البرلماني الدولي *"أنا أقول نعم للشباب في البرلمان"!*. وستستضيف جمهورية مصر العربية، بلدها الأم، المؤتمر العالمي للبرلمانيين الشباب التابع للاتحاد البرلماني الدولي في أيار/ مايو 2022 ومؤتمر الأطراف الـ27 في وقت لاحق من هذا العام، بما في ذلك مؤتمر الشباب التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

في الجلسة الختامية يوم 24 آذار/ مارس، قدم ***السيد ب. ف. كاسيني (إيطاليا) والسيدة ك. كاسترو (المكسيك)***، إعلان نوسا دوا حول الوصول إلى صفر انبعاثات: حشد البرلمانات للعمل بشأن تغير المناخ. وشجع الإعلان البرلمانات على أن تقود الطريق بحلول مبتكرة، وأن تركز اهتماماً خاصاً على البلدان الواقعة في الخطوط الأمامية لآثار تغير المناخ. يجب أن تستمر البرلمانات في تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة من استجاباتها لأزمة المناخ. وينبغي أن تأخذ تلك الاستجابة في الاعتبار على النحو الواجب احتياجات المجتمعات المهمشة والممثلة تمثيلاً ناقصاً، وأن تسترشد بأهداف التنمية المستدامة والتوافق العلمي. لقد أثر تغير المناخ على جميع الأجيال، ولكن الشباب سيشعرون بعواقبه أكثر من غيرهم. ينبغي على البرلمانات أن تعيد توجيه الموازنات لمعالجة الأزمة وبذل كل جهد لحماية مواطنيها من عواقبها. وصادقت الجمعية العامة بالإجماع على إعلان نوسا دوا.

إعلان نوسا دوا

الوصول إلى صفر انبعاثات: حشد البرلمانات للعمل بشأن تغير المناخ

صادقت عليه الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي
(نوسا دوا، 24 آذار/مارس 2022)

نحن، أعضاء البرلمانات، المجتمعين معاً في الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة في نوسا دوا، إندونيسيا، نعترف بالحاجة الملحة لمعالجة الأزمة المناخية. يشكل تغير المناخ تهديداً وجودياً للبشرية، وينبغي اتخاذ إجراءات فورية للتخفيف من أسوأ الآثار المترتبة.

فإن هياكلنا الاقتصادية، وأساليب استخدام الطاقة، والأنظمة الغذائية تسبب بعواقب وخيمة في جميع مناطق العالم، بما في ذلك، درجات حرارة أعلى، وزيادة في الظواهر المناخية الشديدة، وارتفاع مستوى سطح البحر، وفقدان التنوع البيولوجي. لقد سببت الفيضانات، والأعاصير تشرداً سكانياً واسع النطاق في جنوب آسيا. كما دمرت مراراً موجات الجفاف المتكررة في شرق إفريقيا وجنوبها المحاصيل، وسببت بانعدام الأمن الغذائي. ويقلّص ارتفاع مستوى سطح البحر الكتلة اليابسة للدول الصغيرة، والمنخفضة عبر منطقة المحيط الهادئ.

وأظهرت أحدث نتائج الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن الهدف للحد من الاحتباس الحراري بحيث لا يتجاوز 1.5 درجة مئوية، أو حتى درجتين مئويتين، لن يتم التوصل إليه إلا إذا يحصل تخفيضات فورية في انبعاثات غازات الدفيئة[4]. كما بيّنت أنه يحصل بالفعل ضرر لا يمكن إصلاحه إثر تغير المناخ[5]. يشكل احتراق الوقود الأحفوري، وزيادة تربية الماشية، وإزالة الغابات أسباباً رئيسية لزيادة الانبعاثات. يعتبر تنفيذ اتفاق باريس[6]، المعاهدة الدولية التاريخية الملزمة قانوناً بشأن تغير المناخ، مهماً لضمان أن تجري البلدان التخفيضات السريعة، والكبيرة في انبعاثاتها لكي نتوصل إلى عالم محايد مناخياً بحلول العام 2050.

وبصفتنا برلمانيين، علينا أن نضمن الوفاء بالالتزامات المرتبطة بالمناخ المنصوص عليها في اتفاق باريس، وغيرها من الاتفاقات الدولية، وكذلك، أهداف التنمية المستدامة. بصفتنا ممثلين للشعوب، علينا أن نضمن تلبية

[4] https://www.ipcc.ch/2021/08/09/ar6-wg1-20210809-pr/
[5] https://report.ipcc.ch/ar6wg2/pdf/IPCC_AR6_WGII_FinalDraft_FullReport.pdf
[6] https://report.ipcc.ch/ar6wg2/pdf/IPCC_AR6_WGII_FinalDraft_FullReport.pdf

احتياجات السكان، لا سيما أولئك الموجودين في الصفوف الأمامية للتصدي لتغير المناخ. نقر بأن التكاليف تترتب للتصدي لتغير المناخ، لكن التكاليف المترتبة إثر عدم اتخاذ أي إجراءات أكبر بكثير.

فالعلم واضح ومفيد: لإبقاء هدف الـ1.5 درجة مئوية في متناول اليد، علينا أن نتوصل إلى صفر انبعاثات من خلال إنتاج كمية أقل من الكربون مقارنة مع الكمية المستخرجة من الغلاف الجوي، بحلول النصف الثاني من هذا القرن. علينا أن نظهر قيادة سياسية قوية في وضع الإطار المطلوب للتوصل إلى صفر انبعاثات.

ولا يزال التمويل المتعلق بالمناخ غير الملائم يمثل عقبة رئيسية أمام العمل المناخي الفعال، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وينبغي للبلدان المتقدمة أن تفي على وجه السرعة بوعودها لمعالجة فجوة التمويل هذه، أي الوفاء بالتعهد البالغ 100 مليار دولار أمريكي المخصص للتمويل المتعلق بالمناخ بحلول العام 2020 والذي يُفهم عموماً أنه لم يتحقق. يجب تقديم تمويل متعلق بالمناخ إلى البلدان النامية بحيث يكون وافياً ومستداماً ويمكن التنبؤ به، لا سيما من أجل التكيف في ظل النتائج المبينة في تقرير الفريق العامل 2 الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ مؤخراً[7]. ومن المهم أن يقابل التمويل للتخفيف من الآثار موارد متساوية للتكيف. يجب أن يعطي توسيع نطاق استثمارات التكيف الأولوية لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأخرى المعرضة لمخاطر عالية، بما في ذلك المناطق غير الساحلية أو الجبلية أو المنخفضة. غالباً ما يكون لدى البلدان النامية انبعاثات من غازات الدفيئة منخفضة جداً ومع ذلك هي التي تدفع ثمناً أعلى لتغير المناخ. تتحمل البلدان المتقدمة المسؤولية الحتمية ليس فحسب للحد من انبعاثاتها ولكن أيضاً لضمان توفير الموارد والتقنيات الكافية لمكافحة تغير المناخ للبلدان النامية ذات الانبعاثات المنخفضة.

وبالتالي، نتعهد باستخدام كل صلاحياتنا المتاحة لنا لضمان وجود القوانين الفعالة، والتمويل الملائم لتعزيز العمل المناخي، بما في ذلك دعم الانتقال إلى الطاقة النظيفة، وتعزيز التكيف. علينا أن ندقق استجابة حكوماتنا للأزمة المناخية، ومساءلتها على أعمالها لتنفيذ الاتفاقات، والسياسات المتعلقة بالمناخ الدولية، والوطنية.

وبصفتنا ممثلين للشعوب، نلتزم بتلبية احتياجات ناخبينا، لا سيما أولئك الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ. نعترف بالحاجة إلى إقامة حوارات مفتوحة، وبناءة مع ناخبينا لمناقشة مسائل المناخ الناشئة. علينا أن نشرك الناس، بمن فيهم الشباب، وفئات المجتمع المدني الذين يمثلونهم، في العمليات البرلمانية الرسمية بما في ذلك جلسات الاستماع، والنظر في تشريعات جديدة متعلقة بالمناخ.

تعزيز العمل على المستوى الوطني للوفاء بالالتزامات العالمية

لدى البرلمانات المسؤولية في ضمان أن القوانين الوطنية المرنة، والطموحة المتعلقة بالمناخ موضع التنفيذ، أي تلك التي تتماشى مع اتفاق باريس، بما فيها المساهمات المحددة وطنياً، وأهداف التنمية المستدامة، والسياسات

[7] https://report.ipcc.ch/ar6wg2/pdf/IPCC_AR6_WGII_FinalDraft_FullReport.pdf

والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالمناخ والتنمية. إن التقدم في العمل المناخي، والتنمية المستدامة مترابط. بالتالي، نتعهد باعتماد وتنفيذ قوانين تعزز بعضها البعض في هذا الخصوص.

ولقد أعربت البلدان حول العالم عن أهمية العمل المناخي الأقوى، إنما أعاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الـ26 (مؤتمر الأطراف الـ26) التأكيد على أن مستوى الطموح الحالي غير كاف، وأنه لا تبذل جهود كافية للتنفيذ من أجل ترجمة الالتزامات إلى أفعال. بدءاً من الآن، علينا أن نعتمد قوانين وسياسات وطنية مخصصة لسد الفجوة بين الطموح والتنفيذ.

ولزيادة الطموح، علينا أن نلتزم في تكريس هدف صفر انبعاثات في القانون، وتنفيذ إطار قانوني بشأن الانبعاثات. ينبغي أن تتضمن الأطر التشريعية والسياساتية الوطنية بشأن تغير المناخ أهدافاً واضحة، ومحددة زمنياً لتيسير الرقابة، والمساءلة.

تسريع وتيرة الانتقال إلى طاقة نظيفة للتعافي من كوفيد-19 بشكل يراعي البيئة

كان لجائحة كوفيد-19 عواقب صحية واجتماعية واقتصادية واسعة النطاق. فبالرغم من هذه التحديات، تقدم فترة التعافي من الجائحة فرصة لإدخال تغييرات أساسية على أنظمة الطاقة غير المستدامة الحالية لدينا. ترد حاجة ماسة لمثل هذه التغييرات إذا أردنا احتواء ارتفاع درجات الحرارة قبل فوات الأوان.

ويجب علينا تسريع وتيرة الانتقال إلى الطاقة النظيفة للتخفيف من تغير المناخ. وهذا يتطلب إعادة تخصيص كبيرة للموارد من مصادر الطاقة شديدة التلوث، مثل الوقود الأحفوري، إلى الطاقة المتجددة. يجب أن تحفز القوانين التي نقدمها بصفتنا برلمانيين الاستثمار المراعي للبيئة وإعطاء الأولوية لمخصصات الموازنة للأنشطة منخفضة الكربون، بما في ذلك كجزء من إجراءات التعافي من كوفيد-19. يجب علينا زيادة الوعي بالفوائد الاقتصادية للانتقال إلى الطاقة النظيفة وقدرتها على توفير الملايين من فرص العمل الجديدة. يجب علينا التخلص التدريجي من دعم الوقود الأحفوري وزيادة تكاليف السماح بالانبعاثات. إن أزمة الطاقة الحالية، التي نشهد فيها ارتفاع أسعار الوقود الأحفوري، تجعل قضية الانتقال إلى الطاقة المتجددة أكثر إلحاحاً. كجزء من هذه العملية، قد نود استكشاف استخدام الطاقة النووية كمصدر نظيف للطاقة.

وعلينا أن نضاهي ما نبذله من جهود لتوسيع نطاق الاستثمارات في الطاقة المتجددة مع التزام مماثل لزيادة الوصول العالمي إلى الطاقة ميسورة التكلفة، والنظيفة، مع إيلاء اهتمام خاص إلى وصول الفئات الأكثر فقراً في المجتمع إليها. ينبغي أن يكون الانتقال في مجال الطاقة منصفاً وشاملاً، وألا يكون لديه آثار متفاوتة على البلدان النامية، أو على الفئات الأكثر ضعفاً، وغير الممثلة تمثيلاً كافياً. علينا أن نأخذ في الاعتبار الآثار الاقتصادية المحتملة التي قد يشكلها الانتقال إلى طاقة نظيفة لأكثر الناس ضعفاً، ودعم توفير فرص عمل بديلة للناس الذين يعملون في مجال الوقود الأحفوري. يتطلب الاقتصاد المراعي للبيئة أيضاً اقتصاداً عادلاً.

نحو عمل مناخي شامل

لا يؤثر تغير المناخ على الجميع بشكل بالتساوي. إن أعضاء المجتمع المهمشين، وغير الممثلين تمثيلاً كافياً، بمن فيهم النساء، والشباب، والشعوب الأصلية، والأقليات، والأشخاص المعوقين يتأثرون بشكل متفاوت إثر تغير المناخ كنتيجة للوصول غير العادل إلى الحقوق الاجتماعية–الاقتصادية، والسياسية. تفاقم الأزمة المناخية أوجه انعدام المساواة القائمة. يمكن لتغير المناخ تعزيز المعايير الجندرية الضارة، وديناميات السلطة التي تؤثر تأثيراً سلبياً على النساء، والفتيات، وبالتالي، يؤدي ذلك إلى زيادة خطر انعدام الأمن الغذائي لديهن، والعنف القائم على الجندر.

وينبغي أن نلبي احتياجات السكان الأكثر عرضة للخطر عبر عمل مناخي إيجابي. وبالتالي، نتعهد باتخاذ إطار قانوني بشأن تغير المناخ من خلال منظور شامل اجتماعياً، ويراعي مصالح الفقراء، ويراعي الاعتبارات الجندرية، كي يكون بالفعل شاملاً، وفعالاً، ومستداماً. تشير الأبحاث إلى أن زيادة تمثيل النساء في البرلمانات الوطنية يفضي البلدان إلى اعتماد سياسات متعلقة بالمناخ أكثر صرامة[8]. بالرغم من ذلك، ترد حالياً قلة عدد من النساء في الحيّز السياساتي الوطني، والعالمي. نلتزم بزيادة مشاركة النساء في السياسة، لمصلحة كل من المساواة الجندرية، والعمل المناخي الشامل.

وعلينا أن نعتمد حلول مناخية شاملة تحدّ بشكل متزامن من تعرّض الفئات المهمشة، وغير الممثلة تمثيلاً كافياً إلى تغير المناخ، مع تمكينهم ليصبحوا قادة للمناخ. في العديد من أرجاء العالم، يقود الشباب حركة المناخ، وعلينا أن نعزز الحوار ما بين الأجيال لضمان أن تتم تلبية المطالب المبررة للشباب من أجل كوكب سليم.

وتؤثّر أزمة المناخ على حقوق الإنسان. يجبر تغيّر المناخ الناس على إنهاء حياتهم السابقة والانتقال، لا سيما أولئك الذين يعيشون في حالات النزاع التي تؤدي إلى شح في الموارد. على هذا النحو، تتزايد المخاوف بشأن التشرد الناتج عن المناخ والهجرة المناخية. في العام 2020، كان هناك ما يقدّر بنحو سبعة ملايين نازح داخلي بسبب الكوارث، بما في ذلك تلك الناجمة عن تغيّر المناخ، وعلى الأخص في آسيا والمحيط الهادئ وجنوب الصحراء الإفريقية والأمريكيتين[9]. ويجب احترام حقوق الأشخاص المشردين بسبب تغير المناخ. ففي تشرين الأول/أكتوبر 2021، اتّخذ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قراراً تاريخياً يعترف لأول مرة بأن تهيئة بيئة نظيفة وصحية ومستدامة هو حق من حقوق الإنسان[10]. بالإضافة إلى ذلك، يتمتع الشباب والأجيال المقبلة بالحق نفسه في كوكب سليم مثل الأجيال التي سبقتهم، ومع ذلك، يتعرض هذا الحق للانتهاك الفادح. ولتعزيز العدالة البيئية والعدالة بين الأجيال، نتعهد بمراعاة هذه القضايا، وإبرازها في قوانيننا الوطنية، وضمان المساءلة عند انتهاك هذه الحقوق.

تعزيز برلمانات أكثر مراعاة للبيئة

للمزيد من التشجيع على الاستدامة، يجب أن نعمل على الحد من آثارنا الكربونية على المستوى المؤسسي. ويجب أن نقدّم القدوة ونخفّض انبعاثات برلماناتنا، بما في ذلك من خلال التغييرات في استخدام الطاقة وممارسات

[8] https://yaleclimateconnections.org/2019/09/countries-with-more-female-politicians-pass-more-ambitious-climate-policies-study-suggests/

[9] https://www.internal-displacement.org/global-report/grid2021/

[10] https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G21/289/50/PDF/G2128950.pdf?OpenElement

الشراء، من خلال بناء الاستدامة والاستخدام الأمثل للأدوات والتكنولوجيا الرقمية. ومن خلال جعل عملياتنا وممارساتنا كمؤسسات أكثر مراعاة للبيئة، سنثبّت التزامنا بالعمل المناخي. لزيادة تعزيز الوعي بشأن المناخ، يمكن للبرلمانات تنفيذ تدريب حول المناخ للبرلمانيين والموظفين، وإجراء تبادلات معرفية منتظمة مع الخبراء بشأن تغير المناخ.

تعزيز التعاون الإقليمي والعالمي للتوصل إلى حلول مناخية مشتركة

لا يعرف تغير المناخ حدوداً ولا تحترم آثاره الحدود الوطنية. لذلك، إن التعاون الدولي أمر بالغ الأهمية، لا سيما للتصدي للمخاطر المناخية العابرة للحدود. نظراً لأهمية التعاون البرلماني الدولي الإقليمي والعالمي القوي، سنواصل مناقشة التحديات المشتركة، وتعزيز الابتكار وبناء الشراكات من أجل معالجة أزمة المناخ بشكل مشترك.

ويعتبر السلام والأمن على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية أمرين أساسيين للتصدي الفعال لتغير المناخ. للنزاع والحرب عواقب بيئية سلبية عميقة وتحوّل الموارد الحيوية عن جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. أدت التطورات الجيوسياسية الأخيرة أيضاً إلى زيادة مخاطر الحوادث النووية، عن طريق التصميم أو سوء التقدير، مع احتمال حدوث آثار كارثية على النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. كما لوحظ في قرارنا[11] الذي تم اعتماده في جنيف في العام 2014، أنه علينا بالتالي أن نجعل إلغاء الأسلحة النووية أولوية.

ونحن ندرك قيمة عقد اجتماعات برلمانية في مؤتمرات الأمم المتحدة السنوية لتغير المناخ لتضخيم الصوت البرلماني في مفاوضات تغير المناخ العالمية. توفر هذه الاجتماعات فرصة رئيسية للتفكير في التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق باريس وتحديد سبل زيادة العمل البرلماني من أجل المناخ. في الفترة التي تسبق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الـ27 (مؤتمر الأطراف الـ27) الذي ستستضيفه جمهورية مصر العربية في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، نؤكد مجدداً على أهمية تقديم نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الـ26 (مؤتمر الأطراف الـ26) وندعو الأطراف إلى تسريع تنفيذ مساهماتهم المحددة وطنياً بموجب اتفاق باريس ومواصلة مراجعة وتحديث المساهمات المحددة وطنياً، وكذلك العمل على تحديد هدف تمويل المناخ لما بعد العام 2025.

ولزيادة تسريع وتيرة العمل المناخي، سنعمل جاهدين على تعزيز الشراكات مع المنظمات والمنتديات الدولية الرئيسية العاملة في مجال تغير المناخ، بما في ذلك منتدى البلدان المعرضة لخطر تغير المناخ، والمركز العالمي للتكيف، والأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

ونحن ندرك أيضاً أهمية عقد البرلمانات على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي لتبادل رؤى حول التحديات المحددة بالسياق والممارسات البرلمانية الجيدة بشأن تغير المناخ. تماشياً مع استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026[12]، التي تعطي الأولوية للعمل المناخي، نحث الاتحاد البرلماني الدولي على مواصلة الجمع بين البرلمانات لتعزيز المعرفة المناخية وبناء القدرات البرلمانية للتشريع والإشراف على استجابة حكوماتها لتغير المناخ. ينبغي

[11] http://archive.ipu.org/conf-e/130/Res-1.htm
[12] https://www.ipu.org/file/13678/download

على البرلمانات زيادة مشاركتها في عمل الاتحاد البرلماني الدولي من خلال مساءلة بعضها البعض والسعي لتقليص انبعاثات الكربون من خلال زيادة استخدام التكنولوجيا الافتراضية للتبادلات البرلمانية. كما نشجع الاتحاد البرلماني الدولي على وضع سياسات مناخية قوية لأنشطتها.

وتحتاج البرلمانات أيضاً إلى بناء علاقة أقوى مع القطاع الخاص، بما في ذلك الشركات العابرة للحدود الوطنية. من الضروري تقييم مسؤولية القطاع الخاص للآثار البيئية السلبية الناتجة عن ممارسات الشركات العالمية. ينبغي علينا أيضاً دعم المزيد من الابتكارات من قبل القطاع الخاص لإيجاد حلول جديدة للتخفيف من ظاهرة الاحتباس الحراري وتقليل الانبعاثات، بما في ذلك من خلال التقنيات الجديدة.

وبصفتنا أعضاء في البرلمانات، نتفق بشدة وبشكل رسمي على أنه من خلال التعاون الدولي بشأن تغير المناخ فحسب يمكننا التصدي للمخاطر المتزايدة، وبناء التضامن، وإيجاد حلول وإمكانيات ملموسة دائمة من أجل عالم أكثر استدامة للأجيال القادمة.

4.البند الرابع من جدول الأعمال:

عقدت اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين ثلاث جلسات في الفترة من 21 إلى 23 آذار/مارس، برئاسة رئيسها سعادة السيد محمد بن مهدي بن عجيان الأحبابي (دولة قطر). عهد إلى اللجنة بمهمة مناقشة مشروع القرار حول موضوع *إعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم.* وقد أعدت مشروع القرار والمذكرة التفسيرية المرفقة به المقرران المشاركان السيدة د. غوماشي (غانا) والسيدة ك. وايدغرين (السويد).

وعقب الكلمة الافتتاحية التي أدلى بها السيد س. شودري، الرئيس الفخري للاتحاد البرلماني الدولي، وعرض مشروع القرار من قبل المقررين المشاركين، أخذ الكلمة 28 متحدثاً للإعراب عن آرائهم بشأن الموضوع. وخلال عملية الصياغة، نظرت اللجنة في 83 تعديلاً قدمها 16 برلماناً عضواً ومنتدى النساء البرلمانيات. وقد أخذ ما يزيد قليلاً عن نصف التعديلات المقترحة والتعديلات الفرعية بعين الاعتبار.

واعتمدت اللجنة، في جلستها التي عقدت في 23 آذار/مارس، مشروع القرار الموحد بتوافق الآراء. واتفق على أن تقدم السيدة غوماشي مشروع القرار إلى الجمعية العامة بعد ظهر يوم 24 آذار/مارس. وأعرب الوفد الهندي عن تحفظاته على الفقرتين 5 و13 من الديباجة وعلى الفقرة 17 من المنطوق التي تتعلق جميعها بالصلة بين تغير المناخ والنزاع.

إعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته

من أجل تعزيز السلام الدائم

القرار الذي اعتمد بتوافق الآراء* من قبل الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي

(نوسا دوا، 24 آذار/مارس 2022)

إن الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تشير إلى الأركان والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة لإنقاذ الأجيال المقبلة من آفة الحرب،

وإذ تشير أيضاً إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك، العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وغيرها من الاتفاقات لحقوق الإنسان، وتؤكد على أهمية أن تنفذها بالكامل جميع الدول الأعضاء الأطراف في هذه الاتفاقات من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين،

وكذلك، إذ تشير إلى التزام المجتمع الدولي المتمثل في منع نشوب النزاعات، وتحقيق السلام المستدام المنصوص عليه في خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة للعام 2030، بشكل خاص الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة حول إتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وتعزيز المجتمعات السلمية، والشاملة خاصة،

وإذ تدرك قرارات مجلس الأمن رقم 1325 المؤرخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2000 بشأن النساء، والسلام، والأمن؛ والقرار رقم 1612 المؤرخ 26 تموز/يوليو 2005 بشأن الأطفال، والنزاع المسلح؛ والقرار رقم 1820 المؤرخ 19 حزيران/يونيو 2008 بشأن العنف الجنسي في النزاع، والقرار رقم 2250 المؤرخ 9 كانون الأول/ديسمبر 2015 بشأن الشباب، والسلام، والأمن، والقرارات اللاحقة، التي تتصدى للتأثير المفرط للنزاع العنيف، والحرب على النساء، والأطفال، وكذلك، الحاجة إلى نهج متمحور حول الناجي / الضحية في جميع التدخلات، والتي تسلط الضوء على الدور الأساسي الذي ينبغي أن يؤديه النساء، والشباب، والأطفال في منع نشوب النزاعات، وبناء السلام، والذي بالفعل يقومون به،

وإذ تستذكر قرارات الاتحاد البرلماني الدولي *تعزيز المصالحة الدولية، والمساعدة في تحقيق الاستقرار في مناطق النزاع، وتقديم المساعدة في إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع* (تم اعتماده في الجمعية العامة الـ110 للاتحاد البرلماني الدولي، نيسان/أبريل 2004)، *والحفاظ على السلام كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة* (تم اعتماده في

* أعرب وفد الهند عن تحفظاته على الفقرتين 5 و13 من الديباجة والفقرة 17 من المنطوق

الجمعية العامة الـ138 للاتحاد البرلماني الدولي، آذار/مارس 2018)، *والاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن إزاء التهديدات والنزاعات الناتجة عن الكوارث المرتبطة بالمناخ وعواقبها* (تم اعتماده في الجمعية العامة الـ142 للاتحاد البرلماني الدولي، أيار/مايو 2021)،

وإذ تستذكر أيضاً إعلان رؤساء البرلمانات الوطنية بعنوان *الرؤية البرلمانية للتعاون الدولي على أعتاب الألفية الثالثة*، (الذي اعتُمد في 01 أيلول/سبتمبر 2000)، وإعلان سانت بطرسبرغ *تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان وبين الأعراق* (صادقت عليه الجمعية العامة الـ137 للاتحاد البرلماني الدولي، تشرين الأول/أكتوبر 2017)، وإعلان بلغراد *تعزيز القانون الدولي: الأدوار والآليات البرلمانية، ومساهمة التعاون الإقليمي* (الذي صادقت عليه الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي، تشرين الأول/أكتوبر 2019)،

وإذ تدرك واقع أن تقريباً كل النزاعات المسلحة تنشب اليوم ضمن البلدان؛ وتم تسجيل 56 نزاعاً قائماً على مستوى الدولة في العالم في العام 2020، الرقم الذي يمثل الرقم الأكبر للنزاعات في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ وأنه غالباً ما تم تدويل أغلبية هذه النزاعات،

وإذ تضع في اعتبارها أيضاً استخدام الأساليب التكتيكية دون عتبة الحرب، مثل الهجمات الإلكترونية، وحرب المعلومات، والتجارة القسرية، واستهداف البنية التحتية الحيوية، التي تضر المجتمعات على المستويات السياسية، والاجتماعية–الاقتصادية لتحقيق مكاسب استراتيجية،

وإذ تدرك أن السلام ليس مرادفاً لغياب النزاع العنيف الذي ما من مجتمع محصن منه؛ وأن الأسباب الجذرية للنزاع مزيج من أوجه عدم المساواة، والتخلف الإنمائي، والشكاوى، وإساءات الفهم التي لم تحل بعد، وطال أمدها ضمن المجتمعات، وكذلك، قدرة المجتمع على العنف المنظم؛ وأنه متى ينشب النزاع المسلح تتكبد المجتمعات تكاليف هائلة،

وإذ تقر بأن النزاعات التي تمت تسويتها تميل إلى إعادة النشوب، وترد عمليات سلام قائمة أقل من النزاعات،

وإذ تقر أيضاً بطبيعة مسائل السلم والأمن المعقدة ومتعددة الأبعاد التي تحتاج إلى المعالجة عبر اتباع نهج شامل، وتشدد على الدور الرئيسي للبرلمانات والبرلمانيين في عملية السلام المتواصلة برمتها، تماشياً مع هيكلية السلم، والأمن للأمم المتحدة،

وإذ تقر كذلك بأهمية الامتثال لميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، لا سيما المبادئ الأساسية للقانون الدولي بما فيها السيادة، والاستقلال، والسلامة الإقليمية للدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء تصاعد المخاطر المستقبلية للنزاع نتيجة لتغير المناخ والجوائح مثلاً، وتعيد التأكيد أن لا تنمية من دون سلام، ولا سلام من دون تنمية، ولا يمكن تحقيق أياً من ذلك من دون تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها،

وإذ تعترف، أنه في ظل التحديات الراهنة والمستقبلية، ترد حاجة إلى التعزيز الفعال للسلام، ومنع نشوب النزاع من أكثر من جهة فاعلة، ومنظمة، وتعتبر مساهمات النساء، والشباب، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية، وغيرها من الفئات التي تم إغفالها تقليدياً أساسية في هذا الصدد، وإذ تشدد على أنه لا يمكن تحقيق الحلول الفعالة والمستدامة للنزاعات إلا عبر المفاوضات، المستندة إلى روح العدالة، والتسوية، والتوفيق المتبادل،

وإذ تعترف أيضاً بأنه إذ إن العالم يواصل مواجهته لأزمات إنسانية، يمكن للأمن البشري، كنموذج بديل للتعاون الإنمائي، أن يفيد للتصدي للتحديات العالمية متعددة الأبعاد، والمعقدة،

وإذ تسلم كذلك بالدور الفريد للبرلمانات الوطنية، والبرلمانيين في الدبلوماسية البرلمانية باعتباره أداة أساسية من أجل تعزيز الحوار البرلماني الدولي المفيد مع الاستفادة من مهامهم التشريعية، والرقابية، والمالية لتحديد تخصص الموارد لمجالات التنمية التي تعتبر أولويات وطنية؛ والحاجة إلى سير عمل فعال ومتواصل للبرلمانات قبل نشوب النزاعات، وخلالها، وبعدها؛ ودور البرلمانات في منع نشوب النزاع،

وإذ تشدد على قدرة البرلمانات الوطنية والبرلمانيين في تنبيه الحكومات من خلال الطعن في استخدام الحكومات لسلطاتها الاستثنائية لشن حرب، الأمر الذي يمنح البرلمانات دوراً رئيسياً لتأديته في أوقات السلام، وفي منع نشوب النزاع في كل من بلدانها، وعلى المستوى الدولي،

وإذ تعترف بالدور الفريد للاتحاد البرلماني الدولي باعتباره النظير البرلماني للأمم المتحدة، ومنبراً للحوار والتعاون بشأن مسائل السلم والأمن الدوليين؛ ولا سيما، دوره في توفير الدعم للبرلمانات، والبرلمانيين في التصدي لتهديدات السلام على المستويات المحلية، والوطنية، والإقليمية، والدولية، وفي تبادل الدروس المستفادة بين برلماناته الأعضاء، وتمكين التبادلات الحية، والمتسمة بالاحترام المتبادل بين البرلمانات الأعضاء من مختلف الوفود سعياً إلى التوصل إلى حلول،

وإذ تدرك استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي، لفترة 2022 – 2026، لا سيما أهدافها لـ"بناء برلمانات فعالة وممكنة"؛ و"تعزيز البرلمانات الشاملة والممثلة"؛ و"تحفيز العمل البرلماني الجماعي"،

وإذ تعترف بأن التشريعات الشاملة، والتمثيلية، والمتاحة، والمسؤولة، والفعالة، ذات الاستقلال الذاتي، والقدرة على العمل، يمكن أن تعزز القدرة على التكيف مع النزاعات، والسلام المستدام في حال يُعبّر عن الشكاوى، والاختلافات، وبدائل الحلول ويتخذ قرار بشأنها في مناقشات عامة سلمية، وشفافة، وتتسم بالاحترام في البرلمان وخارجه،

كما تعترف بمختلف الوسائل، والإجراءات التي تمتلكها البرلمانات من أجل الحوار بين مختلف الجهات المعنية الوطنية، بما فيها الإجراءات للعمل بأسلوب ثنائي الحزبية من خلال إنشاء لجان تحقيق، وتنظيم جلسات استماع مع ممثلي الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً والمهمشة،

وإذ تعيد التأكيد على محورية التمثيل البرلماني في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، والعنف، بما فيها أوجه التفاوت، والتهميش، وانعدام سيادة القانون، والظلم، والاستغلال غير الشرعي للموارد الطبيعية، والتمييز، من بين أمور أخرى،

وإذ تعترف بالدور التشريعي الفريد للبرلمانات في تعزيز الشفافية، وكذلك، قدرتها على إجراء الضوابط والموازين،

وإذ يساورها القلق إزاء الخطر الذي يشكله الفساد على نزاهة المؤسسات، والمهام التشريعية، وتأثيره السلبي على قدرة البرلمانات للمساهمة بشكل فعال في السلام، والحوكمة،

وإذ تعترف بدور البرلمانات في الرقابة على أمن الدولة، ووكالات السلامة العامة، وأجهزة الاستخبارات، والقطاع التشريعي، والنفقات العسكرية، خاصة في ضمان أن تعمل بمسؤولية، وشفافية، مع احترام سيادة القانون، وحقوق الإنسان لتلبية الاحتياجات الأمنية لجميع الفئات السكانية، بمن فيهم النساء، والأطفال، وأعضاء الفئات المهمشة،

وإذ تعيد التأكيد على أهمية البرلمانات في التصدي لأي استخدام تعسفي أو تخريبي للجهات الفاعلة في مجال الاستخبارات والأمن الداخليين، ومكافحة الفساد،

وإذ تقر بالدور الرئيسي للبرلمانات، في تعزيز منع نشوب نزاع عبر التركيز على نزع السلاح، والقضايا الاجتماعية–الاقتصادية، والنفسية–الاجتماعية، والمناخية، والبيئية، وفي الحالات ما بعد النزاع في الحيلولة دون العودة إلى أعمال العنف الواسعة النطاق، بما فيها من خلال سن اتفاقات السلام، والإشراف على تنفيذها، ورصدها، مع ورود التمويل الملائم الذي يستثمر في مجال الصحة النفسية–الاجتماعية، والعدالة الانتقالية، وإعادة الإدماج، والإصلاحات المؤسسية،

وإذ تشدد على أنه ترد الحاجة إلى المزيد من الالتزام المنتظم للبرلمانات للنهوض ببرامج *النساء، والسلام، والأمن، والشباب، والسلم، والأمن*، وللتخفيف من أثر النزاعات المسلحة على الأطفال،

وإذ تقر بأنه من المطلوب مستويات أعلى من الموارد المالية، من أجل دعم تنفيذ الالتزامات لمنع نشوب النزاع، واستدامة السلام،

وإذ تدعو البرلمانات إلى تعزيز الأطر التشريعية، والقانونية، ومناقشة السياسات، والآليات المختلفة الضرورية لمكافحة ظاهرة الإرهاب، والتطرف، وإزالة مصادرها، وتشدد على دور البرلمانات في تعزيز قيم التسامح، والتعايش السلمي في المجتمع،

1. *تحث* الجهات الفاعلة المشاركة في عمليات السلام على الاعتراف بالمؤسسات والجهات الفاعلة الوطنية أو المحلية وبرلماناتها، والتعاون معها، في صياغة وتصميم وتنفيذ العمليات الانتقالية، والمشاركة في أنشطة تركز على ترسيخ جهود السلام، واستدامتها عبر الملكية، والقيادة الوطنيتين أو المحليتين؛
2. *وتدعو* البرلمانات والبرلمانيين إلى مضاعفة جهودهم للسلام وحل الخلافات من دون اللجوء إلى العنف قبل نشوب النزاع، وخلاله، وبعده؛ وتدعو أيضاً البرلمانات إلى تعزيز الآليات الوطنية القائمة، ومن لم يقم بذلك بعد، تدعوهم إلى إنشاء هذه الآليات، حيث يمكن للمواطنين، ولا سيما النساء، أن يسجلوا شكواهم، وتتم مساءلة المرتكبين، وتُمنح العدالة للضحايا؛
3. *وتشجع* البرلمانات، في جهودها المبذولة سعياً إلى تحقيق النهج لعمليات السلام، وإعادة صياغته من أجل سلام عادل ومستدام، على التشارك بانتظام مع القطاع التنفيذي، وهيئات الرقابة المستقلة، ومنظمات المجتمع المدني، والحركات الدينية، ومجموعات النساء، ومنظمات المجتمع المحلي، وبناة السلام، والأوساط الأكاديمية، والإعلام، والقطاع الخاص، والهيئات الإقليمية والدولية في بلدانهم الخاصة، ودولياً؛
4. *وتدعو* البرلمانات إلى تخصيص الوقت والموارد لتحديد وإزالة العوائق التي تحول دون مشاركة المواطنين، في اتخاذ القرار البرلماني استناداً إلى جنسهم، وعمرهم، وأصلهم الجغرافي، وفئة الهوية الاجتماعية (مثل الإثنية، والدين، والعرق)، ومركز المواطنة؛ والتوصل إلى حلول لتلك المسائل؛
5. *كما تدعو* البرلمانات إلى البحث في الآليات وأساليب العمل، والاستثمار فيها، مثل نهج الأمن البشري، من أجل العمل المتواصل والمنهجي مع المواطنين، والسكان، وتلك التي تراعي احتياجات مختلف شرائح السكان وأطرهم وحقائقها، لتنفيذها عبر الوسائل التقليدية والجديدة المتراوحة بين الإجراءات العملية أو التدخلات لأعضاء البرلمانات، والاستشارات والعمل عبر الإنترنت مع المجموعات المتأثرة بالنزاع؛
6. *وتدعو أيضاً* البرلمانيين إلى البحث في آليات آمنة تتمحور حول الناجي / الضحية، قد تمكّن أولئك الأكثر إغفالاً، وغير الممثلين تمثيلاً ملائماً للمطالبة بحقوقهم، والتعبير عن الشكاوى، والشواغل، والتطلعات الخاصة بهم، ومواصلة السعي نحو السبل لتمثيلهم الكامل والفعال في البرلمان؛
7. *وتحث البرلمانات*، وأعضائها، والأحزاب السياسية على تشكيل شراكات للتصدي لخطاب الكراهية، والتضليل، وعكس مسارهما، بما في ذلك عبر الإنترنت، والتشجيع على مشاركة، وتمثيل سياسيين يتسمان بالمزيد من التنوع والشمول؛ وتحث أيضاً البرلمانات على استعراض أو إصلاح التشريعات، والسياسات، والممارسات التي تعمل على التحريض على العنف و/أو الكراهية القائمة على العرق، والإثنية، والجندر، والدين؛
8. *وتشجع بشدة على* بذل المزيد من الجهود لضمان مشاركة النساء المتساوية في البرلمانات، وعلى جميع مستويات صنع القرار، وفي هذا الصدد، للإقرار بالدور الأساسي للدعم من الحلفاء الرجال، مع حث

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مشاركة منهجية من البرلمانات في تنفيذ برامج *النساء، والسلام، والأمن، والشباب، والسلم، والأمن*؛

9. *وتدعو* البرلمانات *إلى* تعزيز الأطر والآليات القانونية لمكافحة الفساد، والتصدي له عبر تدابير مؤسسية، ووضع مدونات لقواعد السلوك تلزم البرلمانات الأعضاء على المستوى الفردي؛

10. *وتقر* بالدور المتزايد للحيز الإلكتروني للسياسة، والسلم الدوليين، وإن الأمن الإلكتروني يمثل تحديات عالمية متزايدة، كما تؤكد على أنه في الحيز الإلكتروني، ينطبق القانون الدولي، مما يعني أنه ينبغي حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، واحترامها، وأنه ينبغي أن تبقى الإنترنت حرة، ومفتوحة، وقابلة للتشغيل المتبادل، وموثوقة، وحيزاً آمناً للجميع؛

11. *وتعترف* بأن احترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، وحمايتها، وتعزيزها أساسية لمنع نشوب النزاع العنيف، وضمان السلم، والأمن؛

12. *وتحث* البرلمانات على تعزيز الشفافية والمساءلة في تخصيص الموارد المالية، والموازنات، والسياسات، والممارسات، والتعيينات ضمن القطاعين العسكري، والأمني عبر إنشاء أجهزة رقابة، وكذلك، لتشجيع جهود نزع السلاح للحد من الأسلحة، والألغام، والذخائر غير المنفجرة، وتدميرها، ولدعم إنشاء برامج لنزع السلاح، والتسريح، وإعادة الدمج؛

13. *وتشجع بقوة* أعضاء البرلمانات لضمان تمويل شامل لبناء السلام من خلال الحد من العزل بين مختلف القروض مما يتيح استخدام أموال المساعدة الإنمائية الرسمية لأنشطة بناء السلام؛

14. *وتشجع* أعضاء البرلمانات على طرح الأسئلة حول "القيمة مقابل المال" للقطاعات الأمنية، بما فيها الإنفاق العسكري؛

15. *وتحث* البرلمانات على ضمان أن آليات الرقابة، وأنظمة اللجنة مشكلة، ومفوضة، ومزودة بالموارد الكافية، ومجهزة لتناول مسألة الأمن على أساس شامل، ومشترك بين القطاعات، بما في ذلك من خلال وجهة نظر التنمية البشرية، والبيئة؛ وتزويد المواطنين بالمعلومات المطلوبة للمساهمة بشكل بناء في العمليات التي تستخدم لإنتاج التشريع المرتبط بإضفاء الطابع الديمقراطي، والتنمية البشرية، على الصعيدين المحلي، والخارجي؛

16. *وتدعو* البرلمانات إلى الاستثمار في عملية متعددة الأبعاد بما فيها الأطر لحماية ومساعدة الفئات الضعيفة، والآليات السياسية، والمؤسسات لمنع نشوب النزاع وإدارته عبر الوسائل السلمية، وإضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة المنصفة في الحياة الاجتماعية – الاقتصادية، وتحقيق الرفاه النفسي-الاجتماعي للشعوب، وخدمات الرعاية الصحية الأساسية، وفي المجتمعات المحلية لبناء السلام، ومنع

تكرار دوامة العنف في المستقبل، بما فيها عبر آليات مماثلة مثل منتديات العدالة الانتقالية، والحقيقة، والتحقيقات، والملاحقة الجنائية؛

17. *كما تدعو* البرلمانات إلى طلب معلومات عن كيفية تصدي السلطة التنفيذية للمخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ، وكيف يمكن للإجراءات المرتبطة بالمناخ تعزيز بناء السلام؛

18. *وتشجع على* التعاون البرلماني الدولي لإلهام الطموح الجماعي، وتعزيز التعلم من الأقران، وزيادة مشاركة الممارسة الجيدة بين البرلمانيين بشأن مسارات السلام المستدام، والتنمية البشرية الملائمة محلياً؛

19. *وتعيد التأكيد* على أن البرلمانات، والبرلمانيين، بصفتهم مؤسسات، وجهات فاعلة للحوار السلمي، والتشريع، والرقابة، يؤدون أدواراً فريدة، ولديهم قدرات فريدة لتوفير استجابات مصوغة خصيصاً للنزاع، وتقر بسلطتهم لدعوة الجهات الفاعلة المعنية كي تجتمع من أجل أن تشارك في عمليات السلام الوطنية؛

20. *وتفوّض* الاتحاد البرلماني الدولي بوضع قائمة بالأدوات للبرلمانات، والبرلمانيين للمشاركة في الحوار، والتشريع، والرقابة، ومنع نشوب النزاعات سعياً إلى تحقيق السلام، وعرض النتائج في الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي.

5.البند الخامس من جدول الأعمال:

عقدت اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة جلستيها يومي 21 و 23 آذار/مارس برئاسة رئيستها، السيدة أ. مولدر (هولندا). وقد عهد إلى اللجنة بمهمة مناقشة مشروع القرار حول موضوع *تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل مساعد لقطاع التعليم، بما في ذلك خلال أوقات الجائحة*. وقد أعد مشروع القرار ومذكرة تفسيرية مرفقة به المقرران المشاركان السيدة هـ. يارفينن (فنلندا) والسيد س. باترا (الهند).

وأعقب عرض مشروع القرار مناقشة في الجلسة العامة. ونظرت اللجنة في 64 تعديلاً قدمها 13 برلماناً عضواً ومنتدى النساء البرلمانيات. اعتمد مشروع القرار الموحد بالتزكية. واتفقت اللجنة على أن تقدم السيدة مولدر مشروع القرار إلى الجمعية العامة. وقد اتخذ القرار بالتزكية في الجلسة العامة للجمعية العامة بعد ظهر يوم 24 آذار/مارس.

تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
كعامل مساعد لقطاع التعليم،
بما في ذلك خلال أوقات الجائحة

القرار الذي اعتمد بالإجماع من قبل الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي
(نوسا دوا، 24 آذار/مارس 2022)

إن الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ ترحب بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، وإعلان إنشيون، وخريطة طريق الأمين العام للأمم المتحدة من أجل التعاون الرقمي التي تعترف جميعها بأهمية الوصول العادل إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع التعليم،

وإذ تشجع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم، وتطوير، وتحسين تقديم المعلومات لإنشاء طرق جديدة للتعليم وتحسين نتائج التعلّم، مع إيلاء اهتمام للتحديات من حيث حقوق الإنسان، والإنصاف والإدماج، والأمن والخصوصية، والبنية التحتية، وتمويل القدرات الرقمية الباهظة الثمن،

وإذ تدرك أن العالم يواجه أزمة تعلّم عالمية منذ فترة طويلة قبل بدء جائحة كوفيد-19،

وإذ تدرك أنه، وفقاً لمعهد الإحصاءات التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، في العام 2016، قدّر أن أكثر من 600 مليون طفل ومراهق لم يصلوا إلى الحد الأدنى من مستويات الكفاءة في القراءة، والرياضيات. وأن ما يقدر بنحو 53 في المئة من الأطفال في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل لا يستطيعون القراءة بكفاءة بحلول سن العاشرة، وهي ظاهرة عرّفها البنك الدولي على أنها "فقر التعلّم"،

وإذ ترحب بدعوة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إلى معالجة أزمة التعلّم وزيادة تمويل التعليم على وجه السرعة للأطفال، مع إيلاء اهتمام خاص للمحرومين والمهمشين - الأطفال المعوقين، والأطفال المهاجرين واللاجئين، والأطفال في المناطق النائية،

وإذ تسلط الضوء على الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة وحقيقة أن جائحة كوفيد-19 أدت إلى تفاقم الفجوات بين المناطق الريفية والحضرية، مما أثر تأثيراً حاسماً على تعليم الأطفال، ولا سيما المحرومين منهم، وأن إفريقيا وآسيا تمثلان قرابة ثلثي عدد أطفال المدارس غير القادرين على الوصول إلى التعليم عن بعد البالغ 463 مليون طفل،

وإذ تلاحظ أن التعلّم حق لكل طفل،

وإذ تضع في اعتبارها أن التعلّم عن بعد يمكن أن يتيح فرصاً واسعة في تقريب الفوارق بين المناطق الحضرية والمناطق النائية، عن طريق إدخال تطبيقات جديدة إلى الفصول الدراسية، وكذلك عبر التواصل مع

الأسر في أوقات الجائحة، ولكنه يمكن أيضاً أن يعرض الأطفال لعدد لا يحصى من المخاطر بما في ذلك التنمر الإلكتروني والإساءة والاستغلال عبر الإنترنت،

وإذ ترحب بالتطور التكنولوجي الذي يوفر المزيد من الفرص عبر استخدام أجهزة أصغر وأكثر فعالية، وتطبيقات أكثر ابتكاراً، وحلول أكثر تفاعلاً،

وإذ تقر بأن إضفاء الطابع الرقمي أمر محوري لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لكنها مدركة أن الوصول غير المتساوي إلى شبكة الإنترنت ذات النطاق العريض يمكن أن يؤدي إلى تعميق أوجه عدم المساواة بين البلدان وداخلها، بين أفقر وأغنى الأسر المعيشية، نساء ورجال، فتيات وفتية، وبين المجتمعات المختلفة، بما في ذلك مجتمعات الشعوب الأصلية في المناطق الريفية، والنائية،

وإذ ترحب بالجهود التي يبذلها مصرف الأمم المتحدة للتكنولوجيا لأقل البلدان نمواً لمساعدة البلدان المنخفضة الدخل على بناء القدرات العلمية والتكنولوجية والابتكارية،

وإذ تلاحظ أن التفاعلات الاجتماعية بالحضور الشخصي مهمة للأطفال والمراهقين،

وإذ تقر بأن البلدان تكون نقاط انطلاقها مختلفة للغاية من حيث قدرتها على اقتناء الأجهزة التكنولوجية ومن حيث أعضاء هيئة التدريس، وإذ تشدد على أهمية قيام الجهات المعنية، بما في ذلك المجتمع الدولي، بتوفير ما يكفي من بناء القدرات ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بصورة متبادلة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً،

وإذ تذكّر البرلمانات والحكومات بأنه وفقاً لتقديرات اليونيسف، فإن كل دولار يُستثمر في زيادة الالتحاق بالتعليم قبل الابتدائي يعود بالفوائد على المجتمع من 4 إلى 9 دولارات أمريكية،

وإذ تقر بأن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية يؤكد الحقوق الأساسية للشعوب الأصلية وحقها في أن تكون لها لغتها، وثقافتها، وديانتها، وأن تحقيق هذه الحقوق ينبغي أن تدعمها النظم والمؤسسات التعليمية التي تعكس أساليبها الثقافية في التعليم والتعلّم،

وإذ تلاحظ أن التعلم عن بعد يتطلب المزيد من الانضباط الذاتي من قبل التلاميذ وأسرهم، والذي يعد الافتقار إليه عاملاً مساهماً رئيسياً في الفجوة الرقمية بين التلاميذ،

وإذ تؤكد أن التعلم الرقمي والتعلم عن بعد لا يمكن أبداً أن يحل تماماً محل التعلم بالحضور الشخصي لأن التعليم المهني في كثير من الميادين يتطلب التعلم بالحضور الشخصي في الموقع،

وإذ تعترف بالدور الحاسم الذي يضطلع به القطاع الخاص في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومحتوياتها وخدماتها، وكذلك بأهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وغير ذلك من النُهج لتحقيق هذه الغاية،

وإذ تعترف أيضاً بأن تحقيق المساواة بين الجنسين (الجندرية)، وتمكين النساء والفتيات من شأنه أن يسهم إسهاماً حاسماً في تحقيق التقدم في جميع أهداف التنمية المستدامة، وإذ تشدد على الحاجة إلى تعزيز واستهداف مواضيع "الابتكار والعلوم والتكنولوجيا والهندسة والفنون والرياضيات" لتضييق الفجوة الرقمية بين الجنسين (الجندرية)،

1. *تؤكد* أن الوصول إلى الأجهزة (أجهزة الحاسوب، وأجهزة الحاسوب المحمولة، والهواتف المحمولة، وغيرها)، ومحو الأمية الرقمية والمهارات، ووصلات الإنترنت التي تعمل بشكل جيد وبأسعار معقولة، تشكل الأساس لبنية تحتية ضرورية للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل تمكيني لقطاع التعليم؛
2. *وتشدد على أن* المهارات التربوية ومحو الأمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمعلمين والموظفين المساعدين، لها أهمية رئيسية في جميع مجالات التعلّم، بما في ذلك استخدام أجهزة وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي أساليب التدريس التي تدعم إدخال مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالتالي، فإن مهارات المتعلمين والمدرسين والموظفين المساعدين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتطلب تحديثاً وتدريباً مستمرين؛
3. *وتؤكد* على أن مهارات المعلمين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتطلب تحديثاً وتطويراً مستمرين، حتى يتسنى تطبيق تكنولوجيا المعلومات على أفضل وجه ممكن من أجل التطبيق الفعال لفوائدها كاملة، بما في ذلك زيادة جودة التعلم السلوكي أثناء عملية التعليم الرقمي؛
4. *وتدعو* البرلمانات والحكومات إلى إصدار التشريعات اللازمة بشأن توفير الدعم الكافي والبنية التحتية اللازمة لتمكين التدريب الفعال على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمعلمين والحلول الرقمية لتكون جزءاً من مناهج بلدانهم استناداً الى أوضاعها الرقمية الوطنية مع مراعاة ضرورة عدم المساس بتمويل ظروف التعلّم ومعدات التعليم الأساسية؛
5. *وترحب* بالتفكير الشامل لإنشاء نظم إيكولوجية تدمج التكنولوجيا، والمحتوى الرقمي والمهارات الرقمية مع قدرات المعلمين وصانعي السياسات لبناء أنظمة تعليمية مرنة؛
6. *وتشدد* على أن ترتيبات التعليم الهجين، بما في ذلك التعلّم بالحضور الشخصي والتعلّم عن بعد، تزيد إلى حد كبير من عبء العمل على المعلمين الذي يجب أخذه بالاعتبار عند التعويض في رواتب أعضاء هيئة التدريس واستحقاقاتهم، وأنه ينبغي اتخاذ إجراءات كافية لتجنب إثقال كاهل المعلمين؛

7. *وتدعو* البرلمانات إلى تشجيع حكوماتها على تطوير أدوات فعالة، للتصدي لجميع أشكال المخاطر الأمنية على الإنترنت والتحرش والتنمر، وعلى وضع أطر قانونية لسياسات عدم التسامح المطلق ضد هذه الجرائم من أجل توفير بيئة تعليمية آمنة وغير تمييزية؛

8. *وتشدد* على أهمية تقييم نتائج التعليم ورصدها كأحد ركائز قياس نجاح سياسات التعليم وأساليب التعليم؛

9. *وتشجع* الحكومات على إبقاء عدد التلاميذ في الفصول الدراسية ضئيلاً، إذا لزم الأمر للحد من انتشار الجوائح ولضمان كفاءة عملية التعليم والتعلم؛

10. *وتشدد* على الدور الرئيسي للأسر في دعم الأطفال، ولا سيما في المراحل الأولى من التعليم، وفي التعلّم، سواء أفي عملية التعلّم نفسها أو في فهم أهمية التعليم؛

11. *وتشدد على* أن التعلّم الرقمي والتعلّم عن بعد لا يمكن أبداً أن يحل تماماً محل التعلّم بالحضور الشخصي لأن التعليم المهني في العديد من المجالات يتطلب التعلّم بالحضور الشخصي في الموقع، كما تشدد على أنها ترد منافع مثبتة للتعلّم عن بعد للتلاميذ الذي يُشكل التعلّم بالحضور الشخصي في الموقع مشكلة لهم، ولذلك من المهم الاعتراف بمنافع التعلّم عن بعد لإشراك هؤلاء التلاميذ؛

12. *وتحث* البرلمانات على إيلاء اهتمام خاص للإنصاف، واللغة، والمحتوى المحلي، وإمكانية الوصول، ولا سيما للأشخاص المعوقين عند سن التشريعات في قطاع التعليم، بما في ذلك في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

13. *كما تحث* الحكومات والقطاع الخاص على العمل معاً لإزالة الحواجز التكنولوجية من خلال الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وخفض تكاليف الاتصال والأجهزة، ودعم الموارد التعليمية المفتوحة والوصول الرقمي المفتوح؛

14. *وتدعو* البرلمانات والحكومات إلى دعم مصرف الأمم المتحدة للتكنولوجيا لأقل البلدان نمواً في جهوده الرامية إلى سد الفجوة الرقمية؛

15. *وتشدد* على أن النساء يشكلن مصدراً تعليمياً كبيراً غير مستغل لأن النساء والفتيات كثيراً ما يمنعن من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة الإنترنت، وفي الوقت نفسه، فإن لدى النساء المتعلّمات تأثير كبير على التنمية المجتمعية من خلال المساهمة في تحقيق المزيد من الاستقرار، والمجتمعات المرنة التي تتيح لجميع الأفراد – بمن فيهم الفتيان والرجال والمواطنين المهمّشين – الفرصة لتحقيق إمكاناتهم؛

16. *وتدعو* البرلمانات والحكومات إلى ضمان أن السياسات والموارد المخصصة لتشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم والتدريب والتوظيف المتعلقين بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعمل على تمكين النساء والفتيات، بما في ذلك من خلال وضع أهداف، وحصص وإجراءات إيجابية أخرى؛

17. *وتشجع* الحكومات على أن تدرج في برامجها للتعاون الإنمائي المساعدة في نقل التكنولوجيا في قطاع التعليم والدعم في تدريب المعلمين؛ وتمكين الطلاب من التعلم من التجارب العملية وحفز الأفكار الإبداعية والابتكارية؛

18. *كما تشجع* الحكومات على زيادة الاستثمار في التعلم، والبحث، والتطوير، والابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تشكل الركن الأساسي في تنمية الموارد البشرية الحديثة؛

19. *وتشجع* أيضاً الحكومات على توفير وظائف دعم ذات أهمية حيوية، مثل الوجبات المجانية في المدارس لأن التلاميذ الذين يحصلون على تغذية جيدة يمكنهم التركيز بشكل أفضل والحصول على نتائج أفضل في مجال التعلّم، وأيضاً لأن الوجبات المجانية في المدارس يمكن أن تشكل حافزاً إضافياً وخاصة للأسر الأكثر فقراً لإرسال أطفالهم إلى المدارس؛

20. *وتدعو* الحكومات إلى إشراك الشباب في وضع الخطط والاستراتيجيات على المدى القصير والمتوسط، وتحديد العقبات التي قد تنشأ، والبحث عن فرص جديدة لإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم؛

21. *وتدعو* البرلمانات والحكومات إلى النظر في إمكانية إقامة شراكات مع منظمات الأمم المتحدة مثل اليونسكو واليونيسيف، وكذلك الصناعات والشركات، لتسريع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظام التعليم في مرحلة ما بعد الجائحة؛

22. *وتشجع*، في الدول الفيدرالية واللامركزية حيث قد يكون التعليم مسؤولية مشتركة بين أكثر من مستوى حكومي، الهيئات التشريعية والتنفيذية المختلفة لإيجاد طرق للتعاون بشأن التدابير والمبادرات التي تم إبرازها في القرار الحالي؛

23. *وتشدد* على أهمية المهارات الرقمية المستدامة ومحو الأمية الرقمية في تضييق الفجوة الرقمية وتعزيز الشمول لتمكين التلاميذ، وبناء بيئة تعليمية حديثة وتفاعلية ومرنة من أجل غدٍ أفضل؛

24. *وتدعو* البرلمانات على سن التشريعات ووضع معايير تنظم عملية التعليم عن بعد والتعلّم عبر الإنترنت، بما في ذلك الاعتراف بالشهادات واعتمادها على جميع الأصعدة؛

25. *وتدعو* البرلمانات والحكومات إلى عدم التنازل عن موازنات التعليم أو تقليصها، بما في ذلك التعلّم عبر الإنترنت، وإلى مشاركة استراتيجيات وممارسات جيدة لدعم الدور الرئيسي للنظام التعليمي للدولة وأعضاء المجتمع كافة.

6.البند السادس من جدول الأعمال:

أ. تقرير اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

تقرير اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الانسان

أحاطت به علماً الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي

(نوسا دوا، 24 آذار/مارس 2022)

عقدت اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان جلستيها في 22 و23 آذار/مارس. وترأس الجلستين رئيس اللجنة الدائمة السيد أ. غاجادين (سورينام).

المناقشة التحضيرية بشأن القرار التالي: *موضوع الزخم البرلماني لدفع عجلة التنمية المحلية والإقليمية للبلدان التي تشهد مستويات عالية من الهجرة الدولية ووقف جميع أشكال الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي ترعاها الدولة.*

وجرت المناقشة يوم الثلاثاء 22 آذار/ مارس. وافتتح الجلسة السيد ف.زون (إندونيسيا)، المقرر المشارك، السيد أ. ليختي (ألمانيا) ممثلا للمقرر المشارك السيد ج. واديفول، والسيدة ب. باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، والسيد س. شوودري (بنغلادش) ، الرئيس الفخري للاتحاد البرلماني الدولي.

وأشار المقررون والمحاورون إلى أن الفقر وعدم المساواة، إلى جانب الحرب والنزاعات والتوترات السياسية، هي دوافع رئيسية للهجرة. على مدى العقود القادمة، ستصبح الكوارث الطبيعية المرتبطة بالمناخ أيضاً سبباً رئيسياً للهجرة. ومن الضروري أن يرد رأي طويل الأجل مشترك بين الأجيال.

وتتطلب هذه الظاهرة العالمية استجابات متضافرة ونُهجا شاملة تقوم على حقوق الإنسان. مما يعني إيلاء اهتمام خاص للأشكال المتعددة للاستغلال والإيذاء التي يمكن أن يتعرض لها المهاجرون – طوعاً أو قسراً. ويؤثر

الاتجار بالبشر والعمل والاستغلال الجنسي على النساء والفتيات المهاجرات واللاجئات بطريقة غير متناسبة ومتباينة. وازداد العنف الجنسي وزواج الأطفال في أوقات النزاع. وتؤدي المعايير والنظم الأبوية وانعدام الفرص الاقتصادية والتعليمية إلى زيادة تعرض النساء والفتيات للاتجار والاستغلال. ولذلك من الضروري معالجة أوجه عدم المساواة القائمة، وضمان مراعاة قوانين العمل والهجرة للمنظور الجندري وحماية جميع الأشخاص المعرضين للخطر بموجب نظم اللجوء.

ويجب أن تركز التشريعات وآليات الإنفاذ الشاملة لمكافحة الاتجار على الناجين، وأن تراعي الأطفال، وأن تراعي الفوارق بين الجنسين، وأن تركز على حقوق الإنسان. يجب أن تكون خدمات الدعم التي تركز على الضحايا شاملة ويمكن الوصول إليها. ويجب تعزيز التعاون عبر الحدود. وينبغي أن تظل الحدود مفتوحة أمام جميع الفارين من النزاع بغض النظر عن جنسيتهم ودينهم. وعلى جميع الدول واجب مكافحة الاتجار بالبشر. وللبرلمانيين دور رئيسي يؤدونه لتجنب جعل مسألة الهجرة رهينة للسياسات الوطنية والإقليمية والعالمية. ويجب وضع حماية المهمشين والمحرومين في المحور.

وخلال المناقشة، أخذ 25 مندوباً الكلمة من جميع المجموعات الجيوسياسية. وشددوا على أهمية التصديق على المعاهدات الدولية الرئيسية، بما فيها المعاهدات المتعلقة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار، وعلى أهمية ترجمتها إلى تشريعات محلية. وأشاروا أيضاً إلى ضرورة دعم وتنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة. وفي سياق التعاون الدولي، تتسم الاتفاقات الثنائية بأهمية المساواة.

كما سلط المندوبون الضوء على قلقهم إزاء الاتجار بالأعضاء وضرورة اتخاذ تدابير قانونية وتدابير لإنفاذ القانون للتصدي له. وتشمل معالجة الأسباب الجذرية للاتجار ضمان الحصول على التعليم للجميع والتنمية الاقتصادية. وأعرب المندوبون عن قلقهم إزاء الخطاب الشعبوي المناهض للهجرة وشددوا على أهمية اتباع نهج قائم على الحقوق إزاء الهجرة. كما أبرزوا أن البلدان المضيفة قد تواجه أحياناً صعوبات خاصة، لا سيما في أوقات الزيادة السريعة في طلبات اللجوء بسبب النزاع. ولذلك، من الضروري تقاسم مسؤولية الاستضافة فيما بين الدول.

مناقشة حول موضوع: *دور البرلمانات في التوفيق بين التدابير الصحية خلال الجائحة والحفاظ على الحريات المدنية.*

جرت المناقشة يوم الثلاثاء 22 آذار/مارس. وافتتحت الجلسة السيدة ج. جوردا (فرنسا)، إلى جانب السيد ي. ليتيرمي، رئيس وزراء بلجيكا السابق ورئيس اللجنة العالمية المعنية بالديمقراطية وحالات الطوارئ، والسيد ل. غوستين، أستاذ قانون الصحة العالمية في جامعة جورج تاون.

وأخذ 13 مندوباً الكلمة أثناء المناقشة. ولاحظوا أن خلال جائحة كوفيد-19، اتخذت تدابير تقييدية في كل بلد تقريباً من أجل الحفاظ على الصحة العامة. وكانت هذه التدابير، مثل عمليات الإغلاق الشامل وإغلاق المدارس، في كثير من الأحيان ذات نطاق غير مسبوق قبل هذه الجائحة. كان لها تأثير خطير على الحريات الفردية.

وفي الوقت نفسه، يتطلب الوضع أيضا من البرلمانات في العديد من البلدان تكييف الإجراءات التشريعية العادية في حالات مماثلة.

وركز النقاش على كيفية إيجاد التوازن المناسب بين الحفاظ على الحريات المدنية مع الاستجابة للجائحة. وعرض السيد ليتيرمي الاستنتاجات المستخلصة من تقرير اللجنة العالمية المعنية بالديمقراطيات وحالات الطوارئ، موجهاً الانتباه بوجه خاص إلى الأهمية الأساسية للرقابة البرلمانية. يجب أن يكون لدى البرلمان دائماً الوسائل للقيام بدوره، حتى في أوقات الأزمات.

وطرح السيد غوستين، في كلمته الافتتاحية، خمسة مبادئ رئيسية لتوجيه صانعي القرار أقرّ المندوبون بأنها ذات أهمية خاصة. وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

1- لا تتدخلوا في الحريات الفردية ما لم يكن هناك خطر كبير على الصحة العامة.

2- اتبعوا نهجاً قائماً على الأدلة، يعتمد على العلم والبيانات.

3- افعلوا كل ما في وسعكم للحفاظ على الثقة في العلم وعمل وكالات الصحة العامة، والتي يجب الحفاظ عليها من سياسات اليوم.

4- افرضوا التدابير فقط عند اللزوم لتحقيق هدف مشروع في مجال الصحة العامة. عندما يرد خيار بين التدابير المختلفة التي يمكن اتخاذها، اتخذوا التدابير الأقل تكلفة على المجتمع.

5- أخيرًا، ولكن أهم ما في الأمر، مبادئ العدل والإنصاف. ضعوا في اعتباركم أن القانون مجرد وسيلة. الغاية نفسها هي العدالة. على البرلمانيين أن يقودوا بطرق حكيمة وعادلة.

وقد أدت جائحة كوفيد -19 إلى تفاقم أوجه عدم المساواة داخل البلدان ولكن أيضا بين البلدان. كانت لتخزين البلدان الغنية اللقاحات بينما لم تتمكن البلدان الأخرى من الوصول إليها مجرد مثال واحد.

ولاحظ المندوبون أن الجائحة زادت من حدة التحديات المتعلقة بالصحة النفسية، ولا سيما تحديات الشباب الذين حرموا في كثير من الأحيان من حقهم في التعليم.

وتبادل المندوبون أيضاً أمثلة عن الكيفية التي اضطلعوا بها، بالرقابة أثناء الجائحة وألقوا على الحكومة مسؤولية التدابير التي تتخذها. ومن الأمثلة على ذلك استخدام منظور حقوق الإنسان لتقييم التدابير الحكومية المتعلقة بمشروعيتها وتناسبها وضرورتها ومساءلتها.

ورغم أن المناقشة لم تقدم إجابات ملموسة، فإنها سمحت بتبادل الخبرات والأفكار التي يمكن للمندوبين استخدامها في برلماناتهم الوطنية.

واجتمع مكتب اللجنة الدائمة في 21 آذار/مارس، وناقش كيف يمكن للجنة أن تساهم في تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي الشاملة للفترة 2022-2026. وقرر المكتب وضع خطة استراتيجية للجنة لتلك الفترة، وعقد اجتماع افتراضي في أيار/ مايو 2022، للتقدم في إعداد هذه الخطة الاستراتيجية.

ب. اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

أحاطت به علماً الجمعية العامة الـ 144 للاتحاد البرلماني الدولي

(نوسا دوا، 24 آذار/ مارس 2022)

اجتمعت اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة في جلسة عامة يوم 23 آذار/ مارس برئاسة السيدة س. أ. نور (كينيا). بسبب النقاش الموازي حول البند الطارئ الخاص بالحرب في أوكرانيا، حضر 24 وفداً برلمانياً فقط من حوالي 50 برلمانياً. وتألفت الجلسة من حلقتي نقاش مع مسؤولين رفيعي المستوى في الأمم المتحدة.

وضمت الجلسة الأولى حول موضوع *الوجود الميداني للأمم المتحدة لدعم التنمية الوطنية: حالة إندونيسيا* ممثلي منظمات الأمم المتحدة التاليين العاملين في إندونيسيا: السيد ج. كازي، ممثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إندونيسيا ومنسق الاتصال برابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) والسيدة ت. بوونتو، المديرة القُطرية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في إندونيسيا. قدم السيد هـ. علي مفتي (عضو البرلمان، إندونيسيا) عرضاً حول تفاعل البرلمان الإندونيسي مع منظمات الأمم المتحدة.

وتتواجد منظومة الأمم المتحدة في معظم البلدان النامية مع فريق من الموظفين يرأسه منسق إقليمي يمثل الأمين العام للأمم المتحدة. يدير فريق الأمم المتحدة القُطري، الموجود أيضاً في المكان نفسه، مجموعة من مشاريع التنمية المتفق عليها مع الحكومة. دعا الاتحاد البرلماني الدولي على مر السنين إلى توثيق العلاقة بين ممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وبرلمان الدولة المضيفة.

وقدم ممثلو برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لمحة عامة عن أنشطتهما في إندونيسيا. وشددوا على الظروف المعيشية الصعبة للفقراء والمهمشين في البلاد. وشملت المشاكل الخاصة عدم مشاركة المرأة في الحياة العامة، والعنف ضد المرأة، والوضع الصعب للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وبوجه عام، عدم تمكين المرأة. ركز السيد هـ. علي مفتي كلمته على الأهمية المعطاة لأهداف التنمية المستدامة في العديد من المبادرات البرلمانية.

وحثّ الرئيس المندوبين على تبادل خبراتهم مع ممثلي الأمم المتحدة في بلدانهم، بما في ذلك وتيرة الاتصالات وجودتها. وسلط النقاش الضوء على الاختلاف في أدوار ووجهات نظر موظفي الأمم المتحدة وأعضاء البرلمان. تساءل الرئيس في بعض الأحيان عما إذا كان عملهم قد أصبح سياسياً للغاية عندما أصبحوا في البرلمان. يحتاج هؤلاء إلى مزيد من المعلومات حول عمل ممثلي الأمم المتحدة في بلدانهم.

وأخذ الكلمة سبعة برلمانيين. أكدت النقاشات مع أعضاء حلقة النقاش على الحاجة إلى مزيد من التفاعل بين ممثلي الأمم المتحدة والبرلمانيين في البلد ذاته. وشكر العديد من المتدخلين لتنظيم الزيارة الميدانية التي تمت في وقت سابق من اليوم. وكان أحد المندوبين مهتماً على وجه التحديد بالعمل المتطور في مكافحة الإيدز على الصعيد العالمي.

وركزت الجلسة الثانية على موضوع: *المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة حول التنمية المستدامة والتحضير لدورة الاستعراض للعام 2022.*

وركزت المناقشة على الموضوع الرئيسي للمنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة، حول التنمية المستدامة 2022، الذي تمحور حول إعادة البناء بشكل أفضل من مرض فيروس كورونا. كان هناك عرض موجز لنتائج استطلاع الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2021 حول المشاركة البرلمانية في الاستعراضات الوطنية الطوعية واستطلاع هذا العام الذي سيشمل 45 برلماناً.

واستمع المندوبون إلى ثلاثة متحدثين قدموا عروضهم: السيد ك. شوفيل، قيادي عالمي في مركز تنسيق آسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بانكوك؛ السيدة ب. تورسني (مكتب المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة في نيويورك)، والسيدة ك. لوبيز كاسترو (عضو البرلمان، المكسيك).

وأوضح السيد شوفيل في عرضه الانتكاسة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بسبب جائحة كوفيد-19 والنزاع في أوكرانيا. ناقش المندوبون سبل إشراك البرلمانات بشكل أفضل في منتدى الأمم المتحدة السياسي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة استعراضاته الوطنية الطوعية. كان الوعي البرلماني بالاستعراضات الوطنية الطوعية لا يزال محدوداً إلى حد ما. نُصِح مندوبو البلدان التي قدمت تقاريرها في العام 2022، بالرجوع إلى استطلاع الاتحاد البرلماني الدولي الذي سينشر في نيسان/ أبريل.

وأكد جميع أعضاء فريق المناقشة على أهمية المشاركة البرلمانية في الاستعراض الوطنية الطوعية. سمحت المكسيك لقطاعات مختلفة من المجتمع بالمشاركة في الاستعراض الوطنية الطوعية لجعل جميع الجهات المعنية الوطنية أكثر وعياً بدورها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ركزت المكسيك بشدة على تغير المناخ في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. شكل البرلمان المكسيكي لجنة غير رسمية للمساهمة في الاستعراض الوطنية الطوعية.

وأخذ تسعة برلمانيين الكلمة مع بعض المندوبين الذين أعربوا عن أسفهم لتأثير الجائحة الذي أدى إلى توسيع الفجوة بين العالم المتقدم وبلدان الجنوب. وشدد آخرون على دور البرلمانات في إعادة البناء بعد الجائحة وكذلك في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتبادلوا التدابير الوطنية الخاصة بهم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. تبادل العديد من المندوبين خبرات برلماناتهم في صياغة استراتيجيات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والاستعراض الوطني الطوعي.

7.البند السابع من جدول الأعمال:

الموافقة على البنود الموضوعة للجمعية العامة ال146 وتعيين المقررين المشاركين لكل من :

1-اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، تحت عنوان:

"الهجمات والجرائم الإلكترونية: المخاطر الجديدة على الأمن العالمي"

2- اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، تحت عنوان:

"الجهود البرلمانية المبذولة لتحقيق رصيد كربون سلبي في الغابات"

8.البند الثامن من جدول الأعمال:

الحل السلمي للحرب في أوكرانيا، امتثالاً للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والسلامة الإقليمية

القرار الذي اعتمد بتوافق الآراء* من قبل الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي

(نوسا دوا، 23 آذار/مارس 2022)

إن الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تشير إلى أن الاتحاد البرلماني الدولي منظمة عالمية للبرلمانات الوطنية تعمل من أجل السلام، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتنمية،

وإذ تدرك الإرث التاريخي للاتحاد البرلماني الدولي في تيسير المشاركة السلمية عبر الحوار، والدبلوماسية، وإذ تشير إلى إعلان بلغراد بشأن تعزيز القانون الدولي، والأدوار والآليات البرلمانية، ومساهمة التعاون الإقليمي، الذي تم اعتماده في الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي في صربيا، والذي وافق فيه الاتحاد البرلماني الدولي على تكريس نفسه في خدمة السلام الدولي وسيادة القانون،

وإذ تستذكر أنه في 24 شباط/فبراير 2022، شنّت روسيا الاتحادية هجوماً عسكرياً واسع النطاق لغزو دولة أوكرانيا التي تتمتع بالسيادة وعلى شعبها،

وإذ تلتزم بالضمان الامتثال التام بأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه (1945)، وإذ تدرك الالتزامات الوطنية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)،

وإذ تعيد التأكيد على أن ميثاق الأمم المتحدة يحظر استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي للدول،

وإذ تعترف بسلامة الأراضي الأوكرانية وسيادتها ضمن حدودها المعترف بها دولياً على النحو المشار إليه في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 262/68 الصادر في آذار/مارس 2014،

---

* بعد اعتماد القرار، أخذ عدد من الوفود الكلمة للتعبير عن تحفظاتهم:

– **مملكة البحرين، ودولة الإمارات العربية المتحدة وزيمبابوي**، التي أبدت تحفظات على الفقرات 2 و 3 و 4 من المنطوق، وكذلك على الفقرة 8 (دولة الإمارات العربية المتحدة وزيمبابوي) والفقرة 9 (زيمبابوي).

– **الصين والجمهورية الإسلامية الإيرانية والجمهورية العربية السورية وفيتنام**، التي أعربت عن تحفظها على نص القرار بأكمله.

أعربت **بيلاروسيا وجنوب إفريقيا** عن معارضتهما للقرار.

وإذ تستذكر قرار الجمعيّة العامة للأمم المتحدة 234/76 حول *تعزيز التعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية في سياق الأمن الدولي*، الذي اعتمد في كانون الأوّل/ديسمبر 2021،

وإذ تشير كذلك إلى اعتماد مجلس الأمن في الأمم المتحدة القرار 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن في تشرين الأول/أكتوبر 2000، الذي يتناول أثر الحرب على المرأة فضلًا عن أهمية المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في حلّ النزاعات وبناء السلام وحفظه والاستجابة الإنسانية وإعادة الإعمار ما بعد النزاعات،

وإذ ترحب باعتماد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ES-11/L.1 المؤرخ 1 آذار/مارس 2022 الذي يدين أعمال روسيا الاتحادية، ويطالب بالوقف الفوري لاستخدام القوة ضد أوكرانيا وسحب جميع قواتها العسكرية من أراضي أوكرانيا كما هي محددة ضمن حدودها المعترف بها دولياً،

وإذ تستذكر أيضاً أنه في إطار المادة 5 من ملحق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3314 (XXIX) الصادر في كانون الأول/ديسمبر 1974، بشأن تعريف العدوان، ما من اعتبار أياً كانت طبيعته، سواء كان سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً أو غير ذلك، يصح أن يتخذ مبرّراً لارتكاب عدوان، والحرب العدوانية جريمة ضد السلام الدولي،

وإذ تستذكر أيضاً أنه منذ 24 شباط/فبراير 2022، تسببت الحرب المستمرة في معاناة إنسانية جسيمة، حيث قتل آلاف المدنيين وجرح عدد أكبر من ذلك، وتشرد الملايين، لا سيما النساء، والأطفال، وكبار السنّ، والمعوقين،

وإذ يثيرها بالغ القلق إزاء التهديد للسلم والأمن العالميين الذي شكله القرار بأمر وضع القوات النووية الروسية في نظام تشغيل خاص "ومستوى عال" من الجهوزية، وإذ تشير إلى الضرورة العاجلة المتمثلة بسحب روسيا الاتحادية لهذا التهديد، والامتناع عن إصدار تهديدات مماثلة،

وإذ تشير إلى أن روسيا الاتحادية ارتكبت عملاً عدوانياً، مما قد يشكل انتهاكاً صارخاً لقاعدة أساسية من القانون الدولي،

وإذ تؤكد من جديد أن أي أعمال قتالية تشكل نزاعاً مسلحاً تخضع بشكل صارم لقواعد القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان،

وإذ تعترف بتقدير عميق، بالشجاعة المدهشة، والالتزام، وعزم الشعب الأوكراني في وجه هذه المحنة، بما في ذلك، الالتزام الذي لا يتزعزع من جانب الزملاء البرلمانيين في البرلمان الأوكراني بالتمسك بالديمقراطية بالرغم من المخاطر الشخصية الكبيرة التي يواجهونها،

وإذ تأخذ بالاعتبار البيان بشأن أوكرانيا الصادر عن اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي المؤرخ 26 شباط/فبراير 2022، الذي قدمته إلى المجلس الحاكم في 21 آذار/مارس 2022، وإذ تعيد التأكيد على استعداد الاتحاد البرلماني الدولي بالتوسط بحياد للتوصل إلى حل سلمي، والاستماع إلى جميع الأطراف في الأعمال العدائية.

1. *تشير بقلق* إلى الحرب في أوكرانيا، التي تهدد السلم والأمن العريقين في المنطقة الأوروبية، مع ما يترتب على ذلك من انعكاسات أوسع نطاقاً على الأمن العالمي واحتمالات عدم اليقين الاقتصادي العالمي والتعقيدات العالمية؛
2. *وتدين* الاستخدام المستمر للقوة من قبل روسيا ضد أوكرانيا باعتباره انتهاكاً للمادة 2 (الفقرة 4) من ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك مبدأ السيادة والسلامة الإقليمية الذي تعترف به جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛
3. *وتعرب عن استيائها* من استخدام روسيا الاتحادية للقذائف والمدفعية التي تعمد إلى استهداف أهداف مدنية والسكان مما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني،
4. *وتعرب عن قلقها إزاء* الهجمات ضد الوحدات الطبية والموظفين الطبيين، والاستخدام غير السليم للشعارات العسكرية، والشارات، والزي الرسمي للخصم من جانب روسيا الاتحادية التي تشكل انتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني؛ وتدعو جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي إلى المشاركة فوراً في الانضمام إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية للمطالبة بالوقف الفوري لجميع الهجمات على وحدات الرعاية الصحية في أوكرانيا، وتيسير الممر الآمن للدعم والمساعدات الإنسانية لأوكرانيا،
5. *وتدعو* إلى الامتثال الكامل لقواعد القانون الدولي الإنساني؛
6. *وتحث* البلدان على تقديم المساعدات الإنسانية إلى أوكرانيا لتخفيف المشقات التي يتعرض لها سكانها المدنيون الآن بسبب الحرب؛

7. *وتدعو* جميع الأمم التي يمكنها المساعدة إلى فتح حدودها على أساس إنساني لتوفير الملجأ والدعم للاجئين الفارين من أوكرانيا؛
8. *وتشجع* البرلمانات على بذل أقصى جهودها وفقًا لواجباتها وولاياتها والتزاماتها لمطالبة حكوماتها الوطنية بوضع حد لهذا العمل العدواني وتمكين الأطراف من حل خلافاتهم بالوسائل السلمية والمستدامة؛
9. *وتشجع* جميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، على تقديم دعم مشترك لجميع الجهود السلمية الرامية الى وقف تصعيد الهجوم العسكري العنيف الحالي على الناس والبلدات والمدن في أوكرانيا؛
10. *وتدعو* الأطراف المعنية إلى إنشاء ممرات إنسانية، وضمان المرور الآمن لجميع المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص المعوقين وغيرهم من الفئات الضعيفة، واحترام حقوق الإنسان للاجئين بما يتماشى مع اتفاقيات الأمم المتحدة؛
11. وتدعو البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، إلى بذل أقصى جهودها لتسهيل المساعدة الإنسانية ودعم الفارين من هذه الحرب، وضمان المشاركة الكاملة والعادلة للنساء في حوارات السلام بين البرلمانيين من كلا البلدين؛
12. *وتناشد* أعضاء البرلمان في كل من روسيا الاتحادية وأوكرانيا تعزيز المبادرات لوقف الأعمال العدائية وحل الخلافات بالوسائل الدبلوماسية والسلمية؛
13. *وتدعو* جميع الحكومات التي لها نفوذ على كلا البلدين إلى تسريع الجهود الدبلوماسية للاتفاق على وقف فوري لإطلاق النار مما يفضي إلى سحب روسيا الاتحادية لقواتها من أوكرانيا؛

وتدعو الاتحاد البرلماني الدولي إلى بذل مساعيه الحميدة لتشجيع الحوار بين البرلمانيين في كلا البلدين دعماً للجهود الدبلوماسية في إطار نظام دولي قائم على القواعد يحترم مبادئ السيادة ويتجنب تماماً التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة، وتوصي الاتحاد البرلماني الدولي بإنشاء فريق عمل بشأن الوضع في أوكرانيا لتيسير دور البرلمانات في صياغة حلول سلمية ممكنة.

9. جدول أعمال الجمعية العامة الـ145:

جدول أعمال الجمعية العامة الـ 145

(كيغالي، رواندا، 11-15 تشرين الأول/اكتوبر 2022)

1. انتخاب رئيس ونواب رئيس الجمعية العامة الـ145
2. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة
3. المناقشة العامة
4. *الزخم البرلماني لدفع عجلة التنمية المحلية والإقليمية للبلدان التي تشهد مستويات عالية من الهجرة الدولية ووقف جميع أشكال الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي ترعاها الدولة.* (اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان)
5. تقارير اللجان الدائمة
6. الموافقة على البنود الموضوعة للجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان للجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي وتعيين المقررين.

10. الجزء الخاص بالمساءلة:

للمرة الأولى، تضمنت المناقشة العامة جزءاً خاصاً من المساءلة، حيث يمكن للأعضاء تبادل ممارساتهم الجيدة والإجراءات الملموسة التي اتخذوها من أجل تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي والمقررات الأخرى.

وفي هذا السياق، شدد رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، على أن استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026 كانت مرحلة جديدة بالنسبة للمنظمة تتطلب مساءلة أقوى من كل من البرلمانات الأعضاء والأمانة العامة. كما سعى الهدف، الذي تجسد في الهدف الاستراتيجي الخامس، إلى تعزيز الأحكام القانونية للمنظمة التي يُتوقع بموجبها أن يقدم جميع الأعضاء تقريراً سنوياً عن أنشطتهم في متابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي. وكانت المنظمة حريصة على إشراك الأعضاء بشكل فعال في هذه العملية الهامة.

وأخذت الكلمة عدة وفود للإبلاغ عن ممارساتها الجيدة والأنشطة التي اضطلعت بها لمتابعة القرارات المعتمدة في الجمعية العامة الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي، ولا سيما إعلان مدريد حول التغلب على التحديات المعاصرة

التي تواجه الديمقراطية، والقرارات المتعلقة بمكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت، وحشد الدعم البرلماني لتحقيق الإنصاف في التلقيح، وكذلك القرارات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان للبرلمانيين.

وتشاركت الوفود الأمثلة الملموسة التالية لأعمالها البرلمانية:

- إندونيسيا: برنامج الشباب البرلماني كنموذج للتدريب.
- نيبال: توعية منسقة مع المجتمعات المحلية بشأن مخاطر فيروس كوفيد-19 التي تم دعمها من قبل جميع الأحزاب السياسية.
- الباراغواي: إطلاق النسخة الإسبانية من الحملة العالمية للاتحاد البرلماني الدولي *أنا أقول نعم للشباب في البرلمان!* .
- السويد: تحديد الأساليب لمساهمات أكثر فعالية على مستوى البرلمانات الوطنية وداخل الاتحاد البرلماني الدولي بما يتماشى مع عمل الفريق العامل التابع للاتحاد البرلماني الدولي والمعني بالشفافية والمساءلة والانفتاح.
- المملكة المتحدة: توفير الخبرة للبرلمانات الأخرى عند إصدار تشريعات حول مشاريع قوانين الأسلحة؛ الإبلاغ السنوي عن قرارات الاتحاد البرلماني الدولي إلى وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية.
- مملكة البحرين: عقد دورة ثانية لبرلمان الشباب. صياغة تشريعات جديدة لمكافحة الإساءة والعنف؛ تم وضع آليات جديدة مثل مركز التنسيق الخاص بالعدالة وحماية الطفل.
- الهند: الإنتاج الوطني للأدوية والمعدات الأساسية من أجل المساواة في الوصول إلى الحماية من كوفيد-19 في جميع أنحاء البلاد؛ دعم البلدان الأخرى بما في ذلك من خلال توزيع أكثر من 160 مليون جرعة لقاح إلى 98 دولة.
- الإكوادور: تعزيز البرلمانية الشاملة من خلال تشريعات جديدة، بما في ذلك "قانون الديمقراطية" حيث تقوم الأحزاب السياسية بمراقبة حصص الشباب والنساء على قوائمها الانتخابية (على المستوى المحلي والإقليمي والوطني).
- المملكة المغربية: عقد فعالية إقليمية في البرلمان في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2021، بمشاركة منظمات المجتمع المدني النسائية، لمتابعة منشور الاتحاد البرلماني الدولي الأخير حول العنف ضد المرأة في البرلمانات الإفريقية.
- زامبيا: إنشاء تجمع شبابي في البرلمان مع تفويض من أجل: (1) تعزيز قدرات البرلمانيين الشباب، (2) تعزيز دور المناصرة الذي يضطلع به البرلمانيون الشباب فيما يتعلق بالحكومة (السياسات المستجيبة

للشباب)، (3) تعزيز مشاركة الشباب في الأحزاب السياسية، و(4) تبادل الخبرات مع البرلمانات الأخرى في المنطقة.

- سيراليون: العمل على تعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية– بما في ذلك من خلال تنظيم مؤتمر مخصص في البرلمان بمشاركة رؤساء من البرلمانات المحلية.
- تايلاند: تم وضع آلية للسماح بتقديم تقارير سنوية في البرلمان عن قرارات الاتحاد البرلماني الدولي بشأن حقوق الإنسان للبرلمانيين، فضلاً عن الجهود المبذولة لزيادة الوعي والدعم لاتفاقية العام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين، ولا سيما فيما يتعلق بالوضع في ميانمار.

وفي الختام، شكر الرئيس الوفود التي أخذت الكلمة على عملها الجيد وشجع جميع الأعضاء على المشاركة بشكل نشط في عملية الابلاغ للعام 2022. وسيعقد جزء مماثل للمساءلة في سياق الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي في كيغالي في تشرين الأول/ أكتوبر.

اختتام أعمال الجمعية العامة:

في الجلسة الختامية يوم 24 آذار/ مارس، قدم السيد ***ب. ف. كاسيني (إيطاليا) والسيدة ك. كاسترو (المكسيك)***، إعلان نوسا دوا حول *الوصول إلى صفر انبعاثات: حشد البرلمانات للعمل بشأن تغير المناخ*. وحثّ الإعلان البرلمانات على أن تقود الطريق بحلول مبتكرة وأن تركز اهتماماً خاصاً على البلدان الواقعة في الخطوط الأمامية لآثار تغير المناخ. يجب أن تستمر البرلمانات في تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة من استجاباتها لأزمة المناخ. وينبغي أن تأخذ تلك الاستجابة في الاعتبار على النحو الواجب احتياجات المجتمعات المهمشة والممثلة تمثيلاً ناقصاً وأن تسترشد بأهداف التنمية المستدامة والتوافق العلمي. لقد أثر تغير المناخ على جميع الأجيال، ولكن الشباب سيشعرون بعواقبه أكثر من غيرهم. ينبغي على البرلمانات أن تعيد توجيه الموازنات لمعالجة الأزمة وبذل كل جهد لحماية مواطنيها من عواقبها. وصادقت الجمعية العامة بالإجماع على إعلان نوسا دوا.

وعرضت ***السيدة أ. غوماشي (غانا)، المقررة المشاركة لقرار اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين***، القرار *إعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم*. واعتمدت الجمعية القرار بتوافق الآراء، مع التحفظات التي أعربت عنها الهند بشأن ثلاث فقرات.

وعرضت ***السيدة أ. مولدر (هولندا)، رئيسة اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة***، قرار اللجنة، *تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل مساعد لقطاع التعليم، بما في ذلك خلال أوقات الجائحة*. واعتمدت الجمعية العامة القرار بالإجماع.

وأحاطت الجمعية العامة علماً بتقارير اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان، التي قدمها رئيسها، ***السيد أ. جاجاديين (سورينام)***، واللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة التي قدمتها رئيسة اللجنة، ***السيدة س. أ. نور (كينيا)***.

ووافقت الجمعية العامة على البنود الموضوعة للقرارات التي ستصيغها اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، لاعتمادها في الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي، إلى جانب المقررين الذين سيعملون على مشاريع القرارات.

ودعت ***السيدة ي. نيراسافاري، نائب رئيس مجلس الشيوخ الرواندي***، جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي بحفاوة لحضور الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي، التي ستنعقد في تشرين الأول/أكتوبر 2022 في كيغالي. تم عرض مقطع فيديو ترويجي قصير.

وفي ختام أعمال الجمعية العامة، أخذ الكلمة ممثلو المجموعات الجيوسياسية:

السيد إي. موندياكانكو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) بالنيابة عن المجموعة الإفريقية،

السيدة أ. غيركنز (هولندا) بالنيابة عن مجموعة +12، ***السيدة س. كارفاجال ايسونزا (المكسيك)*** بالنيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ***السيد ب. ويتشيتشولشاي (تايلاند)*** بالنيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، ***وسعادة السيد هيثم جريس عوده الزيادين (المملكة الأردنية الهاشمية)*** نيابة عن المجموعة العربية. ونقلوا شكرهم للبرلمان الإندونيسي على كرم ضيافته وللسيدة مهاراني على قيادتها. وقد طغت الأحداث في أوكرانيا إلى حد ما على الجمعية العامة وحثوا الأعضاء على تنفيذ الإجراءات المعتمدة في قرار البند الطارئ من دون تأخير. كما حثوا الأعضاء على الحشد واتخاذ إجراءات ملموسة بشأن تغير المناخ. وتعهدت المجموعات الجيوسياسية بالتزامها بمتابعة القرارات المهمة للجمعية العامة والاطلاع إلى الاجتماع مرة أخرى في كيغالي في تشرين الأول/أكتوبر 2022.

وهنأ ***السيد دوارتي باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي***، في كلمته الختامية، البرلمان الإندونيسي على تنظيمه للجمعية العامة، وشكر السيدة مهاراني على التزامها الشخصي بنجاحها. وقد كان عقد الجمعية العامة مؤاتياً للغاية لمداولات مثمرة وأسفر عن العديد من النتائج الملموسة، التي تُشجع الوفود الآن على استحضارها وتنفيذها في برلماناتها. وكان اعتماد القرار المتعلق بالبند الطارئ بشأن أوكرانيا لحظة مهمة بشكل خاص، وسيتم قريباً تشكيل فريق عمل تابعة للاتحاد البرلماني الدولي بهدف زيارة كل من روسيا الاتحادية وأوكرانيا لتشجيع الحوار وإيجاد حل دبلوماسي للنزاع. بالإضافة إلى ذلك، كان توافق الآراء القوي في الجمعية العامة بشأن حالة الطوارئ

المناخية، كما ينعكس في إعلان نوسا دوا، بمثابة دعوة واضحة لاتخاذ إجراءات فورية يجب أن تستجيب لها جميع البرلمانات. وشكر جميع المندوبين على مشاركتهم.

وقالت ***السيدة ب. مهاراني، رئيسة الجمعية العامة الـ 144 ورئيسة مجلس النواب في جمهورية إندونيسيا***، في كلمتها الختامية، إن الجمعية العامة بدأت بالعديد من التساؤلات التي لم تتم الإجابة عنها، حول أزمة المناخ، والسلام العالمي، وجائحة كوفيد-19، لكن المندوبين توصلوا إلى اتفاقات ووجدوا توافقاً مع استيعاب وجهات نظرهم المختلفة. تتطلب الحلول العالمية تعاوناً دولياً وقد أظهرت البرلمانات أن لديها الوجه الصحيح للارتقاء إلى مستوى التحدي.

ولقد أسفرت الجمعية عن العديد من النتائج الملموسة. واتفق المندوبون على أن الحل السلمي للنزاعات لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الدبلوماسية المتعددة الأطراف. لا تزال ترد حاجة إلى التوزيع العالمي المتكافئ للقاحات في استجابة للجائحة. كما ينبغي على البرلمانات مواصلة مكافحتها للفساد وعدم المساواة لضمان عدم إغفال أحد. أما بالنسبة لحالة الطوارئ المناخية، فإن دعم البلدان النامية ضروري ولا يوجد شك في أن البيئة بحاجة إلى الحماية من أجل الأجيال القادمة. وشكرت المندوبين على مشاركتهم، وتمنت لهم عودة آمنة إلى ديارهم وأعلنت اختتام الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي.

******

رابعاً – اجتماعات الأجهزة والهيئات واللجان الأخرى:

انعقدت اجتماعات الأجهزة والهيئات واللجان الأخرى، وذلك على النحو التالي:

1 – اللجنة التنفيذية:

الدورة الـ 287 للجنة التنفيذية

1. المناقشات والقرارات

عقدت اللجنة التنفيذية دورتها الـ287 عبر ثلاث جلسات عُقدت بحضور شخصي مع حضور بعض المشاركين عبر الإنترنت، الأولى في دبي في 26 شباط/فبراير، والثانية والثالثة في نوسا دوا في 18 و 19 آذار/ مارس.

وترأس رئيس الاتحاد البرلماني الدولي الاجتماعات وشارك الأعضاء التالية أسماؤهم في جلسة واحدة على الأقل:

سعادة السيد أحمد خرشي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، والسيدة سي. ميكس (تشيلي، بديل مؤقت)، والسيد تشين غومين (الصين)، والسيدة و. كيفالوجاني (اليونان)، والسيدة أ. د. ميرغان كانوتي (السنغال)، والسيد م. كروجيك (صربيا)، والسيد ج. إيشانيز (إسبانيا)، والسيدة ك. ويدغرين (السويد)، والسيدة ب. كرايريكش (تايلاند)، والسيدة إ. أنيكون (أوغندا)، ومعالي السيد الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة)، والسيدة ب. أرغيمون (الأوروغواي)، والسيد أ. سيدوف (أوزبكستان)، والسيد ج. ف. ن. مودندا (زيمبابوي)، وسعادة السيدة سحر البزار (رئيسة مجلس منتدى البرلمانيين الشباب)، والسيدة ل. فازيلنكو (رئيسة مكتب النساء البرلمانيات).

وحضر الأمين العام جميع الجلسات بمساعدة موظفي الأمانة العامة حيثما كان ذلك مناسباً. وحضرت السيدة ف. مارتونفي (مستشارة لاستراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي) الدورتين في 26 شباط/ فبراير و18 آذار/ مارس.

تقرير الأنشطة من قبل الرئيس

قدم رئيس الاتحاد البرلماني الدولي تقريراً عن أنشطته، ولا سيما بعثته إلى أوكرانيا وإعلانه اللاحق الذي يدين غزو روسيا الاتحادية للبلاد. وأبلغ اللجنة التنفيذية أنه على الرغم من أنه عرض السفر إلى موسكو في أعقاب بعثته إلى كييف، فقد أُبلغ أن البرلمان الروسي يعتبر الوضع في أوكرانيا مسألة داخلية يتعين على الأوكرانيين حلها وأنه غير راغب في الدخول في مناقشات حول هذا الموضوع.

وكانت الجمعية العامة الـ 143 في مدريد من أبرز الأحداث في تلك الفترة، وعقد الرئيس أكثر من 30 اجتماعاً ثنائياً واجتماعاً آخر على هامش الجمعية العامة. ومنذ انعقاد الجمعية العامة، زار مملكة البحرين وكازاخستان وصربيا، وحضر جلسة الاستماع السنوية في الأمم المتحدة في نيويورك التي ركزت على التعافي المستدام من الجائحة، وشارك في عدد من المبادرات الجارية المدرجة حالياً على جدول أعمال اللجنة التنفيذية، ولا سيما المشروع السياسي في الأمم المتحدة، وتقرير الشفافية، واستراتيجية الاتصالات.

وفيما يتعلق بموضوع الاتصالات، فقد سعى الرئيس للمشاركة في المؤتمرات الصحافية أو المقابلات الإعلامية خلال كل مهمة قام بها وتعزيز وجوده على وسائل التواصل الاجتماعي. وبغية دفع هدف العضوية العالمية للاتحاد البرلماني الدولي، يعتزم زيارة الولايات المتحدة ومنطقة البحر الكاريبي في الأشهر المقبلة.

وهنأت اللجنة التنفيذية الرئيس على عمله وتفانيه في تعزيز الديمقراطية والقيم الأساسية للاتحاد البرلماني الدولي، إلى جانب تعزيز التعاون متعدد الأطراف في خضم جائحة كوفيد-19.

تقرير الوقع والأثر للاتحاد البرلماني الدولي

عرض الأمين العام تقرير الوقع والأثر للاتحاد البرلماني الدولي، على مدى السنوات الخمس الماضية. وتناول التقرير الأنشطة والنتائج التي تم تحقيقها تماشياً مع أهداف استراتيجية الفترة 2017-2021، وهي: بناء برلمانات قوية وديمقراطية؛ تعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) واحترام حقوق المرأة؛ حماية وتعزيز حقوق الإنسان؛ المساهمة في بناء السلام ومنع النزاعات والتعاون؛ تعزيز تمكين الشباب؛ حشد البرلمانات حول خطة التنمية العالمية؛ وتضييق فجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية.

وهنأت اللجنة التنفيذية الأمين العام على التقرير الموضوعي والنتائج المبهرة التي تحققت والتي كانت شاهداً على التزام الأمانة العامة وتفانيها تجاه المنظمة.

وأعربت اللجنة التنفيذية عن ثقتها في أن الأمين العام وفريقه سيواصلون إظهار الالتزام نفسه بالتنفيذ الناجح لاستراتيجية الفترة 2022-2026. وفي هذا الصدد، أوصت اللجنة التنفيذية بإيلاء مزيد من الاهتمام لجملة

من الأمور، للتنمية الاجتماعية، والعنف ضد المرأة، ودعم الفئات الضعيفة، وتغير المناخ. كما ينبغي أن يواصل الاتحاد البرلماني الدولي جهوده لتعزيز عمليات الرقابة والتقييم الخاصة به حتى يكون أكثر قدرة على التأكد من تأثير الاستراتيجية.

المسائل المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي وحالة بعض البرلمانات

درست اللجنة التنفيذية طلبات الحصول على صفة المراقب الدائم لدى الاتحاد البرلماني الدولي من المنظمات التالية: الجمعية البرلمانية لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO-PA)، ورابطة البرلمانيين من أجل القدس، ورابطة العالم الإسلامي (MWL). وبينما أعربت اللجنة التنفيذية عن تقديرها لاهتمام تلك المنظمات الثلاث بأنشطة الاتحاد البرلماني الدولي، فقد طلبت معلومات إضافية عن المنظمات تتيح لها تقديم توصيات مستنيرة إلى المجلس الحاكم.

وفي هذا الصدد، قررت اللجنة التنفيذية أيضاً، في سياق التقييم المقبل للمراقبين كل أربع سنوات، إجراء تقييم دقيق لمستوى مشاركة أكثر من 75 منظمة تتمتع حالياً بصفة مراقب دائم، لتحديد القيمة المضافة التي تقدمها إلى الاتحاد البرلماني الدولي، ولا سيما في سياق استراتيجيته الجديدة للفترة 2022-2026، ووضع منهجية أوضح وأكثر صرامة لقبول مراقبين جدد. وسيتم بحث هذه المسألة في الجمعية العامة المقبلة في تشرين الأول/ أكتوبر.

وأُطلعت اللجنة التنفيذية على حالة بعض البرلمانات وقدمت عدداً من التوصيات ليتم النظر فيها من قبل المجلس الحاكم.

وفيما يتعلق بغزو أوكرانيا، نظرت اللجنة التنفيذية في النزاع باستفاضة خلال جلستيها في دبي في 26 شباط/ فبراير وفي نوسا دوا في 18 آذار/ مارس.

وأصدرت بياناً في 26 شباط/ فبراير أدانت فيه بشدة غزو روسيا الاتحادية لأوكرانيا، وأعربت عن تضامن اللجنة العميق مع البرلمان الأوكراني وضحايا الغزو الأبرياء. دعت اللجنة التنفيذية الرئيس بوتين، وكذلك أعضاء مجلسي البرلمان الروسي، إلى الإسراع بوقف الأعمال العدائية التي تعرض السلام العالمي للخطر.

وأكدت اللجنة التنفيذية على استعداد الاتحاد البرلماني الدولي ليكون جزءاً من الحل وعرضت مساعي الاتحاد البرلماني الدولي الحميدة لدعم استعادة السلام بين الطرفين. ومن هذا المنطلق، أيدت اللجنة التنفيذية المبادرات الجارية للرئيس والأمين العام لإعادة الاتصالات بين السلطات البرلمانية في البلدين. ودعت اللجنة التنفيذية جميع الدول إلى إبقاء القنوات الدبلوماسية مفتوحة مع روسيا الاتحادية بهدف تأمين وقف فوري لإطلاق النار.

وأشارت اللجنة التنفيذية بأسف إلى حقيقة أن الأزمة الحالية في أوكرانيا طغت إلى حد ما على الوضع في أفغانستان، حيث وقعت كارثة إنسانية جارية.

وتلقت اللجنة التنفيذية تأكيداً بعدم وجود برلمان عامل في أفغانستان، حيث تم حله من قبل طالبان. كان أعضاء البرلمان المنتخبون في العام 2018 في مناصبهم وقت الحل والذين فروا من البلاد قد شكلوا حالياً برلماناً في المنفى، يلتقي ممثلوه مع الرئيس والأمين العام خلال الجمعية العامة. أُبلغت اللجنة التنفيذية برأي قانوني يؤكد أن النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي لا يمكن أن يستوعب البرلمانات في المنفى. يجب أن يتم تشكيل أي برلمان يطمح إلى أن يكون عضواً في الاتحاد البرلماني الدولي وفقاً لقوانين الدولة المعنية ويعمل على أراضي دولة ذات سيادة يمثل سكانها، وهو ما لم يكن كذلك بالنسبة لبرلمان أفغانستان في المنفى. أبلغ الأمين العام اللجنة التنفيذية أنه والرئيس قد أبلغا تلك المعلومات إلى المندوبين الأفغان الذين حضروا إلى نوسا دوا.

ومع ذلك، جددت اللجنة التنفيذية تأكيدها على أنه، تضامناً مع شعب أفغانستان وكبادرة رمزية، ينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أن يواصل اعتبار برلمان المنفى محاور الاتحاد البرلماني الدولي بشأن أفغانستان ودعوته إلى المشاركة في مداولات المنظمة بصفة مراقب ليس له حق التصويت.

واتخذت اللجنة التنفيذية القرار نفسه بشأن **ميانمار**، حيث كان وضعها مشابهاً للوضع في أفغانستان. كانت اللجنة التي تمثل برلمان ميانمار (Pyidaungsu Hluttaw) تعمل أيضاً في المنفى. لذلك ستستمر دعوتها لحضور اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي بصفة مراقب من دون حق التصويت حتى يحين الوقت الذي يتواجد فيه برلمان كامل الأهلية في البلد.

وكانت **بوركينا فاسو** آخر دولة شهدت انقلاباً حدث في الفترة منذ الجمعية العامة الـ 143 في مدريد. وأُبلغت اللجنة التنفيذية أن هذا الوضع مشابه لما تمت مشاهدته في غينيا ومالي، حيث وصل الجيش إلى السلطة وحل مؤسسات الدولة وأقام هيئات انتقالية. قررت اللجنة التنفيذية، أثناء إدانتها للانقلاب، أن توصي بالإبقاء على عضوية بوركينا فاسو في الاتحاد البرلماني الدولي، تماشياً مع القرارات المتخذة في قضيتي غينيا ومالي. شجعت اللجنة التنفيذية الاتحاد البرلماني الدولي على مواصلة العمل مع السلطات في بوركينا فاسو من أجل العودة السريعة إلى الحكم الدستوري.

وأحاطت اللجنة التنفيذية علماً بحقيقة عدم وجود برلمان حالياً في **جمهورية السودان**. لم تتوفر معلومات مؤكدة حول موعد إجراء الانتخابات، لكن المؤشرات المؤقتة توحي أنها ستجري في تموز/ يوليو 2023. وأعربت اللجنة التنفيذية عن استيائها من عدم إحراز تقدم في إعادة بناء المؤسسات الديمقراطية في البلاد وأوصت بأن يواصل الاتحاد البرلماني الدولي مراقبة الوضع.

وفي حالة **جمهورية فنزويلا البوليفارية**، أُبلغت اللجنة التنفيذية بأن محادثات السلام قد تُستأنف قريباً بين الطرفين، بتسهيل من حكومة المكسيك. أحاطت اللجنة التنفيذية علماً بهذا التطور الإيجابي وكررت موقفها السابق بأنه ستتم دعوة البرلمانيين (في العامين 2015 و2020) إلى الاتحاد البرلماني الدولي كمراقبين، بشرط أن يشكلوا وفداً مشتركاً، ريثما يتضح الموقف.

وأعربت اللجنة التنفيذية عن استيائها من الفوضى المستمرة في **دولة ليبيا** وقررت الاستمرار في مراقبة الوضع.

وأوصت اللجنة التنفيذية بأن يواصل الأمين العام مراقبة الوضع في البلدان التالية وتقديم آخر المستجدات خلال الدورة التالية: تشاد، وإسواتيني، وغينيا بيساو، وهايتي، ومالي، ودولة فلسطين، وجنوب السودان، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية التونسية، والجمهورية اليمنية.

المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة

قدم الأمين العام التقرير من قبل مستشار مستقل حول تطور التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي، والأمم المتحدة على مدى السنوات العشرين الماضية. وأعربت اللجنة التنفيذية عن دعمها القوي لنتائج التقرير وتوصياته العشر. كوسيلة للمضي قدماً، وبالنظر إلى الطابع المفيد للتعاون لكلا الطرفين، أوصت اللجنة التنفيذية بإمعان النظر في التقرير من قبل الأعضاء ودعت إلى بيان وجهات نظر اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة وكذلك المجموعات الجيوسياسية.

وطلبت اللجنة التنفيذية من الأمانة العامة من أجل المراجعة في جلساتها خلال الجمعية العامة الـ145، أن تضع استراتيجية وخارطة طريق لكيفية تنفيذ التوصيات العشر الواردة في التقرير، إلى جانب مصفوفة لتقييم الأثر بطريقة قابلة للقياس الكمي.

متابعة تقرير الشفافية

أحاطت اللجنة التنفيذية علماً بتقرير رئيس الفريق العامل المعني بالشفافية والمساءلة والانفتاح عن الاجتماع الأول للفريق الذي عقد في 15 شباط/ فبراير.

الاستعدادات للجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي

تم إطلاع اللجنة التنفيذية على التنظيم والمشاركة المتوقعة في الجمعية العامة الـ 144 للاتحاد البرلماني الدولي، في نوسا دوا، وكذلك الترتيبات الأمنية وترتيبات مكافحة كوفيد-19 المعمول بها. فيما يتعلق ببرنامج الجمعية

العامة، ووفقاً لاقتراح الرئيس، سيتم تضمين جزء خاص في المناقشة العامة، حيث ستتم دعوة الأعضاء للمشاركة في كيفية تمكنهم من تنفيذ قرارات جمعية مدريد العامة وتأثير تلك الإجراءات في بلدانهم.

وفيما يتعلق بنتائج الجمعية العامة، أُبلغت اللجنة التنفيذية بمشروع قرار اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين حول *إعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم*؛ ومشروع قرار اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، بعنوان *تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل مساعد لقطاع التعليم، بما في ذلك في أوقات الجائحة*؛ ومشروع إعلان نوسا دوا، الذي سيتم تعزيزه بشكل أكبر بناءً على المداولات في المناقشة العامة حول الموضوع العام للجمعية العامة، *الوصول إلى صفر انبعاثات: حشد البرلمانات للعمل بشأن تغير المناخ*.

وأعربت اللجنة التنفيذية عن شكرها للسلطات الإندونيسية لتنظيمها السريع والجدير بالثناء للجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي.

وأخيراً، أشارت اللجنة التنفيذية بقلق إلى التقارير التي تفيد بأن بعض البرلمانات الأعضاء قد أخفقت في تحمل مسؤوليتها المتمثلة في ضم شاغلي مكاتب الاتحاد البرلماني الدولي إلى وفودها. وناشدت اللجنة التنفيذية البرلمانات المعنية الامتثال لالتزاماتها في هذا الصدد من خلال ضمان أن تشمل الوفود بشكل منهجي جميع شاغلي المناصب الحاليين في الاتحاد البرلماني الدولي، لأن الأفراد المعنيين مهمون في عمل هيئات الاتحاد البرلماني الدولي أثناء الجمعيات العامة. والاتحاد البرلماني الدولي على استعداد لإبداء المرونة فيما يتعلق بالقيود المفروضة على حجم الوفود التي تضم شاغلي مكاتب الاتحاد البرلماني الدولي.

مشروع استراتيجية الاتصالات المنقحة

تم إبلاغ اللجنة التنفيذية باستراتيجية الاتصالات الجديدة خلال جلستيها في دبي في 26 شباط/ فبراير وفي نوسا دوا في 19 آذار/ مارس.

وتهدف استراتيجية الاتصالات للاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026، إلى وضع الاتحاد كمورد عالمي للبرلمانات وحولها وفيما بينها وتنشيط 46000 برلماني حول العالم، أي تشجيعهم ليس فحسب على المشاركة في الفعاليات، وقراءة منشورات الاتحاد البرلماني الدولي، ومشاهدة مقاطع الفيديو والمشاركة على وسائل التواصل الاجتماعي، ولكن أيضاً لاتخاذ إجراءات بشأن مبادرات وقرارات الاتحاد البرلماني الدولي والتواصل مع ناخبيهم للترويج لعمل الاتحاد البرلماني الدولي.

وهنأت اللجنة التنفيذية فريق الاتصالات على تصميم هذه الاستراتيجية الواضحة المعالم، التي جاءت في الوقت المناسب لأنها ستساعد الاتحاد البرلماني الدولي على تحقيق أهدافه الاستراتيجية على مدى السنوات الخمس المقبلة. وافقت اللجنة التنفيذية على أنه ينبغي على البرلمانيين، وبشكل أكثر تحديداً رؤساء البرلمانات، أن يستحوذوا على استراتيجية الاتصالات وينشروها على المستوى الوطني. وفي السياق نفسه، طلبت اللجنة التنفيذية من الأمين العام المساهمة في هذا النشر من خلال اجتماعات مع أمناء السر والموظفين البرلمانيين خلال الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي. من أجل ضمان التنفيذ الناجح لاستراتيجية الاتصالات، أوصت اللجنة التنفيذية بحشد موارد مالية وبشرية إضافية للاتصالات، وإدخال آلية قوية للمراقبة والتقييم.

الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة

ناقشت اللجنة التنفيذية وأقرت قائمة الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة. لاحظ أعضاء اللجنة التنفيذية بارتياح الضمانات، بما في ذلك المتعلقة بإصدار التأشيرات، التي قدمتها سلطات مملكة البحرين لدعم عرضها لاستضافة الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي في المنامة في الفترة من 11 إلى 15 آذار/ مارس 2023.

واتفق أعضاء اللجنة التنفيذية على أن المؤتمر الدولي للهجرة الذي سيعقد في اسطنبول في الفترة من 9 إلى 10 حزيران/ يونيو 2022، ينبغي أن يوفر فرصة للمشاركين لزيارة مخيمات اللاجئين في تركيا. وستسمح مثل هذه الزيارة للمشاركين بالحصول على معلومات مباشرة عن الكيفية التي يمكن بها للآلية المتخصصة التابعة للاتحاد البرلماني الدولي بشأن القانون الدولي الإنساني أن تقدم المساعدة لهؤلاء اللاجئين.

كما رحبت اللجنة التنفيذية باستضافة جمهورية مصر العربية المرتقبة للمؤتمر العالمي الثامن للبرلمانيين الشباب في أيار/ مايو 2022 واستضافة أوزبكستان للقمة الرابعة عشرة لرؤساء البرلمانات في 8 و9 أيلول/ سبتمبر 2022.

وأوصت اللجنة التنفيذية بأن يطلب المجلس الحاكم دعم الأعضاء لاستضافة فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي القادمة التي لم يتم تأكيد مكانها حتى الآن. ووافقت اللجنة التنفيذية على أن الفعاليات المعنية كانت جزءاً من مرحلة تنفيذ الاستراتيجية. وباستضافة مثل هذه الفعاليات، سيساهم الأعضاء بالتالي في الإنجاز الناجح لتلك الاستراتيجية.

وعلى المنوال نفسه، وبعد استعراض عام للمضيفين الجدد والمرتقبين للجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، لاحظت اللجنة التنفيذية أنه لم يستضيف أي بلد من مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أو مجموعة أوراسيا مؤخراً أو من المقرر حالياً جمعية عامة للاتحاد البرلماني الدولي. لذلك وجهت اللجنة التنفيذية نداءً قوياً

للأعضاء في تلك المجموعات للنظر في تقديم عرض لاستضافة الجمعية العامة الـ147 في خريف العام 2023، التي كان من المقرر عقدها مؤقتاً في جنيف. وأكد الأمين العام أنه تم إجراء حجز مؤقت في مركز جنيف الدولي للمؤتمرات.

تعديل قواعد لجنة شؤون الشرق الأوسط

درست اللجنة التنفيذية تعديلاً على قواعد لجنة شؤون الشرق الأوسط. ومن بين الأعضاء الـ 14 الذين شكلوا تلك اللجنة، قامت المجموعات الجيوسياسية بتعيين 12 عضواً، وعينت إسرائيل ودولة فلسطين عضوين بحكم المنصب. للامتثال لهدف الاتحاد البرلماني الدولي المتمثل في تحقيق التوازن بين الرجال والنساء (الجندري) بين شاغلي المناصب، نصت القاعدة 2.2 للجنة على أنه "لا يجوز أن يكون أكثر من سبعة أعضاء من الجندر نفسه". ومع ذلك، فإن هذه القاعدة لا تأخذ في الاعتبار حقيقة أن اللجنة لا تستطيع التأثير على جندر التعيينات بحكم المنصب. وبناءً على ذلك، أيدت اللجنة التنفيذية الاقتراح الخاص بتصحيح هذا التناقض لضمان التنفيذ المناسب لتلك القاعدة، من خلال تغيير "سبعة" إلى "ستة" واستبعاد الأعضاء بحكم منصبهم من شرط التوازن بين الرجال والنساء (الجندري).

نشيد الاتحاد البرلماني الدولي

أيدت اللجنة التنفيذية الاقتراح الذي قدمه الرئيس للاتحاد البرلماني الدولي بنظم نشيد يمكن عزفه في بداية فعاليات المنظمة في محاولة لتعزيز هويتها. اتفق الأعضاء على أنه ينبغي إطلاق مسابقة مفتوحة لتحديد مقطوعة موسيقية أصلية لهذا الغرض، التي ينبغي قدر الإمكان أن تمثل التقاليد الموسيقية المتنوعة لجميع المجموعات الجيوسياسية للاتحاد البرلماني الدولي.

2. اللجنة الفرعية للتمويل

استمعت اللجنة التنفيذية إلى تقرير السيدة ك. ويدغرين، رئيسة اللجنة الفرعية للتمويل، التي أوصت بالبيانات المالية للعام 2021، وتقرير التدقيق الخارجي للجنة التنفيذية للموافقة عليها.

وقد اجتمعت اللجنة الفرعية للتمويل في 14 آذار/مارس افتراضياً لإعداد وتسهيل دراسة اللجنة التنفيذية للمسائل المالية والمتعلقة بالموازنة. وقد نظرت بعناية في جميع الوثائق المالية بما في ذلك النتائج المالية وتقرير مدقق الحسابات الخارجي والوضع المالي الحالي وآخر مستجدات التمويل الطوعي. وكان من دواعي سرورها أن تلاحظ من الرأي الإيجابي لمدقق الحسابات والتقرير المقدم من مدقق الحسابات الخارجي (المراقب المالي ومدقق الحسابات العام في الهند) أن الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي سليم، وأن ضوابطه الداخلية قوية وأن حسابات الاتحاد تمتثل مرة أخرى لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام. وقد قُبلت توصيات التدقيق وستنظر إدارة الاتحاد البرلماني الدولي في أفضل السبل لتنفيذها. ارتفع صافي الأصول بمقدار 378000 فرنك سويسري، مع تفسير الفائض التشغيلي بتأثير

جائحة كوفيد-19 على تكاليف السفر والاجتماعات والتشغيل، وإن كان ذلك بدرجة أقل مما كان عليه خلال العام 2020. وكان أداء الاستثمار إيجابياً للغاية خلال العام 2021 ووصل صندوق رأس المال العامل إلى مستواه المستهدف، على النحو الذي حددته اللجنة التنفيذية في العام 2006. ولفتت رئيس اللجنة الفرعية الانتباه إلى حقيقة أن متأخرات المساهمات المقدرة من الأعضاء، لا تزال تشكل مصدر قلق، وطلبت من المجموعات الجيوسياسية لفت انتباه الأعضاء إلى مسؤولياتهم عن سداد مستحقاتهم.

ولاحظت اللجنة الفرعية نجاح الاتحاد البرلماني الدولي، في اجتذاب المساهمات الطوعية. رأت المنظمات الشريكة أن عمل الاتحاد البرلماني الدولي ملائم ويجدر الاستثمار فيه.

وشكرت اللجنة التنفيذية اللجنة الفرعية والأمانة العامة، على العمل المنجز وأوصت بأن يوافق المجلس الحاكم على الإدارة المالية للاتحاد والنتائج المالية للعام 2021.

3. المسائل المتعلقة بالأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي

تم إبلاغ اللجنة التنفيذية بتعيين السيدة أ. ر. دماتشي كمساعدة إدارية في المكتب التنفيذي.

******

2 – منتدى ومكتب النساء البرلمانيات:

1. انعقدت الدورة الـ33 لمنتدى النساء البرلمانيات في 20 آذار/مارس 2022. ضمت 129 مشاركاً، بمن فيهم 64 برلمانياً من 60 بلداً، وممثلين من مختلف المنظمات العالمية. حضر المنتدى 55 امرأة، و9 رجالاً من البرلمانيين.

انتخاب الرئيسة وإلقاء الكلمات الترحيبية

2. افتتحت الدورة نائب الرئيسة الأولى لمكتب النساء البرلمانيات، سعادة السيدة هالة رمزي فايز (مملكة البحرين)، وانتقل المنتدى إلى انتخاب السيدة إ. ي. روبا بوتري (إندونيسيا) رئيسة للدورة الـ33. رحب بالمشاركين في المنتدى وفي الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، السيد دوارتي باتشيكو، ورئيسة مجلس النواب في إندونيسيا، السيدة ب. مهاراني.

أعمال الاتحاد البرلماني الدولي الهادفة إلى تعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)

3. أوجزت سعادة السيدة عايدة نصيف أيوب (جمهورية مصر العربية) عمل الدورة الـ46 للمكتب، التي انعقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 في مدريد، والدورة الـ47 التي انعقدت فوراً قبل المنتدى.

4. أعلمت المشاركين السيدة أ. د. ميرغان كانوتيه (السنغال)، نائب رئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، وعضو مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)، عن التوازن الجندري في الوفود إلى الجمعية العامة الـ144. ورد انخفاض في مشاركة النساء في نوسا دوا مقارنة مع الحالة في الجمعية العامة الـ143. ستواصل عملها مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) للتوصل إلى التكافؤ. كما أنها كانت تواصل تطوير إطار سياساتي لمنع التحرش، والتحرش الجنسي في الجمعيات العامة، وغيرها من الاجتماعات التي ينظمها الاتحاد البرلماني الدولي.
5. أُبلغ المشاركون عن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة، والمقبلة لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية). وقدمت سعادة السيدة هالة رمزي فايز تقريراً عن الاجتماع البرلماني الافتراضي الذي انعقد خلال الدورة الـ66 للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة الذي انعقد في 14 آذار/مارس 2022. وأحاطت المشاركين أمينة سر المنتدى، السيدة زينة هلال بشأن تقرير الاتحاد البرلماني الجديد حول النساء في البرلمان في العام 2021.

المساهمات لعمل الجمعية العامة الـ144 من منظور جندري

6. نظر المشاركون من منظور جندري في مشروع القرار المطروح أمام اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، بعنوان *إعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم*، ومشروع القرار المطروح أمام اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة بعنوان *تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل مساعد لقطاع التعليم، بما في ذلك خلال أوقات الجائحة*. افتتح النقاش بعرض قدمته السيدة ب. باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في النزاع. انعقدت المناقشة في مجموعتين فرعيتين، ناقشت كل منهما إحدى مشروعي القرارين، وخاطبت المجموعة الأولى السيدة د. غوماسيي (غانا)، والسيدة ك. وايدغرن (السويد)، المقررتان المشاركتان لمشروع القرار التابع للجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين.
7. عيّنت السيدة و. أنياكون (أوغندا) رئيسة، والسيدة ل. وول (نيوزيلندا) مقررة للمجموعة الأولى، وعينت السيدة ب.أ. كومارودين (إندونيسيا) رئيسة، وسعادة السيدة ميرة سلطان السويدي (دولة الإمارات العربية المتحدة) مقررة للمجموعة الثانية.
8. اتفق المشاركون في المجموعة الأولى أن مشروع القرار تضمن منظوراً جندرياً ملحوظاً. اتفقوا على أنه كان من المُلّح ضمان التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325، والقرارات ذات الصلة بشأن النساء، والسلم، والأمن. حثّت المجموعة الحكومات، والبرلمانات على ضمان مشاركة النساء العادلة، والقيّمة على جميع الأصعدة، من الصعيد المحلي وصولاً إلى الدولي، في منع نشوب النزاع، وحل النزاع، والتعافي الاجتماعي–الاقتصادي ما بعد النزاع لضمان السلام الشامل، وطويل الأمد. باعتبار أن العنف القائم على الجندر، والعنف الجنسي يتفاقمان في أطر النزاع، والتشرد، والهجرة، وفي إطار الجوائح، ركز القرار

بوجه خاص على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1820 بشأن العنف الجنسي في النزاع. أوصت المجموعة بالاستماع إلى الضحايا/الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، والخضوع للمساءلة بشأن حقوقهن من خلال ضمان القوانين المنفذة بشكل جيد، ونهج ملائم يركز على الناجيات.

9. ناقش المشاركون في المجموعة الثانية تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والحاجة إلى معالجة أوجه عدم المساواة القائمة للنساء والفتيات في الوصول إلى الإنترنت. كما تمت مناقشة تدابير القضاء على الفوارق في الاتصال والوصول إلى الأجهزة بين البلدان وداخلها. وتشمل هذه التدابير تجهيز المدارس في المناطق الريفية؛ توجيه الآباء في دعم أطفالهم في المنزل للوصول إلى المعلومات والتعليم عبر الإنترنت؛ تكييف أدوات التعلم للوصول إلى أوسع نطاق من المتعلمين؛ إدراج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مناهج المعلمين والتوسع في تعليم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس؛ وتشجيع المزيد من الفتيات والنساء على ممارسة مهنة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي العلوم بشكل عام. اتفقت المجموعة على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم يمكن أن تكون بمثابة أداة تمكين، شريطة أن تخصص البرلمانات موارد كافية للتعليم وتحويله الرقمي، وتكييف التشريعات لخلق بيئة مواتية للتعلم الإلكتروني، وتطبيق منظور جندري في تخصيص الموارد وتنفيذ السياسات ذات الصلة، بما في ذلك السياسات التي تفيد وتستهدف النساء والفتيات على وجه التحديد.

10. وتضمنت التقارير المتعلقة بالنقاشات التي أجريت في المجموعات تعديلات على مشروعي قرارين اللجنتين الدائمتين وعبارات عن التأييد للتعديلات التي اقترحتها الوفود الوطنية. وقد أُدرجت معظم التعديلات المقترحة في مشروع القرار ذي الصلة.

حلقة نقاش حول التجارب البرلمانية في مجال تعزيز صحة الأم والوليد والطفل في زمن كوفيد-19 وفي التعافي من الجائحة

11. ناقشت حلقة النقاش تأثير جائحة كوفيد-19، مع التركيز بشكل خاص على الوصول غير العادل إلى الخدمات الصحية، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، ورفاه الأطفال والمراهقين. حدد المشاركون الإصلاحات التشريعية والسياساتية المطلوبة، ووسائل تعزيز دورهم كبرلمانيين في الدفاع عن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وتحسين الوصول إلى الخدمات الصحية للجميع.

12. استُهلت النقاشات بعروض قدمها كل من السيدة س. مبايا من الشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل؛ والسيد ج. كازي من هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إندونيسيا؛ والدكتور د. تشو من قسم الصحة الجنسية والإنجابية والبحوث في منظمة الصحة العالمية؛ ورسالة مرئية من منظمة "فتيات لا

زوجات"؛ والسيدة ب. كومارودين، عضو في البرلمان (إندونيسيا) وعضو في مكتب النساء البرلمانيات؛ والسيدة ب. باير، عضو البرلمان (النمسا)، ورئيسة المنتدى البرلماني الأوروبي للحقوق الجنسية والإنجابية والنائب السابقة لرئيس الفريق الاستشاري للاتحاد البرلماني الدولي المعني بالصحة.

13. تبادل المشاركون الخبرات بشأن الآثار المباشرة وغير المباشرة لجائحة كوفيد-19 على صحة النساء والأطفال والمراهقين، وأكثرهم تضرراً أولئك الذين يعيشون في المجتمعات الفقيرة والمهمشة. نتجت هذه الآثار عن تعطيل الوصول إلى الخدمات الصحية الجنسية والإنجابية والخدمات الصحية للأمهات وحديثي الولادة والأطفال والمراهقين في معظم بلدان العالم خلال جائحة كوفيد-19، فضلاً عن التفاوتات الراسخة في النظم الصحية. شدد المشاركون على ضرورة إشراك النساء والفتيات في تصميم وتقديم الخدمات الصحية وتمكينهن من المطالبة بحقوقهن في الصحة. وشاركوا الاستراتيجيات الملموسة والممارسات الجيدة للتعافي بعد كوفيد، مثل: ضمان أن تأخذ في الاعتبار أي تشريعات وموازنات للاستجابة للطوارئ والتعافي الاحتياجات المحددة المتعلقة بالصحة للنساء والفتيات؛ تقديم خدمات الصحة النفسية، ولا سيما للشابات والمراهقات؛ تقديم خدمات الكشف المبكر عن سرطان الثدي والمنتجات الصحية المجانية؛ توفير أجور متكافئة وعادلة وظروف عمل آمنة للعاملين الصحيين؛ إدارة لجنة برلمانية معنية بجرائم قتل الإناث لبناء آليات وقائية قوية؛ وزيادة خدمات الدعم لضحايا العنف القائم على الجندر.

انتخابات مكتب النساء البرلمانيات

14. لملء الشاغر لمجموعة أوراسيا، انتخب المشاركون السيدة ج. كاريلوفا (روسيا الاتحادية) لإنهاء ولاية السيدة ي. أفاناسييفا (روسيا الاتحادية) التي استقالت من المنصب.

مكتب النساء البرلمانيات

15. اجتمع المكتب يومي 20 و24 آذار/ مارس. في 20 آذار/ مارس، استعرض أعمال المنتدى وفي 24 آذار/ مارس، قام بتقييم نتائج الجمعية العامة الـ144 من منظور جندري وناقش مستقبل عمله.

16. أجرى حواراً تفاعلياً مع السيدة ب. باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، ومع الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، السيد مارتن تشونغونغ، المناصر العالمي لمكافحة العنف الجنسي في النزاع، مع التركيز على التشريعات المتعلقة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع وتنفيذ نهج يركز على الناجيات.

17. متابعة لنشر الدراسة عن التحيز، والتحرش والعنف ضد النساء في البرلمانات في إفريقيا في تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، بدأ المكتب النظر بالمشاركة مع لجنة البرلمانيين لحقوق الإنسان بشأن إيجاد أفضل السبل لدعم النساء البرلمانيات إزاء أعمال العنف التي قد يتعرضن لها. أشارت الجلسة هذه إلى وضع بروتوكول خاص يتلاءم مع احتياجات الشاكيات في حالات العنف الجندري و/ أو العنف الجنسي.

وفيما يتعلق بفريق العمل الذي سيتم إنشاؤه وفقاً لقرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن *الحل السلمي للحرب في أوكرانيا، امتثالاً للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والسلامة الإقليمية*، المعتمد في الجمعية العامة، قدم مكتب النساء البرلمانيات توصية قوية بأن يكون تشكيله متوازناً بين الرجال والنساء (الجندرية) وأن يشمل البلدان التي لم يكن لها حصة كبيرة في النزاع.

تشكيل ورئاسة مكتب النساء البرلمانيات

(لغاية 20 آذار/ مارس 2022)

الرئيسات (نيسان/ أبريل 2021–2023)

الرئيسة: السيدة ل. فازيلنكو (أوكرانيا)

نائب الرئيسة الأولى: سعادة السيدة هالة رمزي فايز (مملكة البحرين)

نائب الرئيسة الثانية: السيدة و. ب. أندرادي مونوز (الإكوادور)

الممثلات الإقليميات		**انتهاء مدة الولاية**
المجموعة الإفريقية:		
السيدة و. سانوغو (مالي)	السيدة س. واكارورا كيهيكا (كينيا)	نيسان/ أبريل 2023
السيدة ن. بوجيلا (إسواتيني)	السيدة بابا موسى سومانو (بنين)	نيسان/ أبريل 2025
المجموعة العربية:		
سعادة السيدة ميرة سلطان ناصر السويدي (دولة الإمارات العربية المتحدة)	سعادة السيدة ميساء محمد صالح (الجمهورية العربية السورية)	نيسان/ أبريل 2023
سعادة السيدة هالة رمزي فايز (مملكة البحرين)	سعادة الدكتورة عايدة نصيف أيوب (جمهورية مصر العربية)	نيسان/ أبريل 2025
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:		
السيدة ب. معظم (الهند)	السيدة ي. تشينبات (منغوليا)	نيسان/ أبريل 2023
السيدة ب.أ. كومارودين (اندونيسيا)	السيدة و. أزاد (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)	نيسان/ أبريل 2025

مجموعة أوراسيا:

السيدة و. فتوريجينا (روسيا الاتحادية)	السيدة ز. كريسياني (جمهورية مولدوفا)	نيسان/ أبريل 2023
السيدة ج. كاريلوفا (روسيا الاتحادية)		نيسان/ أبريل 2025
	السيدة م. فاسيليفيش (بيلاروسيا)	

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:

السيدة س. ميكس (تشيلي)	السيدة ف. بيرسود (غويانا)	نيسان/ أبريل 2023
السيدة و.ب. أندراديه مونيوز (الإكوادور)	السيدة أ. ف. سغاستي (الأرجنتين)	نيسان/ أبريل 2025

مجموعة 12+:

السيدة ل. وول (نيوزيلندا)	السيدة ل. فازيلنكو (أوكرانيا)	نيسان/ أبريل 2023
السيدة ف. ريوتون (فرنسا)	السيدة م. غراندي (إيطاليا)	نيسان/ أبريل 2025

أعضاء اللجنة التنفيذية	**انتهاء مدة الولاية**
(بحكم منصابهن، لفترة ولايتهن في اللجنة التنفيذية)	
السيدة و. كيفالوجياني (اليونان)	تشرين الأول/ أكتوبر 2025
السيدة ب. آرغيمون (الأورغواي)	تشرين الأول/ أكتوبر 2024
السيدة ي. أنياكون (أوغندا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
السيدة ك. وايدغرين (السويد)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
السيدة ب. كرايريكش (تايلند)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
السيدة أ.د. ميرغان كانوتيه (السنغال)	نيسان/ أبريل 2023

رئيسة منتدى النساء البرلمانيات	**انتهاء مدة الولاية**
(بحكم مناصبهن لمدة عامين)	
السيدة ي. يوسيانا روبا بوترو (إندونيسيا)	نيسان/ أبريل 2024
السيدة م. باتيت لامانا (إسبانيا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023

******

3 – منتدى ومجلس منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي:

عقد منتدى البرلمانيين الشباب في 21 آذار/مارس 2022. وضم 65 مشاركاً، من بينهم 58 برلمانياً (25 شابة و33 شاباً من أعضاء البرلمان) من 40 بلداً، فضلاً عن ممثلين من مختلف المنظمات الدولية. وترأست الاجتماع رئيسة مجلس منتدى البرلمانيين الشباب، سعادة السيدة سحر البزّار (جمهورية مصر العربية).

وفي افتتاح منتدى البرلمانيين الشباب، رحب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي والأمين العام للاتحاد بالمشاركين وأعربوا عن دعمهم لقضية مشاركة الشباب. وشددوا على العواقب الطويلة الأجل لتغير المناخ، وأهمية إشراك الشباب في جميع جهود اتخاذ الإجراءات. مع بقاء بضع سنوات فقط قبل فوات الأوان، لم يكن إشراك الشباب يتعلق بالمستقبل فحسب، بل كان مهماً أيضاً في عملية اتخاذ القرار الحالية.

وأبلغ أعضاء المنتدى عن التطورات الرئيسية المتعلقة بمشاركة الشباب في بلدانهم والتي شملت ما يلي: إنشاء تجمعات للشباب، والتدريب على التمكين، والدعوة إلى تخصيص حصص للشباب، وتخفيض الأهلية العمرية للترشح للمناصب. وأُبلغ أيضاً عن تغييرات تشريعية ودستورية رسخت حقوق الشباب على نحو أكمل، فضلاً عن اعتماد تدابير لتمويل الحملات الانتخابية دعماً لمرشحي الشباب في الانتخابات.

وشدد الأعضاء البرلمانيون الشباب على قيمة أن يكونوا جزءاً من مجتمع دولي من البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز مشاركة الشباب. واعتبرت مشاركة الشباب عاملاً موحداً في الجمع بين الأحزاب السياسية داخل البلدان من أجل قضايا مشتركة.

وتبادل أعضاء المنتدى الآراء بشأن الموضوع الرئيسي للمناقشة العامة للجمعية العامة: *الوصول إلى صفر انبعاثات: حشد البرلمانات للعمل بشأن تغير المناخ*. وترد حاجة إلى اتخاذ إجراءات عالمية بشأن المناخ، بما في ذلك توفير تمويل أكثر استدامة ويمكن التنبؤ به في مجال العمل المناخي للبلدان النامية، ولا سيما تمويل التكيف مع تغير المناخ. وتغير المناخ مسألة محددة ووجودية بالنسبة للشباب والأجيال المقبلة. وبما أن جيل الشباب سيكون الأكثر تأثراً بالأزمة، يجب إشراكه إشراكاً كاملاً في القرارات السياسية التي ستشكل العالم لقرون قادمة. وتم التأكيد على أهمية مساءلة الحكومات عن تقديم مساهماتها المحددة وطنياً بموجب اتفاقية باريس. وأشار المشاركون إلى الشعار الذي كان القوة الدافعة لحركة الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي على مدى السنوات الماضية: «لا قرارات بشأن الشباب، من دون شباب». وجرى التأكيد على أهمية التعاون الدولي في تيسير نقل التكنولوجيات والموارد من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية لتعزيز الانتقال إلى الطاقات النظيفة.

وتعزز تصميم البرلمانيين الشباب على العمل بشأن قضية تغير المناخ بقرار تكريس المؤتمر العالمي للبرلمانيين الشباب للعام 2022 في جمهورية مصر العربية للعمل المناخي. سيوفر مؤتمر الشباب فرصة أخرى لضمان إدراج

أصوات النواب الشباب في مؤتمر الأمم المتحدة المقبل لتغير المناخ للعام 2022 (مؤتمر الأطراف الـ27) الذي سيعقد في جمهورية مصر العربية. تم الترحيب باستضافة جمهورية مصر العربية لمؤتمر الأطراف الـ27.

ونوقشت قرارات الاتحاد البرلماني الدولي بعنوان *إعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم*، وقد نوقشت أيضاً تقارير الاستعراض العام للشباب التي قدمها المنتدى. كما تمت الإشارة إلى أنه ينبغي إشراك الشباب في حل النزاع، بما في ذلك النزاع الحالي في أوكرانيا. ترد الحاجة إلى ضرورة التعاون بين الشمال والجنوب في نقل التكنولوجيات لتوفير فرص تعليم أفضل للشباب.

وبعد تبادل الممارسات الجيدة للنهوض بتنفيذ حملة *أنا أقول نعم للشباب في البرلمان!*، عقد البرلمانيين الشباب جلسة أسئلة وأجوبة حول حصص الشباب. تم استعراض الوضع الحالي لحصص الشباب في جميع أنحاء العالم، وكذلك التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الدولية لتمثيل الشباب التي حددها المنتدى في العام 2018. وتم تسليط الضوء على الممارسات الجيدة لنظام الحصص الفعال للشباب، بما في ذلك تعزيز: الحصص الطموحة والمصممة بشكل جيد لتناسب النظام الانتخابي وقابلة للتنفيذ؛ والآليات التي تضع المرشحين الشباب في مناصب يمكن الفوز بها في القوائم الانتخابية؛ وإدراج أحكام التكافؤ بين الجنسين في حصص الشباب لضمان دعمهم لمشاركة الشباب والشابات على حد سواء. كما تم تسليط الضوء على أهمية النظر إلى حصص الشباب كجزء من مجموعة أوسع من التدابير الرامية إلى تعزيز مشاركة الشباب من حيث الهدف الرامي إلى كسر «الحاجز غير المرئي» الذي يعاني منه الشباب. وخلصت إلى انه عرضت حملة *أن أقول نعم للشباب في البرلمان!* مجموعة واسعة من التدابير للنهوض بمشاركة الشباب.

واستعداداً للجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي التي ستعقد في تشرين الأول/أكتوبر 2022، كلف المنتدى رئيسته سعادة السيدة سحر البزّار بإعداد تقرير استعراضي للشباب كمساهمة في قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن موضوع *الزخم البرلماني لدفع عجلة التنمية المحلية والإقليمية للبلدان التي تشهد مستويات عالية من الهجرة الدولية ووقف جميع أشكال الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي ترعاها الدولة.*

وفي الختام، انتخب المنتدى سعادة السيد مبارك عبدالله العجمي، عضو برلماني شاب من دولة الكويت، ليحل محل الدكتور علي عبد الرسول القطان، كعضو جديد للمجلس من المنطقة العربية.

******

4 – اجتماع الهيئات واللجان الخاصة الأخرى:

انعقدت في إطار الجمعية العامة الـ 144 أيضاً اجتماعات الهيئات واللجان الخاصة التالية:

1. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

عقدت اللجنة جلستها الـ 168 في الفترة من 19 إلى 23 آذار/مارس. شاركت في الجلسة السيدة أ. رينوسو (المكسيك)، والرئيس، السيد س. كوغولاتي (بلجيكا)، ونائب الرئيس، السيد ن. باكو أريفاري (بنين)، والسيد س. سبينجيمان (كندا)، والسيدة ل. ديومونت (فرنسا)، والسيدة ل. كوارتابيل (إيطاليا)، والسيدة ك. آسياين (الأوروغواي). ولم يتمكن من الحضور كل من السيد ب. مبوكو- لاكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، والسيد أ. كاروني (سويسرا).

وبحثت اللجنة خلال الجلسة في قضية 253 برلمانياً (22٪ منهم من النساء) في 14 بلداً. ومن بين هذه القضايا، نظرت اللجنة لأول مرة في قضية برلمانيين اثنين من البلدين التاليين: البرازيل وجمهورية كونغو الديمقراطية. كما عقدت اللجنة عشر جلسات استماع مع العديد من الوفود وأصحاب الشكاوى.

وقدمت اللجنة توصيات إلى المجلس الحاكم لاعتمادها كقرارات بشأن قضية 217 برلمانياً في البلدان التالية: بيلاروسيا، والإكوادور، وجمهورية مصر العربية، وإسواتيني، ودولة ليبيا، وميانمار، ودولة فلسطين/إسرائيل، وأوغندا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

******

2. لجنة شؤون الشرق الأوسط

عقدت جلسة للجنة في 20 آذار/مارس 2022، بحضور ثمانية أعضاء. وناقشت اللجنة أهمية الحوار الذي يهدف إلى دعم التعاون بين البلدان من أجل تهيئة الظروف المواتية للسلام، وتمكين اللجنة من أن تؤدي دوراً هاماً في عجلة بناء السلام في المنطقة.

واستمع الأعضاء إلى تقرير من الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي عن أنشطة اللجنة والرسائل التي تلقاها الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الوضع في الشرق الأوسط منذ الاجتماع الأخير للجنة في الجمعية العامة الـ 143 في تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وشددت اللجنة على أهمية التفاعل الدوري بين الأعضاء ومع الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي في ما بين الاجتماعات، فضلاً عن احتمال زيادة وتيرة اجتماعاتها، لاطلاعها على الوضع

في المنطقة. وقال الأعضاء إن التحديثات المنتظمة للرسائل الواردة ستتيح لهم مجالاً أوسع لتقييم الطريقة التي يمكن أن يتصرفوا بها استجابةً لذلك.

وكجزء من خطة عمل اللجنة للفترة 2022-2025، اتفق الأعضاء على أهمية رؤية الحقائق على أرض الواقع لأنفسهم من خلال زيارة إلى المنطقة في حزيران/يونيو 2022 من أجل توجيه أعمالهم بشكل أفضل. وفي ما يتعلق بالأحداث الأخيرة في أوروبا، لاحظت اللجنة أيضاً أنه ينبغي في إطار عملها، تناول موضوع الأمن الغذائي الهام، الذي يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في منطقة الشرق الأوسط. ووافقت اللجنة أيضاً على أنه، تماشياً مع استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026، ينبغي أن تعزز الروابط مع هيئات الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى، بما في ذلك الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، ومجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا، ومنتدى البرلمانيين الشباب، من خلال عقد اجتماعات مشتركة بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.

وعلى الرغم من الأهمية المحورية للقضية الإسرائيلية-الفلسطينية، وعملية السلام بالنسبة لولاية اللجنة، شدد الأعضاء على أهمية التصدي لجميع الأزمات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك الجمهورية اللبنانية ودولة ليبيا والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية، وكذلك اتفاقيات السلام الأوسع نطاقاً بين دول الشرق الأوسط. أشارت بتقدير إلى التحسن الذي تشهده العلاقات بين دول المنطقة والذي يعد دليلاً على فعالية اللجنة.

واستمعت اللجنة إلى إحاطة قدمها الخبير من المنظمة الأوروبية للأبحاث النووية، السيد م. بونا، في الندوة عبر الإنترنت القادمة حول حوارات العلوم من أجل السلام بعنوان زيادة مصادر المياه: التكنولوجيات المائية في مواجهة أزمة المياه في الشرق الأوسط. ستعتبر هذه الندوة مقدمة لمدارس العلوم من أجل السلام التابعة للاتحاد البرلماني الدولي المقرر عقدها بالحضور الشخصي في المنظمة الأوروبية للأبحاث النووية في جنيف في نهاية العام 2022.

وأشار الأعضاء إلى أن اللجنة كانت مسقط رأس مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا التابعة للاتحاد البرلماني الدولي. وشددت اللجنة على الكيفية التي يمكن أن يساهم بها العلم في الحوار بين الثقافات وفي مواجهة التحديات الإقليمية ذات الصلة من خلال حل المشكلات. وفي ما يتعلق بأهمية العلم، شدد الأعضاء على أهمية التركيز السياسي على النتائج الملموسة حول القضايا في الشرق الأوسط. كان استخدام تقنيات المياه الجديدة لمعالجة ندرة المياه في الشرق الأوسط أحد المسائل الملموسة التي تعاملت معها اللجنة بالفعل في الماضي، مما أتاح التعاون بين دول المنطقة تحت مظلة العلم المحايدة.

تعديل قواعد لجنة شؤون الشرق الأوسط

اعتمدها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 209

(نوسا دوا، 21 آذار/ مارس 2022)

القاعدة 2

تعدل القاعدة 2.2 لتصبح كما يلي:

2. لا يجوز أن يكون أكثر من ~~ستة~~ **ستة*** من الأعضاء **الذين ليسوا أعضاء بحكم مناصبهم** من الجندر نفسه، ويجب أن يتم تمثيل أكبر عدد ممكن من المجموعات الجيوسياسية في اللجنة.

******

3. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

اجتمعت اللجنة في 23 آذار/ مارس. افتتحت الاجتماع السيدة أ. فاداي (المجر)، الرئيسة المنتهية ولايتها. لم تتمكن اللجنة من انتخاب رئيس جديد لعدم اكتمال النصاب القانوني في أي وقت خلال الاجتماع. حضر الاجتماع أعضاء من أستراليا ومملكة البحرين وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية مولدوفا وجمهورية العراق وكينيا والمجر. وحضر بصفة مراقب ممثلون عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية.

1. واستمعت اللجنة إلى موجز لآخر مستجدات حالة اللاجئين من أوكرانيا. وحتى 21 آذار/ مارس، فرّ 3557245 لاجئاً من أوكرانيا منذ 24 شباط/ فبراير 2022. وقد فرّ أكثر من مليوني شخص إلى بولندا، وأكثر من 500000 إلى رومانيا، وأكثر من 350000 إلى جمهورية مولدوفا، وأكثر من 300000 إلى المجر، وأكثر من 250000 إلى سلوفاكيا، وفرّ العدد نفسه تقريباً إلى روسيا الاتحادية، وأكثر من 4000 إلى بيلاروسيا.

* باعتبار أن جندر الأعضاء بحكم مناصبهم غير جوهري.

3. وأكد أعضاء اللجنة مجدداً على أهمية احترام القانون الدولي الإنساني من قبل جميع الأطراف في الحرب في أوكرانيا. بشكل ملموس، كان هذا يعني أنه:

– ينبغي حماية المدنيين أينما كانوا، والعمل بالاتفاقيات للسماح بمرور آمن من المدن أو مناطق العنف.

– ينبغي السماح بدخول المساعدات الإنسانية، حيث إن الأطراف ملزمة بموجب القانون الدولي الإنساني بضمان حصول الأشخاص الخاضعين لسيطرتهم على المساعدة.

– ينبغي تجنيب البنية التحتية المدنية من الهجمات، بما في ذلك المستشفيات والمدارس ومرافق المياه والبنية التحتية للكهرباء.

– ينبغي معاملة أسرى الحرب والمدنيين المعتقلين بكرامة وحمايتهم من سوء المعاملة والتعرض لفضول الجمهور، بما في ذلك من خلال الصور المنشورة على وسائل التواصل الاجتماعي.

كما شدد أعضاء اللجنة على ضرورة تقديم المساعدة والحماية للاجئين فضلاً عن دعم البلدان المضيفة. وأخيرا، جددت اللجنة التأكيد على أهمية الحوار والحل السلمي.

4. واستمعت اللجنة إلى إحاطة عن التطورات الأخيرة في مكافحة انعدام الجنسية. ولاحظت أن عدة بلدان قد نقحت أطرها القانونية لإزالة التمييز في قوانين الجنسية. انضمت عدة دول أخرى إلى اتفاقيتي انعدام الجنسية للعامين 1954 و1961، دخلت المرحلة الأخيرة حملة # أنا أنتمي لإنهاء حالات انعدام الجنسية بحلول العام 2024 التي أطلقتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. لقد حان الوقت لتكثيف العمل. وقد قررت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التركيز بشكل خاص على الروابط بين انعدام الجنسية والتنمية. ورحبت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتعاون الاتحاد البرلماني الدولي وشجعت أعضاء البرلمان على متابعة التعهدات التي قدمتها حكوماتهم في الجزء الرفيع المستوى المعني بانعدام الجنسية لدعم التقدم المحرز في هذا المجال. كما تعمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على بناء تحالف عالمي لإنهاء حالات انعدام الجنسية. وأعرب أعضاء اللجنة عن رغبتهم في رؤية البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي كجزء من هذا التحالف.

5. وأحيطت اللجنة علماً بمتابعة المنتدى العالمي للاجئين وتنفيذ التعهدات المعلنة. ودعي أعضاء الوحدة إلى متابعة تعهدات بلدهم (راجع https://globalcompactrefugees.org/index.php/). ورحبت اللجنة بالتنظيم المقرر من قبل الاتحاد البرلماني الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لفعاليات عالمية افتراضية بشأن موضوعي اللاجئين وتغير المناخ واللاجئين والتعليم. كما رحبت بالاقتراح الذي قدمته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتنظيم بعثة ميدانية بشأن اللاجئين، تكون مرتبطة أيضاً بتغير المناخ، خلال الجمعية العامة المقبلة للاتحاد البرلماني الدولي، التي ستعقد في رواندا في تشرين الأول/ أكتوبر 2022.

6. وناقشت اللجنة تعاونها مع لجنة الصليب الأحمر الدولية والجهود المشتركة الرامية إلى تعزيز الانضمام إلى البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف وتنفيذهما في ضوء الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والأربعين لإنشائهما في

حزيران/يونيو 2022. وقد اعتمدت اللجنة خطة عمل في هذا الصدد ورحبت بتنظيم فعالية افتراضية عالمية للاحتفال بالذكرى السنوية. وأحاط أعضاء اللجنة علماً أيضاً بمختلف الأدوات التي يمكن وضعها تحت تصرفهم لإشراك برلماناتهم وناخبيهم حول اتفاقيات جنيف والبروتوكولين الإضافيين.

7. وأجرت اللجنة تبادلاً مثيراً للاهتمام مع الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة براميلا باتن. وفي العام 2021، وقّع الاتحاد البرلماني الدولي اتفاق تعاون مع مكتب الممثل الخاص. وعرضت الممثلة الخاصة ولايتها وعملها على اللجنة وحددت مجالات التعاون الممكنة. وترد مسألة بناء أطر قانونية لمنع العنف الجنسي في حالات النزاع والتصدي له هي في صميم التبادلات، وكذلك دور البرلمانات من حيث التنفيذ. كما لفتت اللجنة الانتباه إلى قضية مساءلة ومقاضاة الفاعلين من غير الدول، وكذلك العنف ضد الأطفال، وضد الرجال والفتيان. ووافقت اللجنة على التعامل مع مكتب الممثل الخاص ووضع برنامج عمل مشترك.

******

4. مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)

عقدت المجموعة جلستها الـ45 في 23 آذار/ مارس. وحضر الرئيس معالي الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة) والسيدة أ.د.مرجان كانوتي (السنغال) وسعادة السيدة هالة رمزي فايز (مملكة البحرين) لتحل محل السيدة ل. فازيلنكو (أوكرانيا).

ونظرت المجموعة في حالة مشاركة النساء في البرلمانات الوطنية وفي الاتحاد البرلماني الدولي. وبحثت بشكل خاص في تشكيل الوفود في الجمعية العامة الـ144. وفي 24 آذار/ مارس، تشكلت نسبة 38.9 بالمئة من المندوبين في الجمعية العامة من النساء، وهي من أعلى النسب التي تم تحقيقها على الإطلاق. ومع ذلك، فقد ارتبطت هذه النسبة المئوية الأعلى نسبياً أيضاً بقلة عدد المندوبين الموجودين في نوسا دوا. ولاحظت المجموعة بقلق وجود بعض الوفود الكبيرة التي تضم امرأة واحدة فحسب وشجعتها على السعي لتحقيق التوازن بين الرجال والنساء (الجندري). وأثنى على الوفود المتوازنة جندرياً التي حضرت الجمعية العامة الـ144 في نوسا دوا، 30 وفداً من أصل 101 وفداً (أو 29.7 بالمئة) كانت متوازنة جندرياً، وتتألف من 40 إلى 60 بالمئة من النساء. وكانت تلك انتكاسة من الجمعية العامة السابقة، عندما كان 37.6 بالمئة من الوفود متوازنة جندرياً.

ومن بين 101 وفداً حاضراً، تألف 90 وفداً منها من مندوبين اثنين على الأقل، 13 منهم جميعهم من الذكور (14.4٪). بالإضافة إلى ذلك، تألفت ثلاثة وفود من مندوبين أو أكثر بالكامل من النساء.

وكانت هذه الوفود الـ 16 أحادية الجندر من برلمانات الدول التالية: أفغانستان، وأستراليا، وبيلاروسيا، وبلجيكا، وبنين، وكمبوديا، والصين، واليونان، وأيسلندا، واليابان، ولاتفيا، ومدغشقر، والمكسيك، وبولندا،

وجمهورية كوريا، والجمهورية اليمنية. بالإضافة إلى ذلك، حضر الجمعية العامة 11 وفداً يضم عضواً واحداً فحسب. وإجمالاً، تخضع ثمانية وفود للعقوبات، بعد أن كانت أربعة وفود في الجمعية العامة السابقة. طلبت المجموعة أنه كلما تم تخفيض حقوق التصويت الخاصة بالوفد في الجمعية العامة والمجلس الحاكم إذ إنه لا يشمل مندوبين من الرجال والنساء، يجب تحديد ذلك بوضوح في لحظة التصويت.

واستعرضت المجموعة الممارسات الجيدة القائمة في منع ومعالجة التحيز الجنسي والتحرش الجنسي في الاجتماعات المتعددة الأطراف وبين البرلمانات بهدف وضع إطار أخلاقي لهذا الغرض للجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات الأخرى التي ينظمها الاتحاد البرلماني الدولي. قررت المجموعة وضع مثل هذا الإطار للاتحاد البرلماني الدولي والذي من شأنه: (1) المصادقة على مدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك لمنع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، في فعاليات منظومة الأمم المتحدة؛ (2) الطلب من الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي وضع خطة تنفيذ مع تدابير مصاحبة محددة بشأن المنع والاتصال والتدريب والإنفاذ في ميدان الموضوع، و (3) إنشاء آلية للمراقبة المنتظمة لخطة التنفيذ من قبل المجموعة. وتم التشديد على أهمية أن يواصل الاتحاد البرلماني الدولي حث البرلمانات الوطنية ودعمها في وضع مثل هذه السياسات في مؤسساتها.

وواصلت المجموعة نقاشها حول كيفية دعم البرلمانات ذات العدد القليل من النساء أو التي لا تضم نساء على الإطلاق. وعقدت جلسة حوار مع وفد من البرلمان نيجيريا الذي حضر الجمعية العامة الـ144. وسلط الوفد الضوء على التحديات الخاصة التي تواجهها المرأة في السياسة في البلد، مثل الأعراف التقليدية والاجتماعية والثقافية والدينية الراسخة التي تمنعها من ممارسة الوظائف السياسية، ولا سيما الترشح للانتخابات. كما شكل نقص الدعم من قبل الأحزاب السياسية تحدياً في هذا الموضوع. كان تمويل الحملات الانتخابية عقبة رئيسية أخرى أمام النساء لدخول السياسة. ترد حاجة لتمكين المرأة وجعلها مستقلة مالياً. إن تمثيل النساء في الجمعية الوطنية النيجيرية منخفض تاريخياً. وتشغل النساء حالياً 3.6 بالمئة من مقاعد مجلس النواب و 7.3 بالمئة في مجلس الشيوخ. وحتى الآن، لم تتم الموافقة على أي من المقترحات لتعديل الدستور النيجيري لإدراج حصص جندرية أو مقاعد مخصصة للمرأة.

وحثت المجموعة البرلمانيين النيجيريين على مواصلة الحشد بشأن مشاريع قوانين التعديل الدستوري بخصوص التمكين السياسي للمرأة بحيث يمكن في نهاية المطاف تمرير مشاريع القوانين في الوقت المناسب لانتخابات العام 2023. كما شددت المجموعة على أهمية الإرادة السياسية وعلى ضمان مشاركة ودعم القادة الرجال على أعلى مستوى في الدولة وداخل الأحزاب السياسية. كما كان دعم المنظمات غير الحكومية وحشد القاعدة النسائية عاملاً رئيسياً. قررت المجموعة أن تخاطب قيادة الجمعية الوطنية كمتابعة للاجتماع لتقديم دعم مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) والاتحاد البرلماني الدولي للمساعدة في تعزيز مشاركة المرأة في السياسة، ولا سيما

في الجمعية الوطنية. واختتم الاجتماع بالعزم على عقد اجتماع للمجموعة مع وفد أكبر من أعضاء البرلمان النيجيري لمتابعة هذه النقاشات.

******

5. الفريق الاستشاري المعني بالصحة

اجتمع الفريق الاستشاري في 20 آذار/ مارس بحضور أربعة من كل عشرة أعضاء. كما رحب بالشركاء التقنيين من منظمة الصحة العالمية، والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.

وناقش الفريق الاستشاري، باعتباره جهة التنسيق للمساءلة البرلمانية بشأن قرار الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2019 حول التغطية الصحية الشاملة، التحديات في ضمان حصول الجميع على الخدمات الصحية. سلط الضوء تقرير المساءلة للعام 2021 بشأن تنفيذ القرار على استمرار التزام البرلمانات، حيث اتخذت العديد من البلدان خطوات لتحسين الحماية المالية، وتوسيع الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، ومراقبة تأثير جائحة كوفيد-19. وأقر الفريق بأهمية التصدي للجائحة الحالية، ودعا في الوقت نفسه إلى زيادة الاهتمام بالأمراض والقضايا الصحية الأخرى التي تم تهميشها. تأثرت النساء والأطفال والمراهقون بالعواقب غير المباشرة للجائحة، لا سيما بسبب تعطيل خدمات الأمومة والتحصين.

واتفق الفريق على ضرورة إعطاء الأولوية للتغطية الصحية الشاملة والنظم الصحية المعززة في جهود الاستعداد للجائحة. كما أشارت إلى أن التغيرات الديمغرافية وحوكمة النظم الصحية كانت من بين التحديات الرئيسية في تنفيذ التغطية الصحية الشاملة. الاستثمار المستدام والقابل للتنبؤ في الصحة أمر بالغ الأهمية لتحقيق الأهداف الصحية طويلة الأجل. تماشياً مع استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي الجديدة، سيواصل الفريق تأدية دوره في المساءلة من خلال نهج أكثر استهدافاً للتحديات الإقليمية للوصول إلى الخدمات الصحية وزيادة التركيز على بناء القدرات في البرلمانات الوطنية.

وأُطلع الفريق الاستشاري على عملية وضع صك دولي جديد للاستعداد للجوائح. وأعرب عن أهمية انخراط البرلمانات في العملية من خلال الاتحاد البرلماني الدولي والوصول إلى البيانات بالإضافة إلى تفاصيل الممارسات التشريعية ووضع الموازنة من البلدان الأخرى.

وأخيراً، انتخب الفريق الاستشاري بالإجماع السيد ج. إيشانيز من إسبانيا كرئيس له والسيدة س. نيونيز من المكسيك نائب للرئيس، لمدة عام واحد لكل منهما.

******

6. الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

عقد الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف اجتماعاً في 21 آذار/ مارس بحضور 11 عضواً. وانتخب الأعضاء السيدة ج. أودول (كينيا) رئيسة جديدة، والسيد أ. ديختر (إسرائيل) نائباً جديداً للرئيسة.

وتم إبلاغ الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، بإطلاق أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي: تطبيق للهاتف المحمول وخارطة تفاعلية. تم تصميم تطبيق الهاتف المحمول لتسهيل الترابط بين البرلمانيين وبين الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الوطنية، ولتوفير أداة للتواصل والرؤية، بما في ذلك تفاصيل الفعاليات القادمة والوثائق والأخبار والمقالات وغيرها. كانت الخارطة التفاعلية أداة فريدة تتيح للمستخدمين الوصول إلى جميع التشريعات العالمية المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وقد اعتمدت على قاعدة بيانات الوصول المقيد لتسهيل الاتصال الفوري بين الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الوطنية، وتحديداً لجانهما المتخصصة في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. كانت الخريطة متوافقة مع أجهزة متعددة، بما في ذلك الهواتف المحمولة والأجهزة اللوحية، وضمنت وصولاً آمناً إلى المحتوى بناءً على امتيازات المستخدم الفردية.

وأُبلغ الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف أن الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب قد أطلقوا أحكاماً تشريعية نموذجية لضحايا الإرهاب في اجتماع افتراضي مع الرؤساء من المنظمات الثلاث في 4 شباط/ فبراير 2022. كان الغرض من وضع الأحكام التشريعية النموذجية ذو شقين. ستكون الأحكام بمثابة مثال لمراجعة التشريعات والإجراءات القائمة المتعلقة بضحايا الإرهاب، تماشياً مع أوجه التقدم التي تحققت مؤخراً بشأن هذا الموضوع، وكذلك لصياغة التشريعات التي لا توجد فيها تشريعات سارية. وثانياً، ستضفي طابعاً منهجياً على تبادل المعلومات بين البرلمانات بشأن الممارسات الجيدة القائمة وتعززها. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن إطلاق الأحكام التشريعية النموذجية توجيه الانتباه إلى الضرورة الملحة لاتخاذ خطوات ملموسة لحماية ضحايا الإرهاب ومساعدتهم ودعمهم.

كما ناقش الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف خطة العمل المطورة حديثاً والمستمدة من إعلان الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل المعتمد في القمة العالمية الأولى لمكافحة الإرهاب. وقد جمع الإعلان كتلة برلمانية تشترك في التزام قوي وتضامن حقيقي مع شعب منطقة الساحل. وتهدف الكتلة إلى تحقيق نتائج ملموسة من خلال دعم بلدان الساحل من خلال نهج شامل. واتفق الفريق على أنه سيكون

من الضروري إعادة تقييم التعاون الدولي وتقييم السبب في أن الحالة الإقليمية، بدلاً من أن تتحسن، تزداد سوءاً وتصبح خطراً كبيراً على السلام والأمن العالميين.

واستعرض الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف خطة عمله التي سبق أن ناقشها واتفق عليها بعض شركاء الفريق، بما في ذلك برلمان البحر الأبيض المتوسط واللجنة البرلمانية الدولية لمجموعة الخمس لمنطقة الساحل. واستندت خطة العمل إلى ثلاثة محاور للعملش: بشرية، ودولية، وإقليمية. غطت المحاور الثلاثة أربعة مجالات اهتمام رئيسة: التنمية والتعليم والمجتمع والأمن. اقترحت خطة العمل تنظيم أربعة اجتماعات، سيركز كل منها على أحد مجالات الاهتمام. وعقب الاجتماعات، سينظم الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف مؤتمراً عالمياً من خلال أمانة مشتركة تتألف من البرلمانات الإقليمية. سيستضيف المؤتمر البرلمانات والجمعيات البرلمانية الإقليمية والمؤسسات الخاصة والعامة ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة، وسيعقد في نهاية العام 2022.

وناقش الأعضاء خطة العمل وقدموا ملاحظات وتعديلات. وقد صممت خطة العمل لكي يكون لها أثر ملموس على أرض الواقع وأن تعالج، من خلال نهج شامل، الأسباب التي أدت إلى تدهور الحالة في بلدان الساحل.

واستمع الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف إلى إحاطة من المتحدثة الضيفة السيدة ب. باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع. وأوضحت أن أحد أهم التهديدات الحالية للسلم والأمن والاستقرار هو اتساع نطاق وتأثير الإرهاب والتطرف العنيف. لقد أثر التطرف والإرهاب على الرجال والنساء بطرق مختلفة، وأصبح العنف الجنسي يستخدم بشكل متزايد كأداة للإرهاب. في العام 2016، دعا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى "اتخاذ إجراءات حاسمة وفورية لمنع الجناة وتجريمهم والتحقيق معهم ومقاضاتهم وضمان مساءلتهم". ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات كثيرة في التشريعات ونادراً ما تمت مقاضاة الإرهابيين عن هذه الجرائم. واقترحت أن يقوم الفريق بدور حاسم في تعزيز استعراض التشريعات الوطنية الرامية إلى منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وضمان الامتثال لذلك التشريع. وسيكون تعميم مراعاة المنظور الجندري أيضاً خطوة هامة نحو تعزيز مجتمعات أكثر مساواة، يكون فيها العنف الجندري أقل شيوعاً.

وثم استمع الأعضاء إلى مداخلة من المتحدث الضيف الثاني، السيد د. سيسلين من الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية، الذي أشاد بخطة العمل الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل بينما أبلغ الأعضاء بالوضع الصعب الذي تواجهه بلدان الساحل حالياً. وسلط السيد سيسلين الضوء على رغبة الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية في الانضمام إلى الأمانة العامة المشتركة الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل.

وناقش الأعضاء مشروع خطة العمل للعام 2022-2023 وموازنة برنامج الاتحاد البرلماني الدولي لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وشكر الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف الصين ودولة الإمارات العربية المتحدة على مساهمتهما في الموازنة، وحث الأعضاء على جمع الأموال اللازمة لتنفيذ خطة العمل.

******

7. مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا

عقدت جلستان لمجموعة العمل في 4 شباط/ فبراير و22 آذار/ مارس، وحضر 13 عضواً إحدى الجلستين أو كلتيهما.

ورحبت مجموعة العمل بإدراج إشارة إلى العلم في استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي 2022-2026 في إطار الهدف الاستراتيجي رقم 3: دعم البرلمانات المرنة والمبتكرة، من حيث تحقيق تغيير حقيقي من خلال بناء الجسور بين السياسة والعلم للمساهمة في تعزيز الحوكمة الرشيدة والثقة. من شأن هذا الإدراج أن يضمن أخذ العلم في الاعتبار طوال عملية صنع القرار السياسي على جميع المستويات وإن القيم العلمية للعقلانية والشفافية بمثابة لغة مشتركة لدعم الدبلوماسية البرلمانية. وقد أصبح دور مجموعة العمل الآن هو تنفيذ هذا الهدف من خلال خطة عملها. وتماشياً مع استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي، لاحظت مجموعة العمل أيضاً أهمية إقامة روابط مع هيئات الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى لتعزيز عملها.

وبالإشارة إلى خطة عمل مجموعة العمل، اتفق الأعضاء على عزمهم المشاركة رسمياً وعقد اجتماع لمجموعة العمل في المؤتمر الدولي بعنوان العلوم والأخلاقيات والتنمية البشرية في فيتنام في أيلول/ سبتمبر 2022، والذي ستنظمه مؤسسة *Rencontres du Vietnam* بالتعاون مع المنظمة الأوروبية للبحوث النووية، وبرلمان فيتنام، ومنظمي السنة الدولية للعلوم الأساسية من أجل التنمية المستدامة 2022. وستكون مشاركة مجموعة العمل في المؤتمر طريقة جيدة لضمان استمرار الحوار بين البرلمانيين والأوساط العلمية. كما كان من المهم تخصيص موازنة محددة لأنشطة مجموعة العمل من أجل التخطيط المناسب للأنشطة المستقبلية.

وأطلع السيد م. بونا، خبير المنظمة الأوروبية للأبحاث النووية، مجموعة العمل على الندوة عبر الإنترنت القادمة حول حوارات العلوم من أجل السلام بعنوان *زيادة مصادر المياه: التكنولوجيات المائية في مواجهة أزمة المياه في الشرق الأوسط*. ستعتبر هذه الندوة مقدمة لمدارس العلوم بمن أجل السلام التابعة للاتحاد البرلماني الدولي المقرر عقدها بالحضور الشخصي في المنظمة الأوروبية للأبحاث النووية في جنيف في نهاية العام 2022. وأعرب الأعضاء عن دعمهم القوي لهذه المبادرة، واتفقوا على أنها ستساعد في تحويل عناصر النزاع بين الأطراف إلى

أسباب للتعايش. واتفق الأعضاء على أهمية المبادرة وحسن توقيتها، لا سيما بالنظر إلى التطورات الأخيرة في أوروبا. ويمكن أن يكون حياد العلم والتكنولوجيا فرصة ملموسة للتقارب بين البلدان التي تشهد نزاعات. وكانت مشاركة لجنة شؤون الشرق الأوسط في المبادرة هامة أيضاً من حيث تعزيز التعاون مع الهيئات الأخرى التابعة للاتحاد البرلماني الدولي.

وبحثت مجموعة العمل في جلستيها أيضاً في الميثاق الدولي المقترح لأخلاقيات العلم والتكنولوجيا. سيكون الميثاق بمثابة إطار أخلاقي لتطبيق واستخدام العلم والتكنولوجيا ويمكن استخدامه كنقطة انطلاق للبلدان التي ترغب في وضع تشريعات في هذا المجال. واتفق الأعضاء على أهمية التأكد من أن الميثاق لن يفرض التزامات ولكن بدلاً من ذلك يقدم اقتراحات بأن كل دولة ستكون قادرة على التكيف مع ثقافتها الخاصة وقانونها المحلي. كما ينبغي بذل الجهود لضمان صياغة الميثاق بلغة عالمية يسهل فهمها، مما يجعله متاحاً ليس فقط للبرلمانيين والعلماء، وإنما لعامة الناس أيضاً. وينبغي أيضاً أن يتضمن الميثاق مبدأً أساسياً متمثلاً في عدم التمييز في ما يتعلق بالوصول إلى العلم والتكنولوجيا، مع هدف شامل هو ضمان رفاه البشرية، مع الاهتمام بالنظم البيئية التي يشكل البشر جزءاً منها بطريقة مسؤولة ومستدامة بيئياً.

******

خامساً – الأنشطة والفعاليات الأخرى

1. اجتماع مشترك مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة

في 20 آذار/مارس، اجتمع رئيس الاتحاد البرلماني الدولي والأمين العام برؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة. حضر الاجتماع: السيد إ. موندیلا کانکو (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، رئيس المجموعة الأفريقية؛ ومعالي السيدة فوزية بنت عبد الله زينل (مملكة البحرين)، رئيسة المجموعة العربية؛ السيد فو هاي ها (فييتنام)، الرئيس بالنيابة لمجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ السيدة أ. كوسبان (كازاخستان)، رئيسة مجموعة أوراسيا؛ السيد ب. لانو (باراغواي)، رئيس مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ السيدة أ. جيركنز (هولندا)، رئيسة مجموعة 12+؛ وكذلك سعادة السيد محمد بن مهدي بن عجيان الأحبابي (دولة قطر) رئيس اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين؛ السيدة أ. مولدر (هولندا)، رئيسة اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة؛ والسيد أ. غاجاديين (سورينام)، رئيس اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان.

وعرض الأمين العام للاتحاد الاستنتاجات الرئيسية للتقرير الذي أعده خبير استشاري مستقل عن المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة. ودرس التقرير تطور العلاقات بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة على مدى السنوات العشرين الماضية، وسعى إلى تحديد التحديات والفرص في المستقبل. وأقر بنجاح الاتحاد البرلماني الدولي في مساعدة البرلمانات على إصدار تشريعات لتنفيذ الاتفاقات العالمية وإشراكها في قضايا تشمل حقوق الإنسان وتغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة. بينما سعى الاتحاد البرلماني الدولي للتأثير على النتائج في الأمم المتحدة – سعياً إلى «سد فجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية» – أشار التقرير إلى أن ذلك ربما كان طموحًا للغاية وأوصى بأن يركز الاتحاد البرلماني الدولي أكثر على مساعدة البرلمانات على أن تكون أكثر فعالية على المستوى الوطني من حيث التأثير على مواقف حكوماتها في الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، اقترح أن يركز الاتحاد البرلماني الدولي على عدد أقل من المسائل وأن يعيد تقييم ولاية وهيكل اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة.

ودعا الأمين العام الرؤساء إلى مناقشة التقرير والمشاركة المستقبلية مع الأمم المتحدة في اجتماعات المجموعات الجيوسياسية واللجان الدائمة، وتقديم تعليقات تساعد في تشكيل خارطة طريق للخطوات المقبلة لكي تنظر فيها اللجنة التنفيذية. أكد النقاش الذي أعقب ذلك الاتجاه الاستراتيجي المتخذ في الاستراتيجية الخمسية الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي، حيث أعرب الأعضاء عن التزامهم بتعميق مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي مع الأمم المتحدة. شاركت العديد من المجموعات الجيوسياسية نجاحها على المستوى الوطني في متابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي بما في ذلك مؤخرًا حول تغير المناخ والمساواة في اللقاحات، سواء من أولويات الاتحاد البرلماني

الدولي أو الأمم المتحدة. وشجعت إحدى المجموعات الجيوسياسية على تعزيز دور اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة، واقترحت توجيه الحوار الذي يجريه الاتحاد البرلماني الدولي مع الأمم المتحدة. وكان هناك تأييد لتركيز جهود الاتحاد البرلماني الدولي على نطاق أكثر إحكاماً من القضايا، على النحو المبين في الاستراتيجية الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي. ولوحظ أن الدبلوماسيين يعينون لتمثيل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وأنه ينبغي لذلك أن يواصل الاتحاد البرلماني الدولي دعم البرلمانات في أداء مهامها الرقابية على الصعيد المحلي. في حين أن البرلمانيين لا يستطيعون توجيه عمل الأمم المتحدة، يمكن للأمم المتحدة استخدام الاتحاد البرلماني الدولي كشريك في تحقيق النجاح للشعب.

وقدمت الأمانة العامة لمحة عامة عن العملية قبل صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المقبل بشأن التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي. ومن المقرر تعميم تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ذي الصلة قريباً مع مشروع القرار الذي ستقدمه البرتغال بصفتها البلد الذي يتولى رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي. وتم تشجيع جميع الأعضاء على العمل مع وزارات خارجية كل منها حتى يستفيد القرار من الدعم القوي وعدد كبير من المشاركين في تقديم القرار.

وأشار رئيس الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً إلى الاهتمام الذي دعي جميع الأعضاء إلى إيلائه لتعزيز مساءلة الاتحاد البرلماني الدولي على جميع المستويات، على النحو المشار إليه في الاستراتيجية للفترة 2022-2026 الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي. وكان من المقرر عقد جزء خاص للمساءلة من المناقشة العامة في سياق الجمعية العامة، مما يتيح للأعضاء فرصة تقديم تقارير عن الإجراءات والمبادرات التي اتخذوها لمتابعة القرارات المتخذة بمناسبة انعقاد الجمعية العامة الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي في مدريد (تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

واتفق رؤساء المجموعات ورؤساء اللجان الدائمة على أنه من الهام أن يبين الاتحاد البرلماني الدولي بشكل أفضل نتائج وأثر عمله على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية. وأعربوا عن تبادلهم العديد من الممارسات الجيدة وتعهدوا بزيادة تعزيز الرسالة في مجموعاتهم ولجانهم، والتشجيع على زيادة مشاركة الأعضاء.

هذا وقدت تحدثت معالي السيدة فوزية بنت عبد الله زينل، رئيسة الاتحاد البرلماني العربي، ورئيسة مجلس النواب في مملكة البحرين في اجتماع مشترك مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة بكلمة جاء فيها:

أود أن أتكلم باللغة العربية لكي تكون هويتي العربية بارزة في اجتماعنا القيّم جداً في الاجتماع الذي تعقدونه اليوم. وبداية، وبما أنني أمثل المجموعة الجيوسياسية العربية، أود أن أنقل إليكم أيضاً، بعد اجتماعنا أمس، في الواقع، نود أن نشكر الاتحاد البرلماني الدولي ورئيسه وأمينه العام على التفكير في كيفية تفعيل دور مجموعتنا. وفي

الواقع، نود أن ننشط دور مجموعتنا الجيوسياسية، وأردنا أن نكون أكثر حضوراً وأن يكون لنا رأي أفضل وكثير من الأسئلة في ذلك. ونحن نعالج الموضوع. نود أن نؤكد كل ما قلته يا سيدي الرئيس حول كيفية جعل هذه المجموعة تؤدي دوراً أفضل في هذا العالم، خاصة أن يرد من القضايا سواء أكانت قضايا حرب، أو كوفيد-19 أو تحديات تغير المناخ، والعديد من التحديات الأخرى التي نواجهها كشعوب في جميع أنحاء العالم. ولهذا يجب أن يكون لنا دور نشط وأكثر إيجابية. وينبغي ألا نكتفي بعقد الاجتماعات، ثم نعود إلى بلداننا وننشغل بمسائل أخرى كثيرة.

وأعتقد أنه يتعين علينا أن نكون منصفين لنقول إنه في السنوات الأخيرة، تمكن الاتحاد البرلماني العربي من استخدام التكنولوجيا من خلال مختلف الوسائل المتاحة لأنه عقد الكثير من حلقات النقاش والندوات عبر الإنترنت. وقد اجتمعت مع العديد من البلدان حول العديد من المواضيع وعلينا أن نشكركم على ذلك. ولكن في الواقع، هل هذا على مستوى توقعاتنا؟ بالطبع، لم نتوقع ذلك. وقطعنا كل الطريق للوصول الى ما نحن عليه، لأن لدينا طموحات أعلى ونريد أن يكون لدينا موقف رسمي إيجابي يعزز السلام والأمن للبشرية في جميع أنحاء العالم. ولهذا أود أن أقول، أو في الواقع. لقد أبلغناكم أنه يتعين علينا في الواقع أن نقيس نتائج كل جلسة وكل جلسة تفاعلية مع كل النتائج المطلوبة. شكراً جزيلاً لكم. والواقع أنكم ذكرتم أنه في غضون دقيقتين، ينبغي لكل بلد أن يقيّم ويعطي تعليقات عما تم تنفيذه في بلدانه، وأن هناك مسائل كثيرة أثيرت في اجتماعاتنا، ومن المهم جدا تنفيذ كل ما تم الاتفاق عليه، في هذه الاجتماعات وفي هذه اللقاءات الدولية الهامة جداً. وفي الوقت الراهن، أعتقد أنه سيكون من المهم أيضاً أن نفكر بصوت عال في كيفية المضي قدماً بدور الاتحاد. ولذلك ينبغي للاتحاد في الواقع أن يعيد النظر في الآليات المختلفة بحيث تكون أكثر كفاءة وأكثر تأثيراً، ولكي يكون لها تأثير أكبر على القرارات الدولية. لقد تحدثت عن الأمم المتحدة. والواقع أن معظم الناس في جميع أنحاء العالم الموجودين في الاتحاد البرلماني الدولي لم يتمكنوا من اتخاذ موقف رسمي والإعلان بصوت عال وواضح بأننا مع التسامح والأمن والسلام والأخوة للعالم بأسره. وهكذا إذا لم يتمكن الاتحاد البرلماني الدولي من القيام بذلك، فلن يتمكن أحد آخر من تعزيز السلم والأمن. وفي الواقع، نحن مع السلام والأمن وأننا مع المساءلة ونريد لكل البشر أن يعيشوا في سلام وأمن. تحدثنا في مدريد عن جائحة كوفيد-19 واتفق الجميع على حقيقة أن يجب أن تكون جميع اللقاحات من أنواع مختلفة متاحة للجميع لأن الأمر لا يخص دولة واحدة فحسب. يجب أن تنتشر اللقاحات في جميع أنحاء العالم، وإذا لم نتمكن من مواجهة هذا الفيروس، فلن نتمكن من العيش بسلام. وينطبق الأمر نفسه على الحروب والكوارث الطبيعية والكوارث البشرية. علينا أن نعمل جنباً إلى جنب من أجل رفاهية جميع البشر، بغض النظر عن الأديان ومذاهبهم وأعراقهم. وعلينا أن نكون معاً ضد أي إرهاب وضد أي حروب وعقبات من شأنها أن تعرقل رفاه البشر. وأعتقد أن هذه هي الرسالة الأولى والأقصى للاتحاد البرلماني الدولي. وينبغي ألا تتأثر بنا بعض الأطراف، وبالتالي تغلب مصالح البعض على مصالح الأطراف الأخرى. ونحن مع جميع

البشر وحقوقهم في حياة كريمة من دون أي تمييز. بالأمس، في المجموعة العربية، تحدثنا عن الظروف الجديدة التي نمر بها وكذلك عن تأثير الحروب على البشرية. وعلينا أن ننظر في الموضوع بعقلانية وحكمة. وعلينا أن ندعو إلى جلسة تجتمع بموجبها الأطراف المختلفة لمناقشة أمورها. ومن أجل التوصل إلى حلول سلمية ضد الحروب وضد معاناة المدنيين. في كلا بلدينا، يجب أن يكون لدينا منصة واحدة وموحدة للاجئين، وللشعب المتضرر. أطلقوا عليها التسمية التي تريدونها. كل المتضررين، نتيجة الحرب، علينا أن نتعامل معهم كبشر بغض النظر عما إذا كنا مع طرف ضد الآخر لأن للإنسانية أهمية قصوى بغض النظر عن الجغرافيا. ولذلك، أود أن أؤكد أنه ينبغي على الاتحاد البرلماني الدولي أن يبحث عن الحوار والعقلانية. وأهم المبادئ بالنسبة لنا هي التسامح والتعايش والأمن والسلام للبشر أينما كانوا. وينبغي ألا نكون متحيزين مع أي طرف ضد الطرف الآخر. وعلينا أن نؤدي دوراً إيجابياً. علينا أن نكون عقلانيين جداً في أي نزاع يحدث. وعلينا أن نتخذ موقفاً واضحاً وإيجابياً متحضراً وإنسانياً. ربما أطلت ولكن حقاً، أود أن أختتم بالقول إنني آمل أنه سيكون للاتحاد البرلماني الدولي، الذي يجمع جميع البلدان الأخرى من جميع أنحاء العالم، موقف إيجابي، لصالح البشرية، بغض النظر عن الكثير من التفاصيل التي تجعل بعض البلدان متحيزة. علينا أن نكون بعيدين عن أي تحيزات. وعلينا أن نعزز الحالات الإيجابية. وعلينا أن نعزز الحوار والسلام والأمن والتعايش، على الرغم من التنوع والتعددية حتى يشعر البشر بالأمان أينما كانوا.

شكراً جزيلاً لكم.

******

2. حلقة نقاش: *الاستفادة من صلاحيات البرلمانات المتعلقة بوضع الموازنة لصالح الأطفال* (منظمة بالشراكة بين الاتحاد البرلماني الدولي واليونيسيف)

نظم الاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ولجنة حقوق الطفل، حلقة نقاش بشأن *الاستفادة من صلاحيات البرلمانات المتعلقة بوضع الموازنة لصالح الأطفال* في 21 آذار/مارس. تمثلت أهداف حلقة النقاش بما يلي:

- زيادة الوعي البرلماني بضرورة وإمكانيات عمل البرلمانات من أجل وضع موازنة لتعزيز حقوق الطفل وحمايتها؛
- تحديد وتبادل الممارسات البرلمانية الجيدة في جميع مراحل دورة الموازنة التي يمكن أن تكون مصدر إلهام لتحسين وضع الموازنة دعماً لحقوق الأطفال.

وهنّأت السيدة س. كيلادزي، عضوة لجنة حقوق الطفل، مرحّبة بالمشاركين، الاتحاد البرلماني الدولي واليونيسيف على تنظيمهما في الوقت المناسب للمناقشة المتعلقة بقضية حاسمة، والتي غالباً ما أُهملت على الرغم من أهميتها في سياق التعافي من جائحة كوفيد-19. ووجهت نداءً قوياً لصالح زيادة الوعي وتخصيص موازنات كافية لتمكين الأطفال من تجنب هذا الاتجاه المثير للقلق.

وأثنت السيدة د. كوميني، المديرة الإقليمية لليونيسيف في شرق آسيا والمحيط الهادئ، على التاريخ الطويل للشراكة بين الاتحاد البرلماني الدولي واليونيسيف، التي تم من خلالها الاضطلاع بأنشطة هامة وهادفة، تغطي مجالات متنوعة مثل مشاريع القوانين، ومخصصات الموازنة، والدعوة للتوعية، وعرض المعلومات عن القضايا المتعلقة بحقوق الطفل خلال الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي. وسلطت الضوء على الدور الحاسم الذي ينبغي أن يؤديه البرلمانيون، بوصفهم ممثلين للشعب، في التعبير عن آراء جميع المواطنين، بمن فيهم الأطفال، في عمليات صنع القرار. كان يجب منح جميع الأطفال إمكانية الحصول على تعليم وصحة وحماية اجتماعية جيدة بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة في فترة ما بعد كوفيد-19. ويجب أن تراعي تدابير الاستجابة لكوفيد الاحتياجات الخاصة للأطفال. كان التعلم من بعضنا البعض أحد الطرق الرئيسية لتحقيق هذا الهدف.

وقدم السيد أ. مويشتار، أخصائي السياسات الاجتماعية، المكتب القُطري لليونيسف في إندونيسيا، عرضه حول النقاط التالية:

- نظرة عامة موجزة على اتفاقية حقوق الطفل ودور البرلمانات لضمان تنفيذها، بما في ذلك من خلال تخصيص الموارد الكافية التي ينبغي أن تتسم العملية المتعلقة بها بالشفافية والشمول؛
- أفضل الممارسات في مجال الدعوة إلى توفير الموازنة للأطفال في جميع أنحاء العالم؛
- إحاطة بشأن مشاركة اليونيسيف في مختلف البلدان الآسيوية وأنشطة محددة في إندونيسيا؛
- التدخلات المقترحة للبرلمانات في عملية وضع الموازنة.

وشاركت السيدة د. طهيراج، عضو البرلمان من ألبانيا، الممارسات الجيدة في بلدها، بما في ذلك المستوى الثابت للاستثمارات العامة للأطفال ومختلف آليات الرقابة القائمة، التي اعترفت بالدعم الحاسم الذي تقدمه اليونيسيف.

وأعلمت السيدة ب. أبياغيي، عضوة البرلمان من غانا، المشاركين بالإطار القانوني والسياسات الرائعة لتعزيز نمو الأطفال في بلدها، بما في ذلك سياسة التعليم الأساسي الإلزامي المجاني للجميع، وسياسة تنمية الطفولة المبكرة، والاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية. ويجري تناول حقوق الطفل من خلال تلك الأحكام على مستويات متعددة القطاعات، بما في ذلك ثماني وزارات وضعت اعتمادات مقابلة في موازنتها.

وقدم المشاركون التوصيات التالية بشأن الاستفادة من صلاحيات البرلمانات المتعلقة بوضع الموازنة لصالح الأطفال وحمايتهم:

- زيادة الوعي البرلماني بضرورة تعزيز حقوق الطفل؛
- إدراج حقوق الطفل ضمن أولويات الإجراءات البرلمانية؛
- تزويد البرلمانات بالخبرات والآليات المتصلة بعملية وضع الموازنة، بما في ذلك:
  - تحليل الموازنات والمقاييس المرجعية الملائمة للأطفال؛
  - نماذج البرامج الناجحة المتصلة بموازنة حقوق الطفل؛
- إنشاء برلمانات للأطفال لجمع المعلومات المتعلقة باحتياجاتهم؛
- تعزيز الشراكات مع المنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الطفل، ولا سيما اليونيسيف والاتحاد البرلماني الدولي؛
- ضمان الرصد الفعال لتنفيذ موازنة حقوق الطفل؛
- ضمان أن تشمل الأطر الوطنية لرصد أهداف التنمية المستدامة مؤشرات تركز على الطفل.

******

3. ورشة عمل: *لا للتكرار مجدداً: تعزيز التأهب للأمن الصحي خلال التعافي من جائحة كوفيد-19 وما بعد*

شارك الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية، كجزء من تعاونهما الطويل الأمد، في تنظيم هذه الدورة لمناقشة كيفية استخدام جائحة كوفيد-19 كفرصة لبناء المشاركة البرلمانية من أجل التأهب للأمن الصحي وتعزيز الحوار بين البرلمانيين ووزارات الصحة ومنظمة الصحة العالمية. أدار ورشة العمل الدكتور ج. سيلبرشميت، مدير الصحة والشراكة المتعددة الأطراف، منظمة الصحة العالمية. وأدلى بكلمة استهلالية الدكتور ت. أ. غيبريسوس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية (عبر رسالة مرئية)؛ والسيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي؛ والسيدة ب. ماهاراني، رئيسة مجلس النواب في جمهورية إندونيسيا. وأبرز جميع المتكلمين أنه ورد نقص واسع النطاق في التأهب لجائحة كوفيد-19 والدور الحاسم الذي تؤديه البرلمانات في ضمان ترجمة أطر التأهب الدولية إلى قوانين واستراتيجيات على الصعيد الوطني.

وقدّم الدكتور ج. محجور، المدير العام المساعد، التأهب لحالات الطوارئ، منظمة الصحة العالمية، والدكتور س. تشونغونغ، مدير التأهب للأمن الصحي، منظمة الصحة العالمية، لمحة عامة عن الصكوك والآليات الدولية القائمة لتعزيز التأهب للجوائح والتصدي لها، بما في ذلك خطة وضع اتفاقية جديدة أو صك آخر بشأن التأهب للجوائح وحددا مداخل المشاركة البرلمانية وعرضا العناصر الرئيسية لدليل جديد مشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية للبرلمانيين سيصدر في سياق الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي.

وقدم ممثلو الحكومات من المملكة العربية السعودية وسنغافورة "دروس بلدانهم من الاستجابة لكوفيد-19 وكيف يمكن أن يوجه ذلك جهود التأهب. وأبرزوا الحاجة إلى بناء القدرات الوطنية مع الحفاظ على درجة من المرونة في خطط التأهب لحالات الطوارئ لمواجهة الظروف غير المتوقعة في المستقبل. شاركت سيشيل منظوراً برلمانياً، وشددت على أهمية القيادة والتعاون عبر الخطوط الحزبية في أوقات الأزمات.

ودعت مداخلات أخرى من القاعة إلى إنشاء منبر يمكّن البرلمانيين من تبادل الخبرات بشأن كيفية ترجمة البلدان للأنظمة الدولية إلى قوانين وطنية، وكذلك إلى دعم منظمة الصحة العالمية في توفير التوجيه التقني للبرلمانات الوطنية بشأن التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها.

******

4. ورشة عمل: *العمل في سبيل فرض حظر عالمي على التجارب النووية* (منظمة بالشراكة بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية)

في 22 آذار/مارس، نظم الاتحاد البرلماني الدولي بالشراكة مع منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ورشة عمل بشأن موضوع *العمل في سبيل فرض حظر عالمي على التجارب النووية*. وكان الهدف من ورشة العمل هو الاحتفال بآخر الدول التي صدقت على المعاهدة والمشاركة مع الدول الأعضاء غير المصدقة في الاتحاد البرلماني الدولي في حوار استراتيجي لمواصلة تعزيز إضفاء طابع عالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وأدارت ورشة العمل السيدة ب. برينر، رئيسة مكتب المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا. تألفت اللجنة من السيد ل.ف. بولوس، نائب رئيس مجلس النواب الإندونيسي؛ السيد ر. فلويد، الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ والسيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي. وحضر ورشة العمل – التي كانت جلسة مغلقة – رؤساء برلمانات غينيا الاستوائية والنيبال وجنوب السودان وتيمور-ليشتي ووفود كل منهم، ووفود مملكة البحرين وبيلاروسيا وإندونيسيا والجمهورية العربية السورية.

وأشار السيد ر.فلويد، الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ضرورية ليس من أجل السلام العالمي فحسب، بل أيضاً للحفاظ على الطبيعة بوجه عام، والحياة البحرية بوجه خاص، بما في ذلك تجنب أمواج تسونامي. أبرزت الحرب في أوكرانيا والتهديد النووي لروسيا الاتحادية الحاجة إلى حظر التجارب النووية بالكامل وزيادة صعوبة تحديث القوى النووية لأسلحتها النووية وكذلك منع الدول غير النووية من صنع أسلحتها. وفيما يتعلق بالبيانات التقنية، يتيح التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية للأطراف الموقعة إمكانية الحصول على بيانات زلزالية دقيقة للغاية، ومؤشرات على حدوث تغيرات في الحياة البحرية، فضلاً عن جميع البيانات الأخرى ذات الصلة بشعب البلد ونظامه الإيكولوجي.

وشرح السيد ل.ف. بولوس، نائب رئيس مجلس النواب الإندونيسي، الخطوات التي اتخذتها إندونيسيا للتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وشدد على تصميم إندونيسيا على التنفيذ الكامل للمعاهدة.

وأكّد السيد مارتن تشونغونغ الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، التزام الاتحاد القوي بالسلام والأمن اللذين يشكلان جوهر تأسيس المنظمة. وأشار إلى أن أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي دعوا إلى عالم خال من الأسلحة النووية حتى قبل إنشاء منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وركزت استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026 على عمل أعضائه المتعدد الأطراف، الذي كان التعاون مع منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مثالاً جيداً على ذلك. وشكر البرلمانات الحاضرة على دعمها الثابت لعالم خال من الأسلحة النووية وعلى الخطوات الهامة التي اتخذتها داخل برلماناتها ومع حكوماتها. ولا يزال الاتحاد البرلماني الدولي ملتزماً بدعمه لمشاركته.

وخلال النقاش، شددت وفود الجمهورية العربية السورية، والنيبال، وتيمور-ليشتي، وغينيا الاستوائية، ومملكة البحرين، وجنوب السودان على الأهمية التي تولوها وبرلماناتهم لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. كما أوضحوا موقفهم في عملية التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتنفيذها. وأعرب المشاركون عن تأييدهم القوي للحظر المفروض على تجارب الأسلحة النووية وشجعوا الذين لم يصدقوا بعد على المعاهدة على أن يقوموا بذلك في أقرب وقت ممكن.

وفي الختام، مُنح الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي وسام شرف لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

******

5. حلقة نقاش حول *التعاون الدولي لمحاكمة مرتكبي الفساد واسترداد الموجودات المسروقة* (منظمة بالشراكة بين الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد)

في 22 آذار/مارس، نظم الاتحاد البرلماني الدولي بالشراكة مع المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد حلقة نقاش بشأن موضوع *التعاون الدولي لمحاكمة مرتكبي الفساد واسترداد الموجودات المسروقة*. واستناداً إلى العمل المتعدد الجوانب الذي أنجزته البرلمانات والبرلمانيون لمكافحة الفساد، ركز الفريق على سبل المضي قدماً في تعزيز التعاون الدولي بشأن هذه المسألة. وقد حظيت حلقة النقاش بحضور جيد. اتسم النقاش وجلسة الأسئلة والأجوبة بالحيوية. وجرت الإشادة كثيراً بالتعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، وشكر الاتحاد البرلماني الدولي على عقد حلقة نقاش بشأن هذا الموضوع.

وأدار حلقة النقاش السيد ج. هايدي، أمين المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد. ضمت حلقة النقاش أعضاء من مناطق مختلفة من العالم، لديهم نظرة ثاقبة لاحتياجات وآليات مكافحة الفساد واسع النطاق: السيد ف. زون، عضو مجلس النواب الإندونيسي، نائب رئيس المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد ورئيس منظمة "برلمانيون جنوب شرق آسيا ضد الفساد" التابعة للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد؛ السيدة ر. زاهارييفا، منسقة الشبكة التشغيلية العالمية لسلطات إنفاذ القانون في مجال مكافحة الفساد، التي ييسرها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (شارك فيها عن بعد)؛ السيدة ل. وول (نيوزيلندا)، عضو مجلس النواب، مناصرة قوية لحقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة؛ السيد ل. سياريف، عضو اللجنة الفرعية الدولية لمبادرات النزاهة في آسيا والمحيط الهادئ، خبير في شؤون الحوكمة الرشيدة وقضايا الشفافية ومكافحة الفساد. وافتتح الاجتماع سعادة الدكتور علي بن فطيس المري (دولة قطر)، رئيس المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، في رسالة مرئية.

وفيما يلي المواضيع الرئيسية الثلاثة التي استرشد بها النقاش: تقييم المبادرات التي تعمل على مكافحة الفساد؛ واسترداد الموجودات – ما الذي يمكن أن تفعله البرلمانات لاسترداد الموجودات المسروقة؛ وما الذي يمكن أن يفعله الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد بشكل مشترك لضمان الالتزام الدولي بهذه الأهداف.

وأبرز أعضاء فريق المناقشة والمشاركون الدور الحاسم الذي تضطلع به البرلمانات في مكافحة الفساد، ولا سيما في سن تشريعات تستهدف على نحو فعال الفساد على نطاق واسع. وفي حين أدخل عدد من التحسينات الأساسية، من ناحية أخرى، استمر الفساد على نطاق واسع في الازدهار وواجهت الحكومات صعوبات في استرداد الموجودات المسروقة.

ووردت إشارات متعددة إلى وثائق بنما وإلى بيان كوفي عنان: «إذا عبرت الجريمة جميع الحدود، فعلى إنفاذ القانون أيضاً عبورها». وتحدث عدد من المتحدثين الذين كانوا قضاة سابقين أو أعضاء في هيئات التحقيق

الجنائي عن العقبات التي يواجهونها في التنفيذ الفعّال للقوانين الوطنية لمكافحة الفساد. وفي سياق الحرب في أوكرانيا، أشير إلى الجهود المبذولة لتجميد الموجودات الأوليغارشية. وعُرضت الأداة الإلكترونية للشبكة التشغيلية العالمية لسلطات إنفاذ القانون في مجال مكافحة الفساد، التي يسّرها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والتي ربطت بين 56 بلداً وعدداً من الخبراء المستقلين. ورحبت وفود منطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ بالمبادرات الجديدة وشرحت التحديات التي تواجهها في منطقتها.

وفي الختام، أعرب أعضاء حلقة النقاش من الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد عن التزامهم بمواصلة مكافحة الفساد.

******

6. إطلاق *التقرير البرلماني العالمي*

وعُرض التقرير البرلماني العالمي الثالث المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المشاركة العامة *في عمل البرلمان*، في جزء خاص من الجمعية العامة في 22 آذار/مارس.

وكان الهدف من العرض ما يلي:

- إبلاغ القادة البرلمانيين من البرلمانات الأعضاء بالتقرير البرلماني العالمي ونتائجه وتوصياته والأدوات العملية ذات الصلة؛
- رفع مستوى الوعي بشبكة "أنصار المشاركة" التي يخطط الاتحاد البرلماني الدولي لبناء وتشجيع البرلمانيين على الانضمام إليها؛
- تحفيز البرلمانات وتشجيعها على تكثيف جهودها من أجل إحداث تغيير إيجابي في المشاركة العامة.

وفي كلماتهما الافتتاحية، وضع رئيس الاتحاد البرلماني الدولي السيد د. باتشيكو ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السيد أ. شتاينر (بالفيديو) التقرير البرلماني العالمي على أنه استجابة لتصور المسافة المتزايدة بين الناس وبرلماناتهم. كان الهدف الأساسي من التقرير هو تعزيز توثيق العلاقات بين البرلمانات والمجتمعات التي تمثلها. وتعهد المتحدثون بدعم مؤسساتهم لجهود البرلمانات لتعزيز المشاركة العامة.

وقد عرض السمات الرئيسية للتقرير ممثلان عن الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيد أ. ريتشاردسون والسيد س. شوفل. وتمحور التركيز في المستقبل على المشاركة العامة على خمس أفكار رئيسية: أخذ الشباب على محمل الجد، وعدم إغفال أحد، والتحول من خلال التكنولوجيا، وتشجيع الابتكار، والعمل

معاً لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة. ويعرض التقرير دراسات حالات فردية وممارسات جيدة، ويختتم بتوصيات موجهة إلى البرلمانات وجميع الجهات المعنية.

وأخذت أربعة برلمانات الكلمة لتبادل دراسات الحالات الفردية عن المشاركة العامة من التقرير:

- السيدة س. لوكاس، نائب رئيس المجلس الوطني لمقاطعات جنوب إفريقيا
- السيد ر. إيبيلي نايلاتيكاو، رئيس برلمان جمهورية فيجي (رسالة مرئية)
- السيدة هـ. بالدوين، رئيسة الشعبة البرلمانية البريطانية للاتحاد البرلماني الدولي
- السيدة و. أندرادي، نائب رئيس مكتب النساء البرلمانيات؛ عضو الجمعية الوطنية للإكوادور

وفي معرض الترحيب بالتقرير، شدد المتحدثون على الإرادة السياسية لزيادة المشاركة العامة، والحاجة إلى نظم فعّالة وموظفين مؤهلين لدعم هذا العمل. وكرروا التزامهم بمواصلة تعزيز المشاركة العامة في برلماناتهم.

وتبادل المندوبون المشاركون آراءهم خلال الجزء الخاص عن طريق استطلاع عبر الإنترنت. أشارت نتائج المسح إلى وجود تصوّر إيجابي بأن المشاركة العامة تتزايد. وحدّد المندوبون مشاركة أفضل مع الشباب والنساء وجماعات الأقليات والأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمعات الريفية على سبيل الأولوية.

واختتم الجزء الخاص بدعوة محددة للعمل، شجع فيها الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات الأعضاء على ما يلي:

- مراجعة استراتيجيتها للمشاركة العامة؛
- الانضمام إلى شبكة «أنصار المشاركة»، والدعوة إلى المشاركة العامة في أعمالها؛
- تبادل الممارسات الجيدة مع البرلمانات الأخرى لمواصلة التعلم من بعضها البعض؛
- المساهمة في التغيير الإيجابي. البرلمانيون هم الفاعلون الرئيسيون الذين لديهم القدرة على جعل البرلمان مؤسسة شاملة ومتجاوبة وتشاركية.

****** –

7. إطلاق دليل *تعزيز التأهب للأمن الصحي: اللوائح الصحية الدولية* (2005)

شارك الاتحاد البرلماني الدولي، ومنظمة الصحة العالمية في نشر الدليل بعنوان تعزيز التأهب للأمن الصحي: اللوائح الصحية الدولية (2005). إنه الدليل الرابع والثلاثون للبرلمانيين الذي يصدره الاتحاد البرلماني الدولي. أطلق الدليل الدكتور ت.أ. غبريسوس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية (عن طريق رابط فيديو)، والسيد مارتن

تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، خلال الدورة الـ209 للمجلس الحاكم، بحضور رئيسة مجلس النواب الإندونيسي، السيدة ب. ماهاراني.

ودعوا البرلمانيين إلى الاضطلاع بدورهم القيادي بفعالية واستخلاص الدروس من جائحة كوفيد-19، لضمان استعداد العالم للاستجابة لحالات الطوارئ الصحية في المستقبل. يستخدم الكتيب إطار اللوائح الصحية الدولية التي تعد أداة من أدوات القانون الدولي المصممة لمنع انتشار المرض على الصعيد الدولي وتوجيه استجابة الصحة العامة عند ظهور المخاطر. والهدف من الكتيب هو تعريف البرلمانيين والموظفين البرلمانيين بمفهوم وأهمية الأمن الصحي واللوائح الصحية الدولي، واستكشاف الوظائف والفرص التي يمكن أن يستغلوها لتحديد الأولويات والنهوض بالتأهب للأزمات الصحية.

******

سادساً – ملء الشواغر في أجهزة الاتحاد

تم ملء المراكز الشاغرة في مختلف اللجان وهيئات الاتحاد البرلماني الدولي، وفيما يلي نتائج الانتخابات والتعيينات:

الانتخابات والتعيينات

1.نواب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

تم تعيين العضو التالي في اللجنة التنفيذية نائباً لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي ممثلاً لمجموعة 12+:

- السيدة ك. ويدغرين (السويد)

2. مكتب النساء البرلمانيات

انتخب منتدى النساء البرلمانيات الممثلة الإقليمية التالية في مكتب النساء البرلمانيات:

مجموعة أوراسيا

- السيدة ج. كاريلوفا (روسيا الاتحادية) ستحل محل السيدة ي. أفاناسييفا (روسيا الاتحادية) لإكمال الولاية التي ستنتهي في نيسان/ أبريل 2025.

3. مجلس منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي

انتخب منتدى البرلمانيين الشباب عضو المجلس التالي:

المجموعة العربية

- سعادة السيد مبارك عبدالله العجمي (دولة الكويت) سيحل محل سعادة الدكتور علي عبد الرسول القطان (دولة الكويت) لإكمال الولاية التي تنتهي في نيسان/ أبريل 2023.

4. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

انتخب المجلس الحاكم العضو التالي لولاية خمس سنوات تنتهي في نيسان/ أبريل 2027:

- السيد ي. بلان (فرنسا)

5. لجنة شؤون الشرق الأوسط

انتخب المجلس الحاكم العضو التالي لولاية أربع سنوات تنتهي في نيسان/ أبريل 2026:

- السيدة ن. و. ت. ماكوينجا (بوتسوانا)

6. الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

انتخب الفريق الاستشاري الرفيع المستوى السيدة ج. أودول (كينيا) رئيسة تالية له، والسيد أ. دكتر (إسرائيل) نائب الرئيسة.

ويبقى شاغر لعضو واحد من *مجموعة أوراسيا*.

7. مكاتب اللجان الدائمة

كما انتخبت اللجان الدائمة الأعضاء التاليين في لمكاتبها الخاصة بها:

اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

• السيدة ل. كريكسيل (الأرجنتين) لتكمل ولاية الأرجنتين التي ستنتهي في نيسان/ أبريل 2023.

المجموعة الإفريقية

• سعادة السيد محمد أنوار بوشويط (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) سيحل محل سعادة السيد أحمد خرشي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) لإكمال الولاية التي تنتهي في نيسان/ أبريل 2023.

اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

• تم انتخاب السيد ر. لوزانو (الأوروغواي) لولاية أولى تنتهي في نيسان/ أبريل 2024.

ولا يزال يرد شاغر لعضو واحد من *مجموعة أوراسيا*.

اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

المجموعة العربية

• تم انتخاب سعادة الدكتورة حمدة بنت حسن السليطي (دولة قطر) لولاية أولى تنتهي في نيسان/ أبريل 2024.

8. مقررو الجمعية العامة الـ 146

عيّنت اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين السيد ج. سيبيدا (إسبانيا) وسعادة السيدة سارة فلكناز (دولة الإمارات العربية المتحدة) كمقررين مشاركين للبند الموضوع *"الهجمات والجرائم الإلكترونية: المخاطر الجديدة على الأمن العالمي.* وعيّنت اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة السيد ك. هوفمان (ألمانيا) والسيدة هـ. كافيت (الهند) كمقررين مشاركين للبند الموضوع *الجهود البرلمانية المبذولة لتحقيق رصيد كربون سلبي في الغابات*.

******

سابعاً – الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية

عقدت المجموعة البرلمانية العربية اجتماعها التنسيقي، برئاسة معالي السيدة فوزية بنت عبد الله زينل، رئيسة الاتحاد البرلماني العربي، ورئيسة مجلس النواب في مملكة البحرين، وذلك يوم السبت، الواقع في 19 آذار/مارس 2022، من الساعة 17:00 حتى الساعة 18:30، في قاعة نوسانتارا 1 (Nusantara 1) / مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)، حيث تم البحث في الأمور المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ 144، والدورة الـ 209 للمجلس الحاكم، وضمن جدول الأعمال البنود التالية:

1- إقرار جدول الأعمال.

2- الاستماع لعرض من معالي الدكتور علي راشد النعيمي، عضو المجلس الوطني الاتحادي، دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، ممثل المجموعة الجيوسياسية العربية في الاتحاد البرلماني الدولي، حول أعمال اللجنة.

3- تبادل الآراء حول الطلبات الخاصّة بإدراج بنود طارئة على جدول أعمال الجمعية العامة، أو بنود إضافية على جدول أعمال المجلس الحاكم.

4- الاتفاق على مرشحي المجموعة العربية للمراكز الشاغرة، في اللجان الدائمة أو الفرعية للاتحاد (إن وُجدت).

5- ما يستجد من أعمال.

البند الأول من جدول الأعمال:

إقرار جدول الأعمال:

بعد استعراض جدول الأعمال، تمت الموافقة عليه وشُرع بالبدء بالاجتماع.

البند الثاني من جدول الأعمال:

تقرير ممثل المجموعة البرلمانية العربية في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي:

عرض معالي الدكتور علي راشد النعيمي، عضو المجلس الوطني الاتحادي، دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، ممثل المجموعة الجيوسياسية العربية في الاتحاد البرلماني الدولي، حول أعمال اللجنة، تقريره مبيناً فيه الأمور التي تم التوافق عليها خلال اجتماعات اللجنة التنفيذية:

معالي/ فوزية بنت عبد الله زينل الموقرة

رئيسة مجلس النواب بمملكة البحرين الشقيقة، رئيسة الاتحاد البرلماني العربي،

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء المجالس البرلمانية العربية الشقيقة،

الأخوة والأخوات الزملاء،

السـلام عليكـم ورحمـة الله وبركاتـه..،

يسعدني أن أستعرض لكم تقرير مشاركتي في أعمال الدورة الـ (287) للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، بصفتي ممثلاً للمجموعة العربية، حيث عقدت اللجنة إجتماعها الأول في دبي–دولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ 26 فبراير 2022م، واجتماعين على هامش الدورة الحالية لجمعية الاتحاد.

وسيغطي هذا التقرير القضايا التي تمت مناقشتها في أعمال اللجنة، منها القضايا المتعلقة بعمل الاتحاد والقضايا السياسية الراهنة.

أولاً: المسائل المتعلقة بعمل الاتحاد البرلماني الدولي

1- المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة:

استعرض الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي في الدورة الحالية للجنة نتائج التقييم الذي أعده الخبير المكلف بشأن المشروع السياسي للاتحاد في منظمة الأمم المتحدة، موضحاً أن الهدف من هذا التقييم ليس تغيير الوضع القانوني للاتحاد أو تحويله إلى "برلمان الأمم المتحدة"، إنما بحث تطوير العلاقة القائمة بين الاتحاد ومنظمة الأمم المتحدة والتي تم تأطيرها في عام 1996 من خلال توقيع اتفاقية تفاهم وتعاون، تلاها في عام 2002 حصول الاتحاد البرلماني الدولي على صفة مراقب دائم في الأمم المتحدة.

وقدم الخبير بعض التوصيات التي من شأنها تطوير العلاقة بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الأمم المتحدة، أهمها ضرورة أن يكون الهدف من التعاون بين الطرفين ليس ما تم تضمينه في المشروع السياسي وهو "غلق فجوة الديمقراطية" بل أهدافاً أكثر وضوحاً مثل "التأثير في قرارات الأمم المتحدة وإضفاء البعد البرلماني على مخرجاتها". كما اقترح الخبير أن تتم مراجعة آلية عمل لجنة شؤون الأمم المتحدة لجعلها أكثر تمثيلاً لآراء البرلمانيين تجاه القضايا المطروحة في الأمم المتحدة.

واتفق المجتمعون على أن تضع الأمانة العامة للاتحاد وثيقة مختصرة حول تقرير الخبير المكلف بالإضافة إلى التوصيات التي تقدم بها، وعرضه على مكتب لجنة شؤون الأمم المتحدة والمجموعات الجيوسياسية لإبداء الرأي، ومن ثم وضع خارطة طريق واستراتيجية واضحة لتنفيذ المشروع وعرضها على اللجنة التنفيذية في دورتها القادمة.

2- استراتيجية الاتصال في الاتحاد البرلماني الدولي 2022-2026

شاركت في مناقشة المسودة الأولى لاستراتيجية الاتصال في الاتحاد البرلماني الدولي 2022-2026، والتي تهدف إلى تعزيز جهود الاتصال والتواصل مع مختلف برلمانات العالم وتعزيز مكانة الاتحاد البرلماني الدولي باعتباره المورد العالمي الأساسي للبرلمانات الدولية، من خلال تحديد كيفية تواصل الاتحاد مع شركاءه على مدى خمس سنوات المقبلة. وأكدت خلال مناقشة مسودة الاستراتيجية على ضرورة أن يفكر الاتحاد خارج الصندوق وأن يوظف آليات جديدة ومبتكرة للوصول لجمهور أكبر، وأن يستفيد من البرلمانات الأعضاء في الترويج لعمله في منصاتهم.

3- التعديلات على نظام لجنة شؤون الشرق الأوسط:

استعرضت اللجنة التنفيذية التعديل المقترح على نظام عمل لجنة شؤون الشرق الأوسط والمتعلقة بتقليص الحد الأدنى للتمثيل النسائي في اللجنة (تشكل اللجنة من 14 عضواً، يتم ترشيح 12 عضواً من مختلف المجموعات الجيوسياسية وعضوين ثابتين هما فلسطين وإسرائيل)، حيث ووافقت اللجنة على التعديل المقترح بتقليص الحد الأدنى للتمثيل النسائي من (7) عضوات على الأقل إلى (6) عضوات على الأقل، وذلك لضمان التمثيل المتوازن للجنسين في اللجنة وضمان سير عملها.

4- الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي:

شاركت بصفتي ممثلاً للمجموعة العربية في اللجنة الفرعية للشؤون المالية التابعة للجنة التنفيذية، والتي ناقشت الحساب الختامي للاتحاد للعام (2021)، والوضع المالي للاتحاد حتى تاريخ 31 يناير 2022م، وتقرير المدقق الخارجي على حسابات الاتحاد. ولم تشهد الموازنة المرصودة لعام 2021 زيادة في الاشتراكات المقدرة للأعضاء مقارنة بعام 2020. ولا تزال الاشتراكات المقدرة للأعضاء أقل من مستواها لعام 2007. وتأتي أغلب إيرادات الاتحاد من المساهمات السنوية للبرلمانات الأعضاء، بالإضافة إلى المساهمات الطوعية أو المنح المقدمة من الشركاء الرئيسيين، وبعض البرلمانات الوطنية. وفي عام 2021، ارتفع إجمالي الإيرادات بنسبة 6٪ لتصل إلى 14،708،115 فرنك سويسري، وقدرت النفقات بـ 14,329,845، والتي تم صرف 74 % بشكل مباشر على الأنشطة المخطط لها وفقاً للأهداف الثمانية للاستراتيجية (2017-2022)، و26% المتبقية على النفقات الإدارية.

أما بشأن تقرير المدقق المالي الخارجي، أكد التقرير على مدى تعاون والتزام الاتحاد البرلماني الدولي للأسس المحاسبية وتوفير جميع البيانات المالية، وتوافق جميع الإجراءات المالية للوائح الخاصة بالاتحاد، ووفقاً للمعايير الدولية للمحاسبة للقطاع العام (IPSAS).

ووفقاً للتقرير الذي تقدمت به في السابق، تم التنويه إلى عدم إلتزام عدة دول عربية بسداد مساهمتها السنوية لعدة سنوات، وقد قامت الشعبة البرلمانية لدولة الإمارات العربية المتحدة من باب مسؤولياتها بسداد المساهمات الخاصة ببرلمان جزر القمر. وفي هذه الدورة ووفقاً للمادة 5.3 من النظام الأساسي سيتم تعليق حقوق عضوية برلمان جيبوتي وليبيا لعدم إلتزامها بالسداد لأكثر من ثلاثة سنوات.

5- الاجتماعات المقبلة للاتحاد البرلماني الدولي

استعرضت اللجنة الاجتماعات المقبلة للاتحاد البرلماني الدولي والطلبات المقدمة لاستضافة أعمال الدورات القادمة لجمعيات الاتحاد والاجتماعات الاخرى، حيث تقدمت مملكة البحرين الشقيقة بطلب استضافة اجتماعات الجمعية الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي خلال شهر مارس 2023، وجمهورية مصر الشقيقة باستضافة المؤتمر الدولي الثامن للبرلمانيين الشباب في مايو 2022.

كما تم اطلاع اللجنة التنفيذية بطلب برلمان رواندا بتغيير موعد استضافتها للجمعية 145 للاتحاد البرلماني الدولي ليصبح خلال الفترة 09-13 أكتوبر 2022م، بدلاً 19-23 أكتوبر 2022م.

(ملاحظة: أصبح موعد انعقاد الجمعية العامة الـ145 من 11 حتى 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022، حسبما وردنا من الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي).

6- الموافقة على طلبات المقدمة للانضمام للاتحاد:

استعرضت اللجنة التنفيذية الطلبات الواردة لها بالانضمام بصفة مراقبين في الاتحاد، حيث أبدى الأعضاء تحفظهم من زيادة تلك الطلبات، مع العلم بأن الأعضاء المراقبين في الاتحاد لا يقومون بدفع مساهمات سنوية في موازنة الاتحاد. وأوضحت من خلال مداخلتي بأهمية وضع الاتحاد معايير وضوابط لقبول الطلبات مع الأخذ بعين الاعتبار ما قد تضيفه تلك الهيئات والمنضمات لعمل الاتحاد ودعم أهدافه، بالإضافة إلى دفع تلك الهيئات والمنظمات مساهمات سنوية أسوة بالبرلمانات الوطنية.

7- "مجموعة عمل الاتحاد البرلماني الدولي معني بالشفافية والمساءلة والانفتاح":

تم في الدورة السابقة لأعمال اللجنة التنفيذية انتخابي ممثلاً للمجموعة العربية في اللجنة التنفيذية في مجموعة العمل المعني بالشفافية والمسائلة والانفتاح والتي تم تشكيلها بناء على قرار المجلس الحاكم بدورته 207 في مايو 2021م، لمساعدة الاتحاد في زيادة شفافيته وتطوير عمله. وتم تشكيل الفريق من ستة أعضاء وفقاً لعدد المجموعات الجيوسياسية، على أن يكون العضو المرشح من أعضاء اللجنة التنفيذية. وتم خلال الاجتماع الأول بحث مقترحات لزيادة شفافية أعمال الاتحاد وتطويره عمله، ووضع آلية تضمن الشفافية والمساءلة في مشاركات الأعضاء حيث ناقشت المجموعة التحدي المتعلق بعدم إلتزام الأعضاء بحضور أعمال أجهزة الاتحاد ومكاتبها.

ثانياً: القضايا السياسية

1. الأوضاع في أوكرانيا:

ناقشت اللجنة التنفيذية خلال الاجتماعات التي عقدتها الأزمة الأوكرانية والحرب الدائرة، وأصدرت بياناً تضمن ضرورة رجوع الطرفين إلى طاولة الحوار ووقف العملية العسكرية. وأشرت خلال مداخلتي على أهمية أن يلعب الاتحاد البرلماني الدولي دوراً في حل القضية وليس طرفاً فيه ويكون له المبادرة في إيقاف الحرب والدفع بحل سياسي سلمي لإنهاء الأزمة، وضرورة الحديث بلغة العقل والحكمة مع جميع الأطراف مع ضمان خفض التصعيد بشكل فوري وإنهاء الأعمال العدائية، وأن يستند طرحه على قواعد القانون الدولي، واحترام سيادة الدول، وتعزيز الأمن والسلام حول العالم. كما أضفت خلال مداخلتي بعدم إغفال الجانب الإنساني، وضرورة تقديم الدعم العاجل لإغاثة المدنيين المتضررين في أوكرانيا، بالإضافة إلى اللاجئين في دول المنطقة.

*****

البند الثالث من جدول الأعمال:

تبادل الآراء حول الطلبات الخاصّة بإدراج بنود طارئة على جدول أعمال الجمعية العامة، أو بنود إضافية على جدول أعمال المجلس الحاكم

عرض السيد الأمين العام للاتحاد البنود الطارئة، وتم التوافق على التنسيق بين الوفود العربية لدعم البند الطارئ المتعلق بالأزمة الأوكرانية، كون هذا البند كان الأوحد عند عقد الاجتماع التنسيقي.

*****

البند الرابع من جدول الأعمال:

الاتفاق على مرشحي المجموعة العربية للمراكز الشاغرة، في اللجان الدائمة والفرعية للاتحاد:

وفيما يتعلق بالمناصب الشاغرة، تم الاتفاق على تسمية ممثلي المجموعة البرلمانية العربية في الشواغر في هيئات الاتحاد ولجانه المختلفة.

*****

وحضر رئيس الاتحاد البرلماني الدولي جانباً من الاجتماع، حيث أوضح بعض الأمور المتعلقة بالاجتماعات، خاصة موضوع الحرب الروسية – الأوكرانية، وجائزة كريمر – باسي، وقضايا تتعلق بالاجتماعات المستقبلية، وضرورة التعاون بين المجموعات الجيوسياسية والاتحاد، ودار نقاش حول أبرز القضايا شارك فيه عدد من رؤساء المجالس والوفود.

*****

ثامناً – الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإسلامية

عقدت وفود المجموعة البرلمانية الإسلامية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتاد، يوم الأحد الموافق 20 آذار/مارس 2022 من الساعة 13:00 إلى الساعة 15:30 وذلك في قاعة جاكارتا أ،ب (Jakarta A&B) من مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)، نوسا دوا (بالي)، وذلك للتباحث والتشاور في الأمور المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ 144، والدورة الـ 209 للمجلس الحاكم، واتّخاذ موقف موحّد بشأنها. وتم التوافق على كافة الأمور المدرجة على جدول أعمال هذه المجموعة، وكذلك الشواغر المخصصة لها.

*****

تاسعاً – الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الآسيوية

عقدت وفود المجموعة البرلمانية الآسيوية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتاد، يوم الأحد الموافق 20 آذار/مارس 2022 من الساعة 10:30 إلى الساعة 12:00 وذلك في قاعة جاكارتا أ،ب (Jakarta A&B) من مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)، نوسا دوا (بالي)، وذلك للتباحث والتشاور في الأمور المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ 144، والدورة الـ209 للمجلس الحاكم، واتّخاذ موقف موحّد بشأنها. وتم التوافق على كافة الأمور المدرجة على جدول أعمال هذه المجموعة، وكذلك الشواغر المخصصة لها.

*****

عاشراً – الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإفريقية

عقدت وفود المجموعة البرلمانية الإفريقية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتاد، يوم السبت الموافق 19 آذار/مارس 2022 من الساعة 18:00 إلى الساعة 20:00، في مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)، نوسا دوا (بالي)، وذلك للتباحث والتشاور في الأمور المدرجة على جدول العامة الـ 144، والدورة الـ209 للمجلس الحاكم، واتّخاذ موقف موحّد بشأنها. وتم التوافق على كافة الأمور المدرجة على جدول أعمال هذه المجموعة، وكذلك الشواغر المخصصة لها.

*****

إحدى عشر– أنشطة الاتحاد البرلماني العربي

أولاً– أنشطة الرئاسة:

ترأست معالي السيدة فوزية بنت عبد الله زينل، رئيسة الاتحاد البرلماني العربي، ورئيسة مجلس النواب في مملكة البحرين،الشقيقة، الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية، وتم التوافق على التنسيق بين الوفود العربية لدعم البند الطارئ المتعلق بالأزمة الأوكرانية.
وتم التنسيق مع المجموعة البرلمانية الإسلامية والمجموعة البرلمانية الآسيوية،

كما شاركت معالي السيدة فوزية بنت عبد الله زينل، في اجتماع رؤساء المجموعات الجيوسياسية، وتمّ التباحث في القضايا المستقبلية التي تهمّ الاتحاد. وكذلك خطط عمل الاتحاد المستقبلية، وموقف المجموعة البرلمانية العربية منها.، وألقت معاليها كلمة شكرت في بدايتها الاتحاد البرلماني الدولي ورئيسه وأمينه العام على التفكير في كيفية تفعيل دور المجموعة البرلمانية العربية، وتنشيط دورها، وجعلها تؤدي دوراً أفضل في هذا العالم، خاصة أن يرد من القضايا سواء أكانت قضايا حرب، أو كوفيد-19 أو تحديات تغير المناخ، والعديد من التحديات الأخرى التي نواجهها كشعوب في جميع أنحاء العالم.

كما شاركت في اجتماعات الفريق العالي المستوى لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، حيث أبدت رأيها حول الموضوعات التي تم مناقشتها.

كذلك التقت بالعديد من رؤساء البرلمانات المشاركين ورؤساء الوفود، وجرى خلال هذه اللقاءات بحث سبل تطوير، وتنسيق المواقف بين المجموعة البرلمانية العربية، والمجموعات البرلمانية الأخرى الأعضاء في الاتحاد، وضرورة دعم القضايا العربية العادلة. والبحث في الوسائل والسبل التي من أجلها يتم تفعيل دور الاتحاد البرلماني الدولي، في دعم القضايا العادلة للشعوب، تحقيقاً للغايات التي أنشئ من أجلها.

ثانياً– نشاط الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي:

قامت الأمانة العامة بإعداد مذكرة تفصيلية ومذكرة موجزة، عن أعمال الجمعية العامة الـ 144، والاجتماعات ذات الصلة، كما تم العمل على ترجمة وتوزيع جميع الوثائق التي نشرت خلال انعقاد اجتماعات الجمعية العامة، والمجلس الحاكم، واللجان الدائمة والهيئات الأخرى، كما شاركت في كافة الفعاليات الرئيسية والجانبية، أثناء انعقاد الجمعية، والمجلس الحاكم، وقامت بالتنسيق بين الوفود البرلمانية، والإسلامية، والآسيوية، والإفريقية، وكانت على اتصال دائم مع الوفود البرلمانية العربية، ووضعها بصورة آخر المستجدات، كذلك التقى الأمين العام، بكلٍ من الأمين العام للاتحاد البرلماني الإفريقي، والأمين العام للجمعية البرلمانية الآسيوية، وعددٍ من رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة، بالإضافة إلى التواصل والتنسيق مع رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي، والأمين العام للاتحاد، حول كافة القضايا التي تهم المجموعة البرلمانية العربي. كما تمت ترجمة كافة الوثائق التي تم اعتمادها خلال الاجتماعات ووزعت على الوفود في الوقت ذاته.

والأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، تأمل من كافة المجالس والبرلمانات العربية الموقّرة، إبداء أي ملاحظات أو اقتراحات من شأنها، أن تساهم في تطوير عمل الأمانة العامة خدمةً للمجالس والبرلمانات الأعضاء، تعميماً للفائدة المرجوة.

****

ثان عشر – الجدول التفصيلي لنتائج التصويت على البنود الطارئة

البند الطارئ

المقترح 1: النزاع الروسي الأوكراني (إندونيسيا)

المقترح 2: الحل السلمي للحرب في أوكرانيا (نيوزيلندا)

	البلد	الأصوات		المقترح 1				المقترح 2			غائب	الملاحظات
		نظرياً	عملياً	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع			
1	أفغانستان	14	14							x		
2	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	16	16	16					16			
3	أندورا	10	10		10		10					
4	أنغولا	14	14	14					14			
5	أرمينيا	11	11	11					11			
6	أستراليا	14	14		10		10					
7	النمسا	12	12		12		12					
8	مملكة البحرين	11	11	11				11				
9	بنغلادش	20	20							x		
10	بيلاروسيا	13	13	13				13				
11	بلجيكا	13	13		13		13					
12	بنين	12	12							x		
13	دولة بوليفيا متعددة القوميات	12	12							x		
14	بوتسوانا	11	11		11		11					
15	بلغاريا	12	10		10		10					عضو واحد

	البلد	الأصوات		المقترح 1				المقترح 2			غائب	الملاحظات
		نظرياً	عملياً	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع			
16	كابو فيردي	10	10			10	10			10		
17	كمبوديا	13	11	11					11			جندر واحد (2x)
18	الكاميرون	13	13								x	
19	جمهورية إفريقيا الوسطى	12	0									لا يحق له التصويت
20	تشاد	13	13								x	
21	تشيلي	13	13		13		13			13		
22	الصين	23	23	20					20			
23	ساحل العاج	13	0									لا يحق له التصويت
24	كرواتيا	11	10		10		10			10		عضو واحد
25	جمهورية التشيك	13	13		13		13			13		
26	جمهورية الكونغو الديمقراطية	17	17		17		17			17		
27	الدنمارك	12	12		12		12			12		
28	جمهورية جيبوتي	10	10								x	
29	جمهورية الدومينكان	12	12								x	
30	الإكوادور	13	13		13		13			13		
31	جمهورية مصر العربية	20	20		20					20		
32	غينيا الاستوائية	11	11								x	
33	إستونيا	11	11		11		11			11		
34	إسواتيني	11	11								x	
35	إثيوبيا	19	19								x	
36	فنلندا	12	12		12		12			12		
37	فرنسا	18	18		18		18			18		
38	الغابون	11	0								x	لا يحق له التصويت

	البلد	الأصوات		المقترح 1				المقترح 2			غائب	الملاحظات
		نظرياً	عملياً	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع			
39	ألمانيا	19	19		19		19					
40	غانا	14	14		14		14					
41	اليونان	13	13		13		13					
42	غواتيمالا	12	0									لا يحق له التصويت
43	غينيا	13	13		13		13					
44	غينيا بيساو	11	0									لا يحق له التصويت
45	غيانا	10	10								x	
46	آيسلاندا	10	8		8		8					جندر واحد (x2)
47	الهند	23	23			23			23			
48	إندونيسيا	22	22	22				22				
49	الجمهورية الإسلامية الإيرانية	19	19	19				19				
50	إسرائيل	12	12		10	2	12					
51	إيطاليا	17	10		10		10					عضو واحد
52	اليابان	20	20			20	20					
53	المملكة الأردنية الهاشمية	12	12	12					12			
54	كازاخستان	13	13								x	
55	كينيا	15	15								x	
56	دولة الكويت	11	11	11					11			
57	جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية	12	12			12			12			
58	لاتفيا	11	9		9		9					جندر واحد (2x)

	البلد	الأصوات		المقترح 1				المقترح 2			غائب	الملاحظات
		نظرياً	عملياً	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع			
59	دولة ليبيا	11	0									لا يحق له التصويت
60	مدغشقر	14	12								x	جندر واحد (2x)
61	مالاوي	13	13		10		10					
62	ماليزيا	14	10								x	عضو واحد
63	مالديف	10	10			10	10					
64	مالطا	10	8			8	8					جندر واحد (2x) عضو برلماني واحد
65	موريشيوس	11	11			11	11					
66	المكسيك	20	18			18	18					جندر واحد (2x)
67	موناكو	10	10		10	10						
68	المملكة المغربية	15	15								x	
69	موزامبيق	13	13				13		13			
70	ناميبيا	11	11	11					11			
71	نيبال	14	14								x	
72	هولندا	13	13		11	11						
73	نيوزيلندا	12	12		12	12						
74	النيجر	13	13	13					13			
75	نيجيريا	20	20	20					20			
76	النرويج	12	12		12	12						
77	سلطنة عُمان	11	11	11					11			
78	باكستان	21	21								x	
79	باراغواي	11	8		8	8						جندر واحد (2x)

	البلد	الأصوات		المقترح 1				المقترح 2			غائب	الملاحظات
		نظرياً	عملياً	ع	ضد	امتناع	ع	ضد	امتناع			
												عضو برلماني واحد
80	الفليبين	20	8								x	جندر واحد (2x) عضو برلماني واحد
81	بولندا	15	15		15		15					
82	البرتغال	13	13		13		13					
83	دولة قطر	11	11	11					11			
84	جمهورية كوريا	17	17								x	
85	رواندا	12	10		10		10					عضو واحد
86	سان مارينو	10	10		10		10					
87	ساو تومي وبرينسيبي	10	10								x	
88	المملكة العربية السعودية	14	14								x	
89	السينغال	12	10	10			10					عضو واحد
90	سيشيل	10	10			10	10					
91	سيراليون	11	11								x	
92	جنوب إفريقيا	17	17	17								
93	جنوب السودان	13	13								x	

	البلد	الأصوات نظريا		المقترح 1			المقترح 2			غائب	الملاحظات
			عمل	مع	ضد	امت	مع	ضد	امت		
94	إسبانيا	16	16							x	
95	سريلانكا	13	13							x	
96	سورينام	10	10	5		5	7		3		
97	السويد	13	13		13		13				
98	سويسرا	12	12		12		12				
99	الجمهورية العربية السورية	13	13	13				13			
100	تايلاند	18	18	18					18		
101	تيمور – ليشتي	11	11	4	7		7	4			
102	توغو	12	12							x	
103	تركيا	19	19	9		10	19				
104	أوغندا	15	15							x	
105	دولة الإمارات العربية المتحدة	11	11	11			11				
106	المملكة المتحدة	18	18		18		18				
107	جمهورية تنزانيا المتحدة	17	17	17					17		
108	أورغواي	11	10		10		10				عضو واحد
109	أوزبكستان	15	15							x	
110	فيتنام	19	19	19					19		
111	الجمهورية اليمنية	13	11	11				11			جندر واحد (2x)
112	زامبيا	13	13	3		10	10		3		

	البلد	الأصوات نظرياً		المقترح 1			المقترح 2			غائب	الملاحظات
			عملي	مع	ضد	أمتـ	مع	ضد	أمتـ		
113	زيمبابوي	13	13	13				13			
	المجموع:	1541	1423	376	472	162	588	177	245		

إجمالي عدد الأصوات المؤيدة والمعارضة		848		765
عدد ثلثي الأصوات الواجب الحصول عليها	565	لم يحصل عليها	510	حصل عليها
الأغلبية البسيطة		لم يحصل عليها		حصل عليها
القاعدة 34 الفقرة 3 (ثلث الأصوات):	474	لم تُتبع		اتُّبعت

ثالث عشر – الخاتمة

كان هذا تقريراً عن أعمال الجمعية الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي، والدورة الـ209 للمجلس الحاكم، والعمل جارٍ على ترجمة التقرير النهائي الذي صدر عن الاتحاد البرلماني الدولي، من قِبَل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، وتزويد البرلمانات العربية الموقرة به تعميماً للفائدة.

مكرراً أملي أن يحقق هذا التقرير الفائدة المرجوة، ورجائي إبداء أي ملاحظات من شأنها أن تؤدي إلى تطوير نوعية التقارير المستقبلية المتعلقة بالفعاليات البرلمانية المختلفة.

والأمانة العامة حريصة كل الحرص، على إبراز كل ما من شأنه أن يسهم في مشاركة المجموعة البرلمانية العربية، بفعاليات الجمعية العامة والمجلس الحاكم، بما ينعكس إيجابياً على القضايا التي تطرحها أو تدعمها المجموعة.

برجاء التكرم بالاطلاع والعلم وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير.

فايز الشوابكة

الأمين العام

للاتحاد البرلماني العربي